

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère des études supérieures Et de la recherche scientifique
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
Université de jijel



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
العنوان

التشخيص المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل - TAJ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إشراف الأستاذة:

* راضية زين *

من إعداد الطالبتين:

❖ أسماء عتامنة

❖ شهرزاد شنياتي

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذة: حبيبة بن زعدة
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	الأستاذة: راضية زين
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: عمر بوجميمة

السنة الجامعية 2016-2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère des études supérieures Et de la recherche scientifique
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
Université de jijel



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
العنوان

التشخيص المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل - TAJ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إشراف الأستاذة:

* راضية زين *

من إعداد الطالبتين:

❖ أسماء عتامنة

❖ شهرزاد شنياتي

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذة: حبيبة بن زعدة
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	الأستاذة: راضية زين
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: عمر بوجميمة

السنة الجامعية 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي نعلم علينا بالعلم ويسرّ رسيبنا و أنار درينا ومنحنا الصبر على إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه لإبمشيئته جلّ شأنه

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذة المشرفة "راضية زين" التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها ومساعدتها لنا

كما نتقدم بالشكر إلى عائلتنا الكريمتين لما وفروه لنا من راحة ومساعدة حتى نتم هذا العمل، ونخص بالذكر الوالدين الكريمين لطلال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول قراءة ومناقشة هذا العمل

كما نتقدم بالشكر والعرفان لعمال مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل ونخص بالذكر السيد "عماد الدين فنوسي"

كما لا ننسى أن نشير إلى كل من كان له الفضل في غرس حب العلم من أجل تبليغ رسالة فاضلة كرسالة العلم.

و في الأخير

نسأل الله العليّ القدير

أن يبارك لنا في عملنا هذا

و يجعل فيه فائدة لغيرنا من الطلاب

فهرس المحتويات

١٥٥

الصفحة	المحتويات
I	شكر وتقدير
IV-II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية	
08	تمهيد
المبحث الأول: مدخل للتشخيص المالي	
09	المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي
12	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي
16	المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي
20	المطلب الرابع: أنواع التشخيص المالي
المبحث الثاني: أهداف، خطوات ونتائج التشخيص المالي	
21	المطلب الأول: الأهداف الأساسية للتشخيص المالي
25	المطلب الثاني: خطوات التشخيص المالي
27	المطلب الثالث: نتائج التشخيص المالي
المبحث الثالث: القوائم المالية كمصدر لمعلومات للتشخيص المالي في المؤسسة	
29	المطلب الأول: الميزانية
32	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
39	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة (جدول سيولة الخزينة)
42	المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة
45	خلاصة
الفصل الثاني: مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	

47	تمهيد
المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة	
48	المطلب الأول: تقييم الأداء وأهدافه
51	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وأهدافه
53	المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي ومقوماتها
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي	
56	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
63	المطلب الثاني: أثر الرفع المالي مقاسا بالمرادوية المالية
71	المطلب الثالث: تأثير هيكله التكاليف وأثر رافعة الإستغلال
المبحث الثالث: تقييم الأداء من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي	
77	المطلب الأول: عموميات حول الفشل المالي
79	المطلب الثاني: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي
81	المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
86	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)	
88	تمهيد
المبحث الأول: المرحلة التمهيدية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة	
89	المطلب الأول: تشخيص المحيط الداخلي للمؤسسة
94	المطلب الثاني: تشخيص المحيط الخارجي للمؤسسة
96	المطلب الثالث: دراسة مختلف وظائف المؤسسة من حيث الأهداف
المبحث الثاني: تحضير عملية التقييم للمؤسسة	
99	المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة 2011-2015.
109	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام النسب المالية
113	المطلب الثالث: حصر الأحداث التي عرفتتها المؤسسة حسب آلية الرفع ونموذج kida للفشل المالي

المبحث الثالث: تحليل النتائج وتقييم الأداء المالي للمؤسسة	
115	المطلب الأول: تحليل النسب المالية الخاصة بالأداء المالي
122	المطلب الثاني: تحليل الرافعة المالية، التشغيلية و نمو* ج kida للفشل المالي
127	المطلب الثالث: تلخيص النتائج
130	خلاصة
134-132	خاتمة
143-136	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
82	كيفية تحديد نسب نموذج: Altman and Mc Cough	(1-2)
82	تصنيف المؤسسات حسب نموذج: Altman and M Cough	(2-2)
83	كيفية تحديد نسب نموذج: Kida	(3-2)
84	كيفية تحديد نسب نموذج: Sherrord	(4-2)
85	كيفية تحديد درجة مخاطرة القروض اعتمادا على نتائج نسب نموذج Sherrord	(5-2)
99	الميزانية المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الاصول" خلال الفترة (2011- 2015)	(1-3)
100	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الأصول" خلال الفترة (2011- 2015)	(2-3)
103	الميزانية المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الخصوم" خلال الفترة (2011- 2015)	(3-3)
104	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الخصوم" خلال الفترة (2011- 2015)	(4-3)
107	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل خلال الفترة (2011- 2015)	(5-3)
109	نسب السيولة	(6-3)
110	نسب النشاط	(7-3)
110	نسب الربحية	(8-3)
111	نسب المردودية	(9-3)
112	نسب الهيكلية المالية	(10-3)
112	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	(11-3)
113	أثر الرافعة المالية	(12-3)
114	عتبة المردودية	(13-3)
114	أثر الرافعة التشغيلية	(14-3)
115	نموذج kida	(15-3)
127	لخّص لتقييم الأداء حسب مختلف المؤشرات المعتمدة في الدراسة	(16-3)

قائمة لأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي	(1-1)
19	أدوات التشخيص المالي	(2-1)
22	مبدأ تحليل الملاءة	(3-1)
23	مبدأ تقييم الأداء المالي	(4-1)
34	التحليل الاقتصادي للنتيجة	(5-1)
54	مراحل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة	(1-2)
74	عتبة المردودية (النقطة الميتة)	(2-2)
79	مراحل الفشل المالي	(3-2)
101	التمثيل البياني للميزانية المختصرة "جانب الأصول" لمؤسسة مدبغة الجلود -جيجل- خلال الفترة (2011 - 2015)	(1-3)
105	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة "جانب الخصوم" خلال الفترة (2011 - 2015) لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل	(2-3)
123	عتبة المردودية لسنة 2011	(3-3)
124	عتبة المردودية لسنة 2012	(4-3)
124	عتبة المردودية لسنة 2013	(5-3)
125	عتبة المردودية لسنة 2014	(6-3)
125	عتبة المردودية لسنة 2015	(7-3)

المقدمة

إن الظروف الاقتصادية الحالية المتغيرة واللامتناهية سواء على المستوى الدولي أو المحلي تؤكد ضرورة تفعيل مكانة ودور المؤسسة الاقتصادية في النهوض بالاقتصاد، حيث تمثل هذه الإشكالية محور مختلف برامج الإصلاح المعتمدة في الاقتصاد الجزائري للنهوض به من خلال تأهيل مختلف المؤسسات الاقتصادية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الحصة الكبيرة التي حظيت بها هذه المؤسسات في تلك البرامج، بحيث يجب أن تركز هذه الأخيرة على تحليل ودراسة الإمكانيات المتاحة ومدى كفايتها لمواجهة التهديدات التي تعرقل سيرورة نشاط المؤسسة.

ولنتمكن هذه الأخيرة من تحقيق هذا الهدف ومعرفة قدرتها على بلوغه وتحقيقه بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تشخيص وتقييم أدائها، وباعتبار المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى التشخيص المالي لها وكذلك بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، وخاصة الوظيفة المالية على اعتبار أن القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات مالية وبالتالي فإن التحكم في التشخيص المالي والأداء المالي للمؤسسة يبيّن مدى قدرتها على خلق إيرادات مالية تمكنها من توسيع نشاطها الإستغلالي مما يحقق لها الإستقرار والنمو، وهذا من خلال اعتمادها على أساليب علمية تحقق نتائج جيدة تساعد على تحليل وضعيتها المالية، والوقوف بدقة على المشاكل التي تعاني منها، وهو ما يسعى إلى تقديمه التشخيص المالي من خلال تحديد نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لتجنبها مستقبلا مع إجراء التصحيحات اللازمة في وقتها.

إشكالية الدراسة

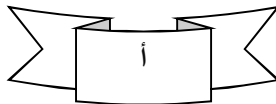
ولتشخيص وتقييم أداء المؤسسة يواجه المسيرون إشكالية انتقاء المعايير والمؤشرات، فنجاح التشخيص والتقييم يعتمد أساسا على القدرة على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه، وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بالجوانب المختلفة التي تشكل محور دراسة هذا الموضوع ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى كفاءة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التي يستخدمها التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

- فيما تتمثل أهم مؤشرات التشخيص المالي القادرة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟



- إلى أي مدى يمكن لهذه المؤشرات أن تساهم في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل؟

الفرضيات

كإجابة أولية على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يمكن التشخيص المالي من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومنه اتخاذ القرارات التي تمكنها من البقاء والنمو.

- تحتوي القوائم المالية معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة.

- إعتداد التشخيص المالي ومؤشراته يسمح لحد كبير بتقييم الأداء المالي لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- مفهوم التشخيص المالي، أهميته وأهدافه في المؤسسة.

- تأكيد فاعلية القوائم المالية كمصدر من مصادر معلومات التشخيص المالي.

- توضيح أهم المؤشرات والنسب في التشخيص المالي لتقييم أداء المؤسسات ومعرفة نقاط القوة والضعف والمخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسات.

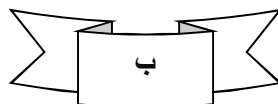
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل.

أهمية موضوع الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في تناول موضوع التشخيص المالي كأحد الأسس المهمة في قراءة وتفسير القوائم المالية وتوضيح العلاقة بين هذه الأرقام الواردة بها، والحصول على معلومات ومؤشرات تساعد في تفسير وفهم هذه الأرقام حتى يتم تقييم الأداء وتقليل عنصر المخاطر والتنبؤ بالمستقبل، ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها والحفاظ على أصولها.

أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أهم دواعي اختيار موضوع الدراسة في الأسباب التالية:



✓ أسباب موضوعية: تتعلق بالموضوع ذاته وهي:

- أهمية المعلومات المالية داخل المؤسسة، واعتبارها الأساس الذي يبرز أداء المؤسسة من مختلف النواحي.

- أهمية الموضوع وضرورة وجوده في المؤسسة باعتباره المحرك الذي يقودها.

✓ أسباب ذاتية: وتتمثل في:

- جاء الإختيار بحكم التخصص الذي ندرس فيه (محاسبة و إدارة مالية) وكونه جدير بالإهتمام من قبل الباحثين والأساتذة في الآونة الأخيرة.

- الرغبة في التقريب بين الجانب النظري للموضوع والواقع العملي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

- الرغبة في إثراء وتدعيم المعارف العلمية المتعلقة بالتشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسة.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

✓ **المنهج المتبع:** للإجابة عن الأسئلة والفرضيات المطروحة أو نفيها سيتم دراسة وتحليل أداء مؤسسة إنتاجية عمومية، وهي مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل في محاولة تقييم مدى قدرتها على تسيير الموارد المتوفرة لها من أجل خلق مردودية جيدة، وبالتالي الحكم على وضعيتها المالية وتقديم تحليل مفصل عن صحتها المالية، ومن أجل ذلك فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث احتوت الدراسة على تبيان بعض المناهج المتعلقة بالتشخيص المالي وتقييم الأداء، وكل ما يمكن أن يصاحبهما من المفاهيم المحاسبية والمالية المرتبطة بهما، مع تحديد كيفية قياس الأداء باستخدام طرق وتقنيات التشخيص المالي، وذلك من خلال تحليل الوثائق والمعطيات المالية المجدولة وحساب مختلف النسب والمؤشرات المتضمنة والمرتبطة بموضوع الدراسة، وتحليلها.

- وإسقاط مضمون الدراسة النظري على واحدة من مؤسساتنا الجزائرية وهي مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل.

✓ **الأدوات المستعملة:** اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من أجل تحقيق أهداف الدراسة كما يلي:

- المصادر الأولية: والمتمثلة في القوائم المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل بالإضافة إلى المقابلة وكذلك الأدوات الرياضية والإحصائية وبرنامج Excel.
- المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب والمقالات العلمية والملتقيات ومذكرات ورسائل التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع.

حدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية فإن الدراسة اقتصرت على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل من خلال إجراء دراسة تطبيقية للحصول على البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات مالية تمكن من تقييم المؤسسة. أما فيما يخص الحدود الزمانية فإن الدراسة انحصرت في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2015.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة نذكر منها:

* دراسة عادل عشي (2001، 2002) رسالة ماجستير بعنوان: "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لثلاث سنوات 2000، 2001، 2002 وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتحدد أهم معايير ومؤشرات الأداء المالي في معيار السيولة واليسر المالي، المردودية، إنشاء قيمة.
- لا يمكن إجراء تقييم جيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة.

من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن الباحث اقتصرت دراسته على تقييم الأداء المالي من خلال حساب النسب المالية ومؤشرات التوازن فقط دون أن يقيّمها من خلال احتمالية مواجهة المخاطر المترتبة عن النشاط العادي والمخاطر المالية وهل فيه إمكانية للاستمرار أم لا.

* دراسة حنان بوطغان (2007) رسالة ماجستير بعنوان "تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية وانعكاساتها على كل من السيولة، معدل النمو الداخلي للنمو والأخطار، وبالتالي مدى تأثيرها على قرارات المؤسسة

حيث قامت بدراسة تطبيقية على مستوى الشركة الوطنية للبتروكيمياء لثلاث سنوات (2003، 2004، 2005) وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تحليل مردودية المؤسسة من المواضيع البارزة في نظام اقتصاد السوق الذي لا يضمن البقاء إلا للمؤسسات التي تتمتع بمردودية عالية أو كافية لتغطية المخاطر المترتبة عنها، وفي هذه الحالة المؤسسة تتمتع بأداء مالي واقتصادي جيد.

-وجود علاقة بين المردودية و أثر الرفع المالي والتشغيلي والسيولة.

من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن الباحثة ركزت على تقييم المؤسسة من خلال مؤشرات المردودية فقط.

ومما سبق فإن الدراسة التي قمنا بها تتميز عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- ✓ التطرق لموضوع التشخيص المالي وأهم معايير ومؤشراته المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة.
- ✓ عدم التركيز على مؤشر واحد أو على النسب المالية بل تعدى ذلك إلى تقييمه من خلال تحليل هيكل التكاليف و أثر الرافعة التشغيلية والمالية على أداء المؤسسة بالإضافة إلى الإعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي لتقييم أداء المؤسسة خلال كل فترة والحكم على أدائها مستقبلا.
- ✓ تخصيص دراستنا التطبيقية لتقييم أداء المؤسسة بخمس سنوات متتالية، وهذا ما يزيد من فعالية التقييم ومصدقية النتائج.

خطة الدراسة

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب موضوع التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسة ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول فصلين للجانب النظري وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: يعتبر كمدخل للموضوع حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام للتشخيص المالي في المؤسسة باعتباره الأداة التي تقيم الأداء المالي لها، وهذا من خلال التطرق للتشخيص المالي كمدخل، وكذلك أهدافه، خطواته وأهم نتائجه وفي الأخير تناول القوائم المالية باعتباره أهم مصادر هـ.

الفصل الثاني: تناول كيفية مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، من خلال التطرق إلى عموميات حول تقييم الأداء والأداء المالي بصفة خاصة وكذلك آلية تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية ونسب الهيكل المالية وهيكل التكاليف، وفي الأخير استعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي لتقييم الأداء.

الفصل التطبيقي: يشمل هذا الفصل دراسة حالة مؤسسة مذبغة الجلود بجيجل حيث قمنا بتشخيص كل من المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وإعطاء صورة عامة عنها كمرحلة تمهيدية لتقييم أدائها ثم حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة من خلال عرض ميزانيتها، جدول حساب نتائجها وحساب أهم النسب والمؤشرات، ليتم في الأخير تحليل هذه الأخيرة للوصول إلى حكم عن الأداء المالي للمؤسسة.

صعوبات الدراسة

خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات والعراقيل أبرزها قلة المراجع التي تناولت موضوع التشخيص المالي بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة لا سيما في الدراسة التحليلية، وذلك راجع لخصوصية هذه المؤسسة.

الفصل الأول:

التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: مدخل للتشخيص المالي

المبحث الثاني: أهداف، خطوات ونتائج التشخيص المالي

المبحث الثالث: القوائم المالية كمصدر لمعلومات للتشخيص المالي في
المؤسسة

تمهيد

تعتبر المؤسسة من الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدرا للثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات، وبالتالي يتم البحث عن أحسن الطرق لتسييرها وتوجيهها نحو تحقيق أهداف متنوعة لمختلف متعاملها من عملاء، أو موردين أو مالكين أو مساهمين، حيث يتعامل المسير المالي مع وضعيات مالية متنوعة تستمر كلها بارتفاع درجة مخاطرتها لذلك يتوجب عليه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الوضعيات إجراء تشخيص شامل للوضعيات المالية للمؤسسة.

ويعد التشخيص المالي من الأدوات الضرورية لصياغة الإستراتيجية العامة للمؤسسة حيث يتوقف عليه فحص البيئة الداخلية للمؤسسة وبالأخص الوظيفة المالية التي تعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة وذلك من خلال جمع المعلومات واكتشاف التعقيدات والفرص وتحديد موطن القوة والضعف بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة.

و قد ارتأينا في هذا الفصل إبراز الجوانب الرئيسية للتشخيص المالي بشكل مبسط وذلك من خلال التعرف على ماهيته في المبحث الأول، وتقديم أهم أهدافه وخطواته ونتائجه في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للحديث عن مصادر المعلومات التي تعتمد عليها آلية التشخيص المالي.

المبحث الأول: مدخل للتشخيص المالي

يعد التشخيص المالي من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، فقبل قيام المسير المالي باتخاذ القرارات المالية لا بد له من الحصول على المؤشرات التوجيهية المتعلقة بالوضعية المالية، ثم الرقابة المالية للوقوف على الأداء المالي للمؤسسة.

وكمدخل للتشخيص المالي سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم الإطار المفاهيمي له بالتطرق إلى ماهيته وتحديد مختلف أنواعه والأطراف المستفيدة منه لنشير في الأخير إلى أهم طرقه وأدواته التي يعتمد عليها.

المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي

أولاً: تعريف التشخيص المالي

قبل التطرق إلى تعريف التشخيص المالي يجب أن نرجع إلى تعريف التشخيص (Diagnostic) كمصطلح، وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمة (Diagnosis) وتعني المعرفة (connaissance)، حيث ارتبط تعريف التشخيص لفترة طويلة من الزمن بالعلوم الطبية، لكن سرعان ما انتقل إلى العلوم الأخرى بما في ذلك علم الاقتصاد، وبالتحديد في المؤسسات الاقتصادية نظراً للدور الحيوي الذي صارت تمثله في اقتصاد السوق.

وبغض النظر عن الأطراف المهتمة بعملية التشخيص أو الأسباب التي تدعو للجوء إليه، عادة ما يكون الهدف منه هو تقديم التوصيات لعلاج مواطن الضعف ودعم مواطن القوة في المؤسسة⁽¹⁾، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال تعريف (Brawn)، الذي يعرف التشخيص كما يلي: "من المفروض أن يتعلق التشخيص بالطب، وفي الصناعة نلجأ إلى تحليل المؤسسات، حيث يكون الهدف من ذلك هو إبراز عيوبها والخلل فيها"، ويقول أيضاً: "يهدف التشخيص إلى كشف مواطن الضعف ومواطن القوة داخل المؤسسة لتصحيح الأولى واستغلال الثانية بشكل أحسن"⁽²⁾.

(1): نادية عيساوي، «تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص 45.

(2): Kamel hamdi , Comment diagnostique et redresser une entreprise, édition Rissala, Alger, 1995, p 10.

وهناك تعاريف أخرى للتشخيص المالي أهمها:

- التشخيص المالي هو: "تشخيص للحالة المالية للمؤسسة باستعمال وسائل وتقنيات تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التشخيص"⁽¹⁾، ويهدف أساسا إلى إجراء فحص وتدقيق للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات من نشاطها وذلك بدراسة تفصيلية للمعطيات والبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها وهذا ما يؤدي إلى اكتشاف مواطن القوة والضعف ومنه اقتراح إجراءات مالية، بهدف الحفاظ على الإستقرار والتحسين، الخروج من الوضعية والتخلص من أسباب الإختلالات"⁽²⁾.
 - والتشخيص المالي: "يسمح بالخروج بتقييم للوضعية (الصحة) المالية للمؤسسة من خلال دراسة وضعية الذمة المالية وتوازنها المالي، وبتحليل نتائجها ومردوديتها، وفي الأخير تحليل قدرتها على التمويل الذاتي وذلك باستعمال النسب والمجمعات المالية"⁽³⁾.
 - وهو أيضا: "النتيجة التطبيقية للتحليل المالي، وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمردودية والخطر المنتظر"⁽⁴⁾.
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التشخيص المالي ما هو إلا عملية تحليل ومعالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، أي فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك باستعمال تقنيات التحليل المالي*، وهذا بتشخيص الوضعية المالية لها في مدة زمنية محددة، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يتم التدقيق في الأسباب المؤدية إلى نقاط الضعف من أجل تصحيحها وتفايدها مستقبلا، أو باستغلال نقاط القوة، وهذا من أجل اتخاذ القرارات ليست المالية فقط بل المتعلقة بالسياسة العامة للمؤسسة ككل وبناء الأهداف المستقبلية.

(1): إسماعيل عراجي، **إقتصاد المؤسسة (أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 121.

(2): Michel Glais, **le diagnostic financier de l'entreprise**, édition Economica, Paris, 1986, p 7.

(3): هواري سويبي، **«تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر»**، أطروحة دكتوراه في علوم

التسيير، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 65.

(4): Jean peyrard, **Analyse financier**, édition Vuibert, Paris, 1986, p 209,216.

*: التحليل المالي هم مجموعة من الأفكار والأعمال التي تسمح عن طريق دراسة الوظائف المحاسبية والمالية بوصف حالة المؤسسة وشرح نتائجها، والتنبؤ بنموها على المدى الطويل من أجل اتخاذ القرارات المنبثقة عن ذلك.

ثانيا: أهمية التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي بما يعرفه من تطورات وابتكارات تحليلية أهم الأدوات المستحدثة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ويسمح بتحليل دقيق لنقاط القوة والإحاطة بجوانب الضعف، ويعد من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المحتملة لتمكين الإدارة من استغلالها⁽¹⁾.

وعموما تتمثل أهمية التشخيص المالي فيما يلي:

- يسمح بالتنبؤ بمستقبل المؤسسة وذلك بالإطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص المالي هي التي تجعل منه تسييرا فعالا في وضع الأهداف المرجوة واتخاذ القرارات الملائمة؛

- يسمح بتحليل المحيط (السوق، المنافسة، الزبائن، طرق التمويل... الخ)، لكشف مختلف المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية بدون غض النظر عن الصعوبات المحيطة؛

- يسمح بتحليل إمكانيات المؤسسة (الإمكانيات المادية والمالية والمهارات البشرية)؛

- يمكن من شرح النتائج المتحصلة مما يسمح بتحليل الإحترافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومنه المقارنة بين الإمكانيات المعطاة، وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات، وعليه فإن أهمية التشخيص المالي تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص إلى حل سريعوايجابي إذا كان فحصا دقيقا يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات بتوفير الشروط المثلى والغرض هو تدارك الأخطاء والنقص من الصعوبات⁽²⁾.

ثالثا: مقاييس التشخيص المالي

يرتكز التشخيص المالي على جملة من المقاييس الأساسية التي تعتبر عناصر مرجعية في تقييم مختلف التوجهات الاقتصادية والمالية سواء ضمن المجال الساكن أو المتعلق بوضع المؤسسة المستقبلية، ونميز بين أربعة مقاييس للتشخيص المالي وهي:

(1): Kamel Hamdi, OP.Cit, p 32.

(2): Jean Francoise, **Dynamique de redressement d'entreprise**, édition d'organisation, Paris, 1984, p 15.

1- **المردودية:** تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، حيث أن نشاطات المؤسسة مرتبطة بقدرة هذه الأخيرة على تحقيق مستويات مقبولة من المردودية والتحكم فيها، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

2- **القدرة على الوفاء:** وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات.

3- **الإستدانة:** يسمح هذا المقياس بتقييم الإستقلالية المالية للمؤسسة بالنسبة للأطراف الخارجية ومدى قدرة المؤسسة على استخدام وتوظيف أموالها الخاصة في النشاط، وهي عادة ما تقدر بإجمالي الديون المستحقة على المؤسسة مقارنة إلى مجموع الأموال الخاصة.

4- **المرونة:** تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار غير المحتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية بمرونة عالية متماشية مع التغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية⁽¹⁾، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية.

إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالإستدانة وتؤثر أو تنقص من المرونة المالية⁽²⁾.

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي

يثير التشخيص المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على إجابات لمجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك من خلال الإستعانة بالتشخيص المالي في تحليل التقارير المالية وتفسير نتائجها، ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الإهتمام بالتشخيص المالي كما يلي:

أولاً: الأطراف الداخلية

هناك عدة أطراف داخل المؤسسة تحتاج إلى التشخيص المالي وذلك إما لتقييم أعمالها أو تقييم عمل المؤسسة ككل، ويمكن أن نوردتها فيما يلي:

(1): الشريف بقة، سمراء دومي، «دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الجزائرية»، المؤتمر الوطني حول: التشخيص

المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 7.

(2): رقية بوشويشة، بلقاسم ماضي، «التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية»، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات

الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 14.

1- الإدارة: التشخيص المالي من أهم الوسائل التي تساعد المدير على تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة المؤسسة ويظهر التشخيص ما يلي:

- مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة⁽¹⁾؛
- التعرف على اتجاهات المؤسسة والمشكلات على مستوى الإدارات الفرعية⁽²⁾؛
- تقييم ربحية المؤسسة وفاعلية الرقابة والتخطيط للمستقبل⁽³⁾.

2- العاملون: يعتبر إرضاء العاملين من أهم أهداف الإدارة، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفعاليتها سياستها وقراراتها وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو⁽⁴⁾، ويهتم العاملون في المؤسسة بنتائج أعمالهم على نحو رئيسي ولسببين هما:

- التعرف على الحد المعقول من مطالبهم لتبقى ضمن الظروف المالية للمؤسسة⁽⁵⁾؛
- معرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية⁽⁶⁾.

3- المساهمون: إن اهتمام المساهمين بنتائج التشخيص المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي، والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية بانتظام كما يهتم المساهمون بمدى مقدرة المؤسسة على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

ثانيا: الأطراف الخارجية

هناك أطراف خارجية تستفيد من التشخيص المالي خارج المؤسسة، يمكن أن نوردتها فيما يلي:

-
- (1): أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2012، ص 77.
- (2): عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص31.
- (3): دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007، ص 68.
- (4): نوال لعشوري، «التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية»، المؤتمر الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 6.
- (5): عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 158.
- (6): دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

1- سماسة الأوراق المالية: يهدف هؤلاء السماسرة من خلال التشخيص المالي إلى مايلي:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة⁽¹⁾؛

- أسهم المؤسسات التي تشكل استثماراً جديداً⁽²⁾.

2- المستثمرون الحاليون والمتوقعون: يهتم المستثمر بالتشخيص المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، وحتى يرضى المستثمر على أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التشخيص المالي من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات في نفس الصناعة.

3- المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بالتشخيص المالي في المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:⁽³⁾

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛

- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي بالبنوك التجارية؛

- مراقبة الأسعار؛

- غايات إحصائية.

4- الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة، أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القروض الجديدة أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق، فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

(1): نوال لعشوري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

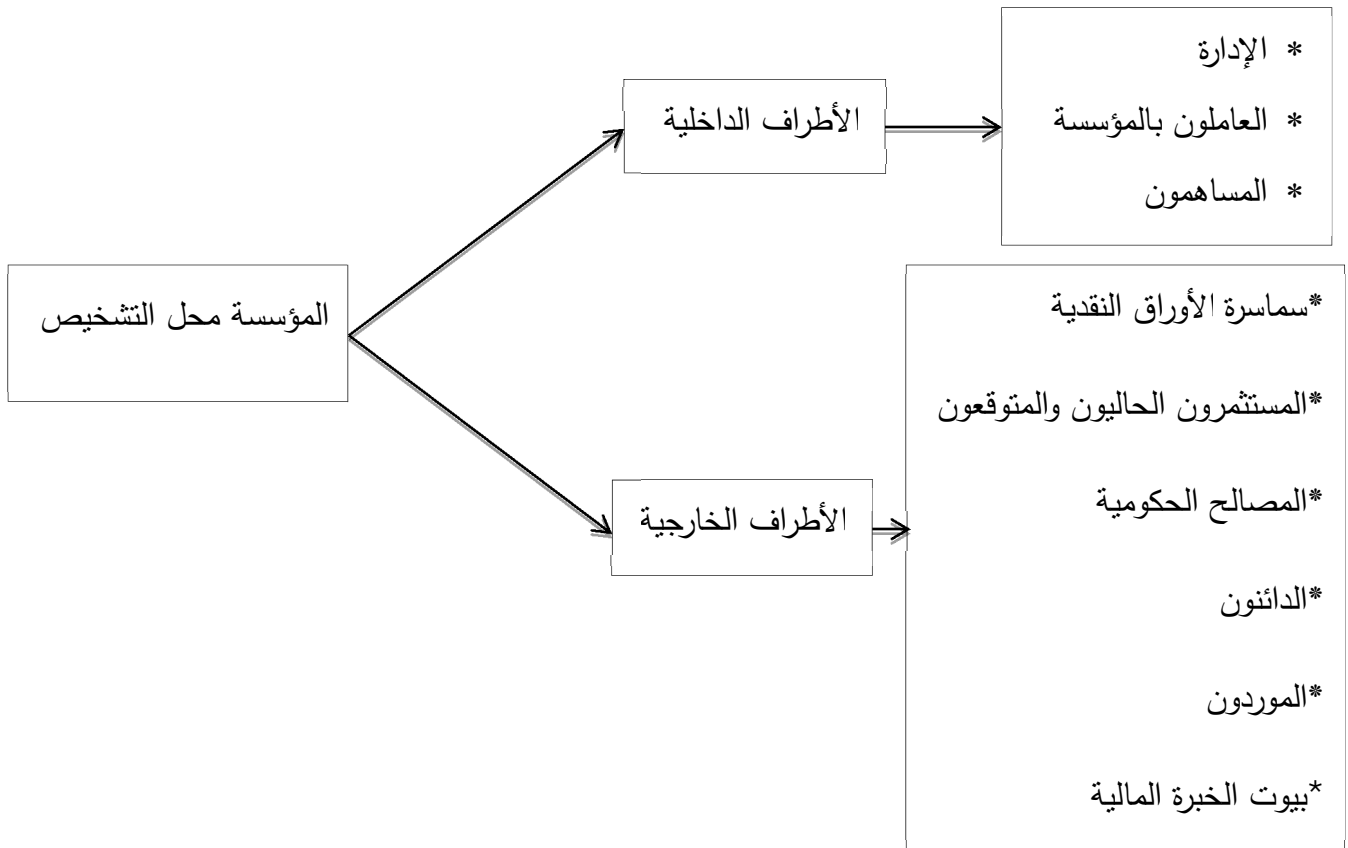
(2): عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 158.

(3): نوال لعشوري، المرجع نفسه، ص 7.

5- **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هنا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم أو أن يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملون بصفة دورية⁽¹⁾.

6- **بيوت الخبرة المالية:** وتقوم بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجر تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتري لتلك الخدمات⁽²⁾. وعلى ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على ما سبق

(1): عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 231، 243.

(2): نوال لعشوري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي

أولاً: طرق التشخيص المالي

يسعى التشخيص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وبغية الوصول إلى ذلك يستخدم مجموعة من الطرق التي نلخصها فيما يلي:

1- التشخيص التطوري

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية وإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المشخص المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

1-1- تطور النشاط: أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، إعتامادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ..الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء حالات النمو يستطيع المشخص المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

1-2- تطور أصول المؤسسة: تعبر عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشرا استراتيجيا هاما يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة.

1-3- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هيكل دورة الإستغلال من العملاء والموردين والمخزونات والتي تشكل في مجموعها الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال، وينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط، من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

1-4- تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الإستدانة، وبناءا على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمشخص المالي

مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الإستدانة على المردودية... الخ.

1-5- تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمانا للبقاء والنمو الإستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي (1).

2- التشخيص المقارن

يرتكز على تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، و عليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المالي المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة، بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع باستخدام مجموعة من الأرصدوة والأدوات والمؤشرات المالية.

3- التشخيص المعياري

يعتبر امتدادا للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمؤسسات تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسات متخصصة، وفيما يلي مجموعة من المعايير التي اعتمدت سابقا في نشاطات مختلفة:

- معدل الهيكل المالي (الديون/ الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ 8%؛

- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق و المعارض؛

- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي (2).

(1): إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص ص 49، 50.

(2): بدر الزمان خمقاني، «مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة»، الملتقى الوطني

حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2015، ص 7.

* **المشخص المالي:** هو مختص في التحليل المالي هو مختص في التحليل المالي ومشرف على عملية التشخيص المالي يقوم باعتماده دراسات مالية مفصلة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي لها، بناء التوقعات المستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة ومتابعة مستويات النمو والتطور... الخ.

ثانيا: أدوات التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي* من خلال مهامه إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرارية التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والمتمثلة في:

1- تحليل الهيكل المالي

إن الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الإحتياجات المالية دون التأثير في قيود التوازن المالي أو المردودية أو الملاءة... الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي أو المنظور الوظيفي.

2- تقييم النشاط والناتج

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للناتج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الخسارة أو الربح، إذ يمكن من خلالها تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3- تقييم المردودية

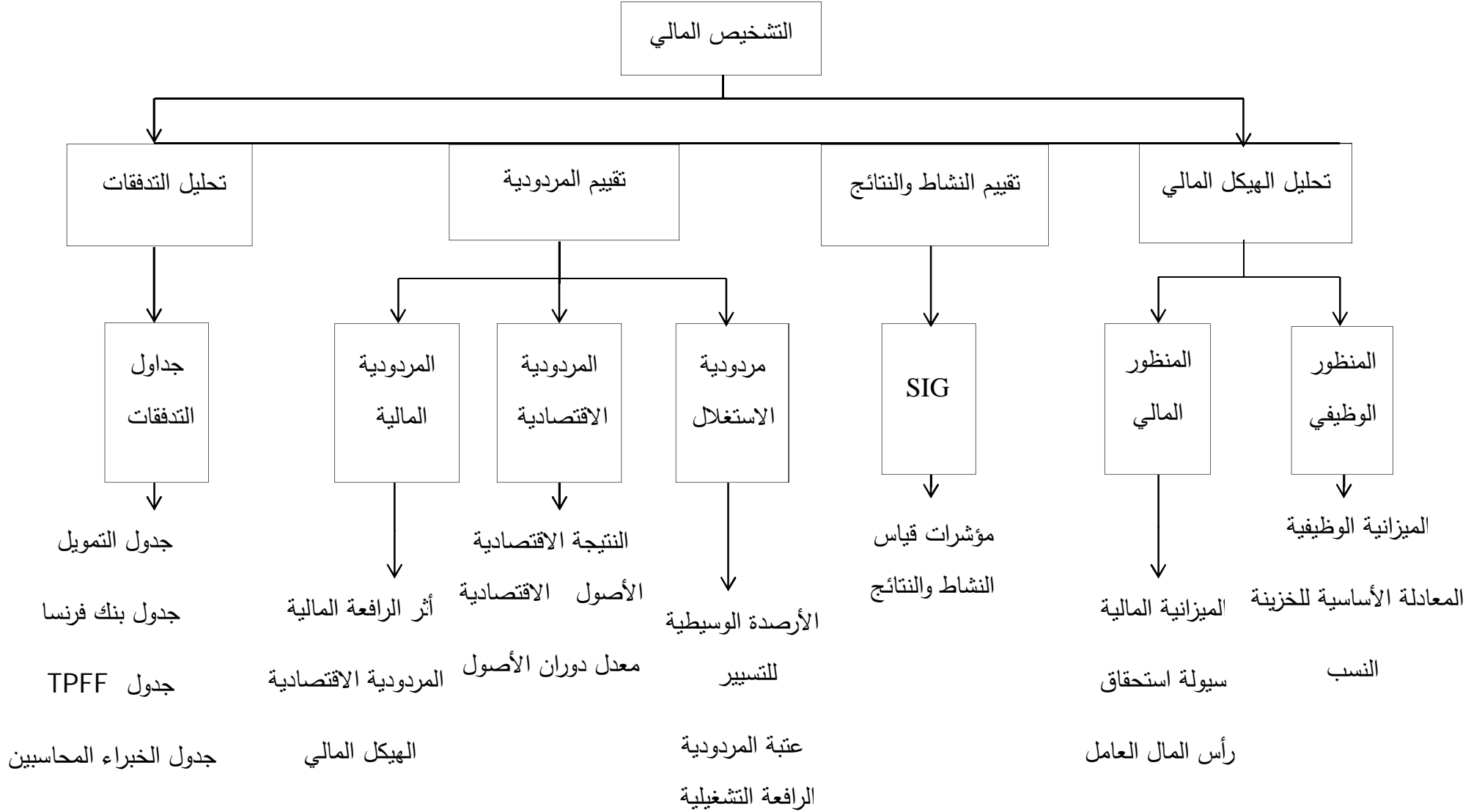
تمكن المشخص المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل و الإستثمار وغيرها.

4- تحليل التدفقات المالية

يمثل التحليل الأكثر تطور مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن ذلك، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة⁽¹⁾. ويمكن تلخيص كل هذه الأدوات في الشكل التالي:

(1): مريم آيت بارة، «الآلية القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي»، المؤتمر الوطني حولك التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص ص 5، 6.

الشكل رقم (1-2): أدوات التشخيص المالي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 52.

المطلب الرابع: أنواع التشخيص المالي

تتمثل أنواع التشخيص المالي فيما يلي:

1- التشخيص المالي الإستطلاعي: يسمح بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن

الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

2- التشخيص المالي العلاجي: يرتبط بإجراءه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة الاقتصادية،

ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الإضطرابات ويبحث عن العلاج المناسب لها بهدف إخراج

المؤسسة من مأزقها وإقازها من الزوال.

3- التشخيص المالي الوقائي: يتم تنفيذه أو إجراءه بصفة دورية ومنتظمة حيث يتضمن فحصا نوعيا

للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية، والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية

إلا أن هناك أطراف لا تتمنّ فعالية العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يستمر بقلة الضمان من

طرف المسيرين⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أهداف، خطوات ونتائج التشخيص المالي

تبحث العديد من المؤسسات ذات المستوى التسييري العالي على أدوات تمكنها من مراقبة استراتيجية

شبه دائمة، تجنبها المفاجآت وتمنحها إمكانية تحسين القيادة والقدرة على التصرف بسرعة حيث تسير عملية

التشخيص المالي عبر الأهداف المرسومة التي تسعى المؤسسة للوصول إليها من خلال عملية التشخيص

المالي الذي يتم من خلال عدة خطوات متسلسلة ومتراطة فيما بينها للوصول إلى النتائج المخطط لها.

وسنحاول عرض هذه النقاط في هذا المبحث إذ نتطرق إلى أهم أهداف التشخيص المالي ثم الإشارة

إلى مختلف خطواته وأخيرا النتائج المترتبة عنه.

(1): هشام طراد خوجة، حسين حمبلي، «تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره»، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي

للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص ص 7،8.

المطلب الأول: الأهداف الأساسية للتشخيص المالي

يسعى التشخيص المالي في تطوراته التقليدية لدراسة المؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية والأداء، فقد أثرى محاور تحليلية إلى حد كبير من خلال توسيع مجال الإنضباط، ويتضمن اليوم المخاوف الموجودة في الفصل بين التحليل المالي والتشخيص الاستراتيجي، التجاري، التكنولوجي، الاجتماعي أو التنظيمي.

أولاً: تقييم الملاءة (الإستقرار المالي)

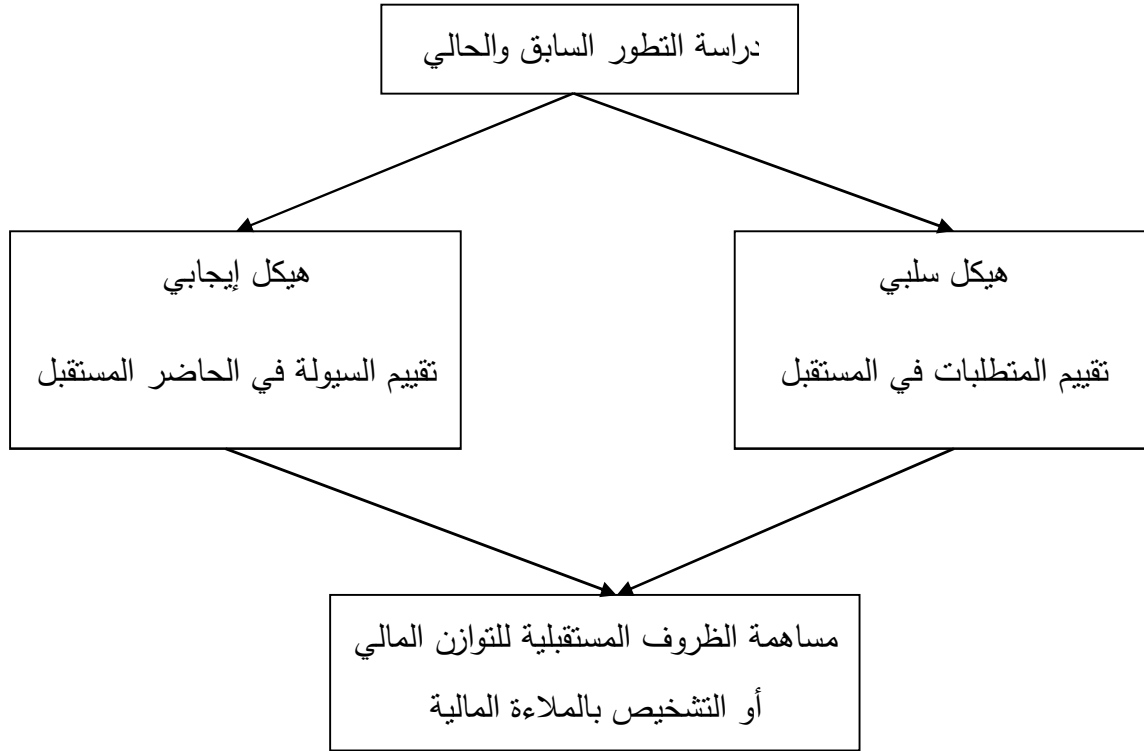
الجدارة الائتمانية أو الإستقرار المالي للمؤسسة يعكس القدرة المحتملة لهذه الأخيرة على الوفاء بالتزاماتها، ولهذا الموضوع أهمية كبيرة في تطوير التحليل، حيث تم إنشاء أدوات التحليل المالي من قبل المصرفيين وغيرهم من الدائنين، وذلك لتقييم دقيق لمخاطر عدم استرداد أو فشل تتعلق بالمدين أو المقترض المحتمل وعلاوة على ذلك فإن موضوع الملاءة أمر ذو أهمية حيوية لدرجة أن المؤسسة المسعرة تتحمل خطراً وبالتالي تتعرض للإفلاس أو الإختفاء الكامل.

إن تقييم الملاءة المالية ينطوي على نهج التنبؤ بشأن الظروف المحيطة بالمؤسسة حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها واستحقاقاتها المستقبلية، وبالتالي فالتشخيص المالي وسيلة للتنبؤ حول التطورات المتوقعة للمؤسسة والوضع المالي والإستقرار المالي.

وبالرغم من هذه التحديات والنهج، فقد أثبت التشخيص المالي فعاليته من خلال إثتين من التوجهات المنهجية الرئيسية فالأولى تتمثل في دراسة التوازن من خلال المقارنة بين الوضع المالي للإلتزامات والنقد الذي يمكن التنبؤ به، ومن ناحية أخرى دراسة تطور الماضي من النتائج والمركز المالي يمكن الكشف عن الإتجاهات التي قد تمتد إلى المستقبل.⁽¹⁾

(1): Elie Cohen, Gestion Financière de l'entreprise et développement Financier, EDICEF, CANADA, 1991, PP 69- 75.

الشكل رقم (1-3): مبدأ تحليل الملاءة.



Source: Elie Cohen, Gestion Financière de l'entreprise et développement Financier, EDICEF, CANADA, 1991, P70.

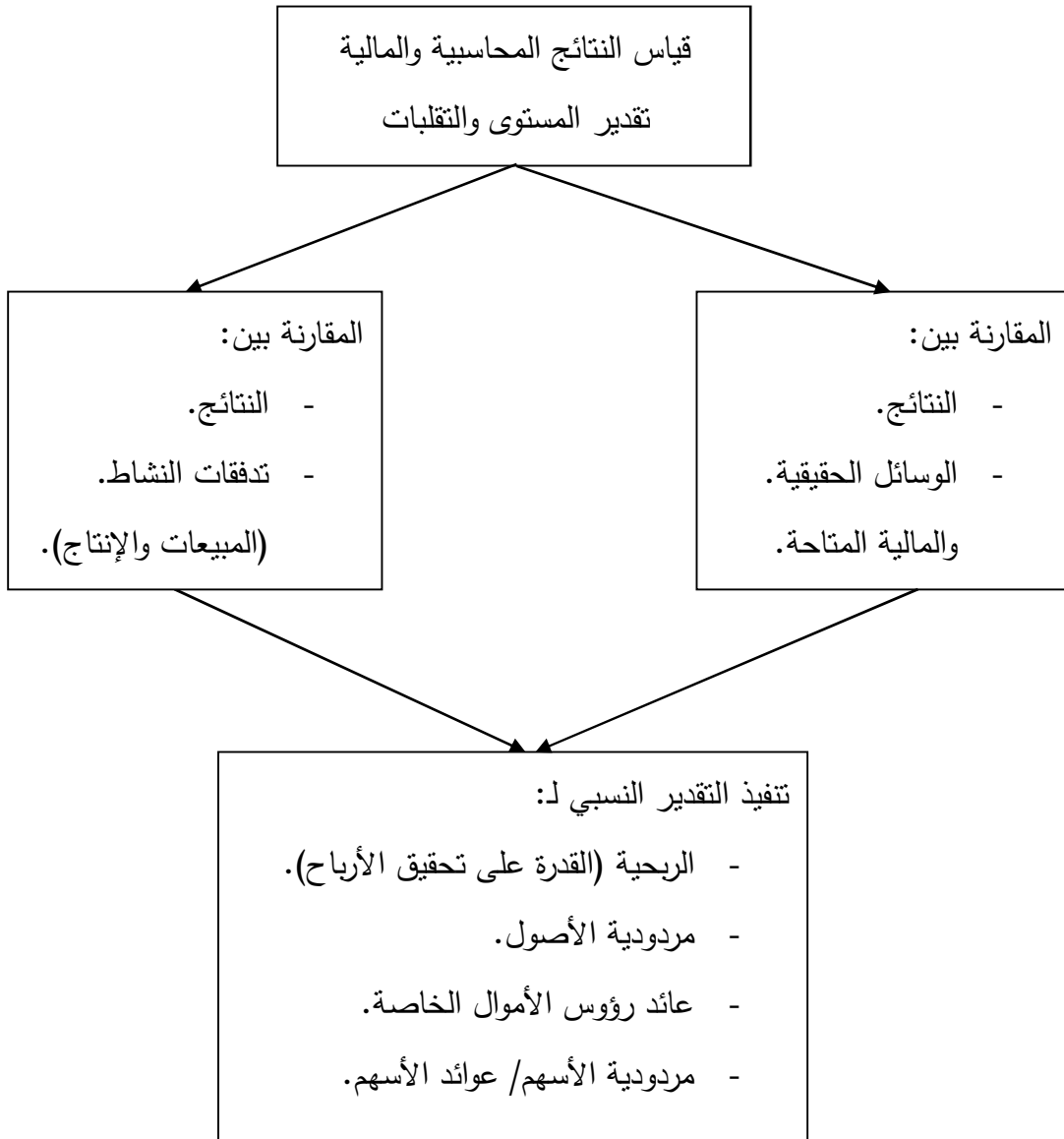
ثانيا: تقييم الأداء المالي

إن المهمة الأولى للمشخصين الماليين هي في القياس الدقيق للنتائج التي تم الحصول عليها في الماضي أو الحاضر، وتوقع اتجاهات التطور التي تؤثر عليها في المستقبل، هذا الإجراء يتبعه التقييم ولذا يركز على المستويات والاتجاهات والتقلبات الممكنة للنتائج، وهذه النتائج المقاسة لا بد من مقارنتها مع قيم مرجعية تعكس مستوى العمليات التجارية، أو مقدار الموارد المرصودة لتحقيق هذه النتائج.

وأخيرا فإن الحكم على الفعالية يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثير حاسم تبدله خصائص معينة من النشاط مثل هيكل التكاليف والشروط الفنية والاقتصادية للإنتاج، هيكل التمويل والقيود الإستراتيجية والتجارية أو الاجتماعية للمؤسسة.

وسوف نتطرق إلى هذا الهدف بنوع من التفصيل في الفصل الثاني.

الشكل رقم (1-4): مبدأ تقييم الأداء المالي



Source: Elie Cohen, **Gestion Financière de l'entreprise et développement Financier**, EDICEF, CANADA, 1991, P71.

ثالثا: تقييم الخصائص المالية الأخرى

إذا كانت دراسة الأداء وتحليل التوازن من الموضوعات الأساسية للتشخيص المالي، فإنها تركز أيضا على تحديد الخصائص المالية الرئيسية الأخرى، والمتمثلة في الاستقلال الذاتي.

1- الإستقلالية المالية

إن الإستقلالية المالية هي هدف مهم للكثير من المسيرين خاصة إذا كان هؤلاء هم ملاك ومؤسسي المؤسسة، والبحث عن الاستقلالية يعكس رغبة هؤلاء في تطبيق نوع من الرقابة.

ويتم تقييم الإستقلالية في بادئ الأمر بدراسة رأس المال، وهيكلته ومختلف علاقات الرقابة عليه بين مساهمين ذي أغلبية وتحالف مساهمين ذي أقلية، والذين تكون لهم تأثيرات على المؤسسة.

ولكن يمكن للإستقلالية أن تترجم بآليات أخرى غير الآليات المالية، فنجد مثلا الإدماج في إطار إتفاقيات تقنية (منح رخص البراءة، نقل التكنولوجيا، براءة الإختراع...الخ)، إتفاقيات تجارية (توزيع المنتجات تحت إسم علامة الموزع، المقاوله من الباطن، علاقات التمويل مع شركات كبرى) تحد كثيرا من الإستقلالية الحقيقية للمؤسسات التي تتمتع باستقلال تام في طابعها القانوني.

علاوة على ذلك يمكن تقسيم الإستقلال المالي بتحليل هيكل التمويل ومدى اعتماد المؤسسة على الديون (خاصة القروض البنكية).

2- المرونة المالية

وهي تعكس مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات المتوقعة في بيئة وإطار أنشطتها، وبالتالي البحث عن المرونة ينطوي على إدارة واستراتيجية الموارد التي تؤثر على الأنشطة، أو الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما يشمل البحث عن المرونة المالية عندما يتعلق الأمر خصوصا بعرض المنتجات، سياسة التسعير، علاقات التوزيع...الخ، وتسيير الموارد البشرية بتأهيل العمال أو تحديد المكافآت.

وأخيرا يمكن تحديد المرونة المالية في ثلاث جوانب على الأقل وهي:

- المرونة المالية تقدر نسبة إلى الإستخدام السريع للسيولة، والحيازة على نسبة معينة من السيولة الفورية القادرة على تسديد الإلتزامات بدون تأخير، واستغلال فرص الإستثمار؛
- المرونة المالية تقدر على القدرة التمويلية للمؤسسة، إمكانية اللجوء إلى موارد خاصة جديدة، أو الحصول على قروض جديدة؛

- يمكن أيضا أن تكون المرونة المالية ذات صلة بإمكانيات المؤسسة على تغطية احتياجات التمويل لديها، بسبب أنها تدعم المشاريع الإستثمارية الجارية أو المخطط لها.

3- الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الأساسية للصعوبات الكبرى للمؤسسة

تقييم المرونة والإستقلالية يشكل اهتماما لكل من التشخيص الإستراتيجي والتشخيص المالي، هذا الأخير له حساسية لكل المؤشرات من مزايا ومعوقات التي قد تؤثر على أداء المؤسسة، وبالتالي اهتمام المشخصين الماليين حول التقييم بشأن نقاط القوة والضعف التي يمكن أن تؤثر على:

- محفظة النشاطات للمؤسسة أو مختلف المهن التي تمارسها؛
- الخصائص الهيكلية الأساسية التنظيمية والتقنية، الاجتماعية والتجارية والقانونية؛
- الخبرات والكفاءات المتميزة؛
- العلاقات مع شركائها الخارجيين وبصفة عامة مع البيئة.

المطلب الثاني: خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات حسب الهدف منها، وتتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص فيما يلي:

أولاً: تحديد الأهداف المرجوة من جراء التشخيص

ويتم ذلك من خلال دراسة وسائل المؤسسة والمتمثلة في الهيكل المالي والخزينة، ودراسة تشغيل المؤسسة من خلال النشاط والمردودية⁽¹⁾. وذلك بهدف تشخيص الوضع المالي... الخ.

ثانياً: إختيار منهج التحليل (التشخيص) المناسب

وتوجد عدة مناهج للتحليل نذكر منها: تحليل السيولة والإستحقاق والنسب المالية، تحليل المعادلة الأساسية للخزينة، تحليل جداول تدفقات الخزينة وتحليل حساب النتيجة⁽²⁾.

(1): خليفة الحاج، نور الدين وكال، «التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة»، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص8.

(2): إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثالثاً: إعداد وجمع مختلف مصادر المعلومات (المعطيات)

ونميز بين نوعين من المعلومات:

1- معلومات عامة (غير محاسبية)

من أجل الإعداد الجيد للتشخيص المالي يجب على المشخص المالي جمع معلومات خاصة بالمؤسسة والمحيط الذي تعمل فيه، وكمثال عن المعلومات الخاصة بالمؤسسة نذكر ما يلي: حجم المؤسسة، عدد وطبيعة المنتجات المباعة، أساليب التوزيع، تركيبة السوق... الخ، أما المعلومات الخاصة بالمحيط نذكر: معدل التضخم، معدل النمو، معدل الفائدة، حجم الطلب، وضعية المنافسة، أسواق المال... الخ.

2- المعلومات (المعطيات) المحاسبية

وتتمثل في كل المعلومات المحاسبية التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية للمؤسسة، والتي تتوفر على معطيات حول استخدامات وإيرادات وحقوق الملكية والديون وغيرها من المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفق ما تقتضيه المعايير المحاسبية المطبقة⁽¹⁾، ويتم ذلك من خلال:

- إعداد وتبويب، تصنيف ومعالجة المعطيات؛
- اختيار وبناء المؤشرات المناسبة المترابطة والمتكاملة؛
- إعداد الميزانية، جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير، الجداول المالية.

رابعاً: الحساب

وذلك من خلال:

- حساب المؤشرات المالية لعدة سنوات مالية متتالية؛
- اختيار وحدة القياس: مبالغ، نسب مئوية، بالأيام من رقم الاعمال... الخ؛
- تقديم كل المؤشرات والحسابات على شكل جداول.

(1): وهبية ناصري، «التشخيص المالي في ظل المحاسبي SCF»، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 6.

خامسا: المعاينة

وذلك من خلال:

- معاينة مستوى المؤشرات وتصنيفها تبعا للحالات الممكنة؛
- مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المعتمد: التشخيص التطوري بدلالة الزمن، تشخيص مقارن مع المنافسين وتشخيص معياري استنادا إلى معادلات معيارية.

سادسا: التفسير

ويتم ذلك من خلال البحث عن الأسباب ووضع الفرضيات ودراسة الإرتباطات.

سابعا: إعداد ملخص عن تشخيص الوضعية المالية

من خلال تقييم نقاط القوة والضعف وتلخيص حدود طريقة التحليل المعتمدة وجودة المعطيات.

ثامنا: التوصيات والاقتراحات

أي دراسة وتقييم الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة الحلول وإمكانية تطبيقها.

تاسعا: اتخاذ القرار

بعد الإنتهاء من جميع الخطوات السابقة يتم اختيار الحل المناسب من بين البدائل المتاحة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: نتائج التشخيص المالي

بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية لنتائج مرضية وسريعة وأهم هذه النتائج:

أولا: نتائج التشخيص المالي الخارجي

وتسمح بـ:

- توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة؛

(1): إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للإستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في آجالها؛
- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين؛
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسم في السوق المالي؛
- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

ثانياً: نتائج التشخيص المالي الداخلي

يسمح بـ:

- تقدير المركز المالي للمؤسسة؛
- تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الإستغلال)؛
- اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل، الاستثمار وتوزيع الأرباح... الخ)⁽¹⁾.

المبحث الثالث: القوائم المالية كمصدر لمعلومات للتشخيص المالي في المؤسسة

لكي يتمكن المشخص المالي من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ينبغي عليه جمع عدد كبير من الوثائق والمعطيات التي تستخدم كمعلومات تفيد عملية التشخيص المالي، وذلك لتكوين صورة عامة عن وضعية المؤسسة لمعرفة ماضيها، وقدراتها الكامنة في المستقبل، مما يسهل في عملية التشخيص والتقييم، حيث يعتمد المشخص المالي على مصادر مختلفة للحصول على تلك المعلومات المالية والمحاسبية ويمكن التمييز بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، فالمصادر الخارجية هي مصادر إضافية تساهم بطريقة غير مباشرة في التشخيص المالي من خلال المساعدة في عملية التقييم وتفسير النتائج المتحصل عليها وتتمثل في حالة وسمعة المؤسسة، بيانات السوق المالي، مكاتب السمسة، المنشورات، الصحف والمجلات... الخ.

أما المصادر الداخلية فتساعد بطريقة مباشرة في التحليل والتشخيص والمتمثلة في القوائم المالية المعبر عنها بأرقام تعكس مختلف عمليات المؤسسة والتي سنركز عليها في هذا المبحث والمتمثلة في:

(1): بلال رحاحلية، «التشخيص المالي والتشخيص الإستراتيجي في المؤسسة: جزء من الكل»، المؤتمر الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 7.

المطلب الأول: الميزانية

إن دراسة الميزانية بغرض التشخيص المالي تتم عن طريق تحليل الذمة المالية (استخدام الميزانية المالية)، والتحليل الوظيفي (استخدام الميزانية الوظيفية).

أولاً: الميزانية المالية (قائمة المركز المالي)

1- تعريف الميزانية المالية

الميزانية تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم⁽¹⁾، وتبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية، الخصوم الجارية وغير الجارية⁽²⁾.

2- مكونات الميزانية المالية

1-2/الأصول: وهي الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المؤسسة أولها السيطرة عليها نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع مستقبلية للمؤسسة⁽³⁾، ونستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية⁽⁴⁾، حيث يمكن تصنيف أصول الميزانية إلى:

* **الأصول غير المتداولة:** وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل، أو الغير موجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، الموجهة للاستعمال المستمر؛

* **الأصول المتداولة:** تضم الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استعمالها في إطار دورة الإستغلال العادية، أو التي تتم حيازتها لأغراض المعاملات القصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال 12 شهرا، بالإضافة إلى السيولات وشبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود⁽⁵⁾.

(1): بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 87.

(2): القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008م، تحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، ليوم الأربعاء 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 23.

(3): محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الإشراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007، ص 463.

(4): ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسير (التحليل المالي)، دار المحمدية العامة، الجزائر، ج1، 1988، ص 29.

(5): أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (الإطار النظري)، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015، ص 211.

2-2/ الخصوم: وهي الإلتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية⁽¹⁾، ويستعمل مبدأ السنوية مقرونا بمبدأ الإستحقاقية من أجل ترتيب عناصر الخصوم⁽²⁾، حيث ترتب من أطول مدة إلى أقل مدة⁽³⁾.

* **رؤوس الأموال الخاصة:** وهي أهم مصادر تمويل المؤسسة، وتعتبر عن مدى الإستقلالية المالية اتجاه الغير⁽⁴⁾، ورؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر والإحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى⁽⁵⁾؛

* **الخصوم غير المتداولة:** وهي الإلتزامات طويلة الأجل والواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة مالية أو دورة تشغيلية واحدة، وتتمثل في الخصوم الجارية التي تتضمن فائدة⁽⁶⁾؛

* **الخصوم المتداولة:** وهي التي تكون ذات طبيعة مؤقتة، تستحق الدفع خلال فترة محاسبية واحدة، أو الفترة التي تلي إعداد القوائم المالية⁽⁷⁾، وتتشكل من الموردين والدائنين الآخرين، خصوم الخزينة، الخصوم الضريبية مع تمييز الضرائب المؤجلة والديون الأخرى الجارية⁽⁸⁾.

3- نموذج الميزانية المالية حسب SCF

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF من ثلاث أعمدة:

* **العمود الأول:** يخص ملاحظة ويسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة للملاحظات التفسيرية.

* **العمود الثاني:** يخص مبالغ السنة المالية (N).

⁽¹⁾: عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جبطني، الجزائر، ط2، 2011، ص 11.

⁽²⁾: فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008، ص 136.

⁽³⁾: Béatrice Meunier-Rocher, Le diagnostic Financier, 3^{ième} édition, édition d'organisation, Paris, 2004, p 100.

⁽⁴⁾: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2005، ص 93.

⁽⁵⁾: بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 87.

⁽⁶⁾: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁽⁷⁾: وليد ناجي الحياي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية (القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي)، ج1، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 307.

⁽⁸⁾: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المرجع نفسه، ص 23.

* العمود الثالث، يخص مبالغ الدورة السابقة (N-1).*

ثانياً: الميزانية الوظيفية

وهي أداة للتشخيص المالي تقيد فيها الموارد والإستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب فيها الموارد والإستخدامات حسب دورة التمويل والإستثمار والإستغلال.

1- مفهوم الميزانية الوظيفية: «Le bilan fonctionnel» هي أداة إعلامية لطرق تمويل الإستثمارات ودورة الإستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة (1).

حيث يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دورات:

* دورة الإستثمار: الإستخدامات المستقرة (الأصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية).

* دورة التمويل: الموارد الدائمة (الأموال الخاصة والقروض، مخصصات الإهتلاكات والمؤونات).

* دورة الإستغلال: الأصول والديون الجارية (2).

2- بناء الميزانية الوظيفية

إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، فبعرض الأجزاء الكبرى للميزانية الوظيفية يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالإستخدامات والموارد والطريقة التي تغطي بها الموارد كل الإستخدامات وتتجزأ الميزانية الوظيفية إلى:

1-2/ إثنان منها مرتبطة بالأجل الطويل: يتمثلان في الموارد الدائمة والإستخدامات المستقرة (3).

* **الموارد الدائمة:** تنتمي إلى دورة التمويل وهي تمثل التمويل المتوازن وتتكون من عنصرين هما:

* للإطلاع أكثر على بنود أصول وخصوم الميزانية المالية كما صدرت في النظام المحاسبي المالي SCF أنظر الملحق رقم (1).

(1): حسين بلعجوز، «التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية»، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 10.

(2): Jacqueline Delahaye, Florence Dahaye, **Finance d'entreprise (Manuel et application)**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2011, p 67.

(3): نسيمه بروال، «التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية»، الملتقى الوطني الأول حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 3.

- الأموال الخاصة: رأس المال الخاص، الإحتياطات، ... الخ؛

- الديون المالية⁽¹⁾.

* **الإستخدامات المستقرة:** ناتجة عن قرارات الإستثمار طويل الأجل وهي مرتبطة بالموجودات الثابتة.

2-2/القسمان المتبقيان مرتبطان بالأجل القصير: وتتمثلان في الأصول الجارية والخصوم الجارية بحيث:

* **الأصول الجارية:** تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات، حسابات الغير المدنية والتقديرات.

* **الخصوم الجارية:** وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقة، ... الخ⁽²⁾.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

ويعتبر من القوائم المالية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي، وعلى كل مؤسسة إعدادها ضمن قوائمها المالية الختامية بهدف تزويد مستخدميها بمعلومات حول أدائها المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية.

أولاً: مفهوم جدول حسابات النتائج

يعرف النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية، الربح أو الخسارة⁽³⁾.

ويعرض جدول حسابات النتائج ثلاثة أنواع من الأهداف وهي:

- تحليل هوامش المؤسسة وتحديد النتائج الوسيطة التي تساهم وتسهل عملية إعداد تشخيص المؤسسة؛

- تقييم نشاط المؤسسة وكذا طاقته من جانب المردودية؛

- تحديد الموارد الداخلية المحققة من طرف المؤسسة، والتي تمكننا من تمويل أنشطتها ذاتياً⁽⁴⁾.

⁽¹⁾: Béatrice Meunier, op.cit, p 43.

⁽²⁾: نسيمه بروال، مرجع سبق ذكره، ص 4.

* للإطلاع على نموذج بناء الميزانية الوظيفية أنظر الملحق رقم (2).

⁽³⁾: بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 90.

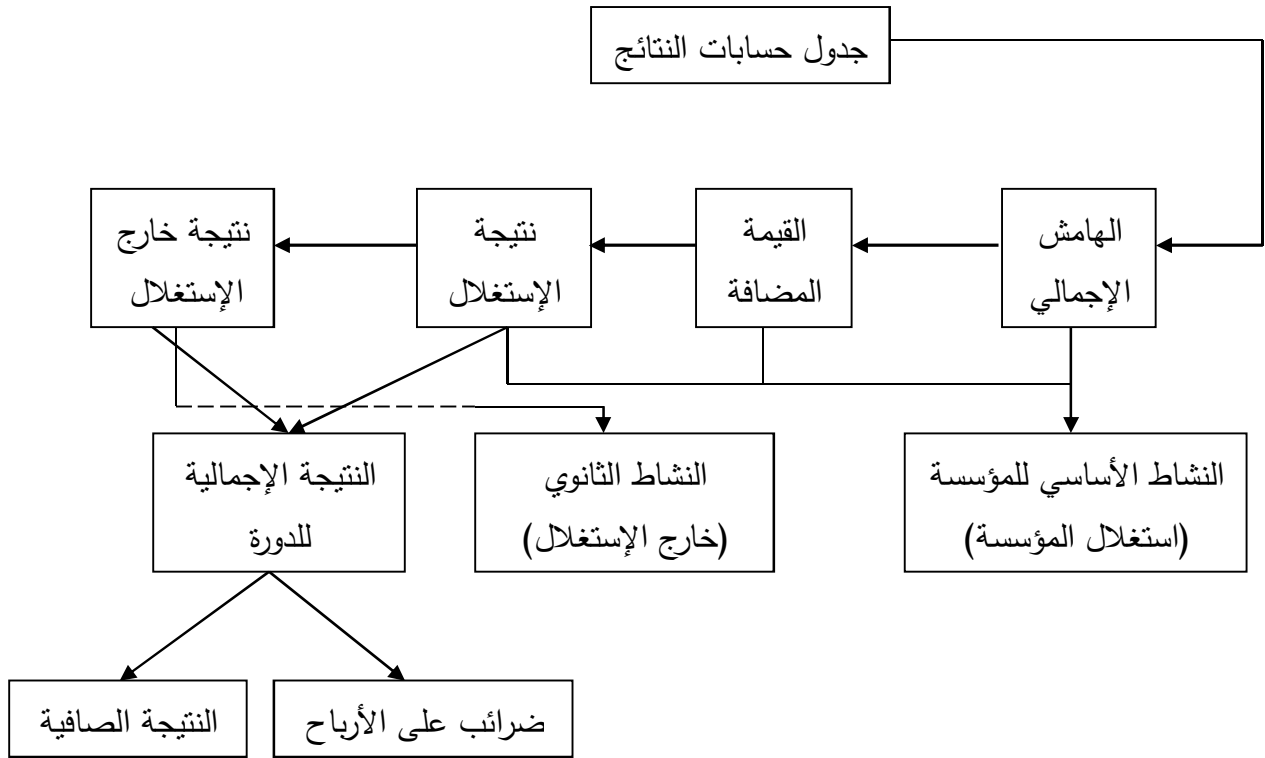
⁽⁴⁾: خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 73.

ثانيا: أنواع جدول حسابات النتائج

يبين النظام المحاسبي المالي أهم النتائج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج، وشكل هذا الحساب* الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج، ويمكن للمؤسسة إعداده حسب الوظيفة⁽¹⁾، والمعيار المحاسبي الدولي رقم واحد (IAS1) يترك للمؤسسة حرية عرض الأعباء حسب الطبيعة أو مجموعة وظيفيا⁽²⁾. وفي الجزائر يتم اعتماد حساب النتائج حسب الطبيعة، لأن إعداده يعتبر إجباريا عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية، ويمكن للمؤسسة تقديمه حسب الوظيفة في الملحق⁽³⁾.

ويبين حساب النتائج لنا مختلف مستويات النتائج عبر ما يعرف بالتحليل الاقتصادي للنتيجة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-5): التحليل الاقتصادي للنتيجة.



المصدر: رابح حمودي، المنهل في التسيير المحاسبي والمالي، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 10.

* على عكس جدول حسابات النتائج الوارد في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 والذي جاء في شكل حساب له جانبين (طرفين) أحدها مدين والآخر دائن، فإن حساب النتائج في (ن.م.م) جاء في شكل قائمة ذات عمود وحيد يظهر النواتج والأعباء، وللمزيد ارجع إلى مرجع عبد الرحمن عطية، ص 155.
(1): عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

(2): Michel Sion, Bryno Bachy, **Analyse financière des comptes consolidés-Normes IFRS**, 2^{ème} édition, édition Dunod, Paris, 2009, p 73.

(3): القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 25.

1- جدول حساب النتائج حسب الطبيعة: وهو يقدم لنا تحليلاً للأعباء حسب الطبيعة، ويسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عند الاستغلال)⁽¹⁾.

1-1/ عناصر حساب النتائج حسب الطبيعة: وتتمثل في:

* **الإيرادات:** وهي الموارد التي تحققها المؤسسة⁽²⁾، وتكون أرصدها عادة أرصدة دائنة، وتضم:

- **رقم الأعمال:** وهو الإيراد المتأتي من الأنشطة الأساسية للمؤسسة، ويتشكل نتيجة العلاقة التبادلية مع العملاء في السوق وهو من المصادر الأساسية للإيرادات.

- **التغير في المخزون:** يتناوله الحساب 72، ويسجل فيه التغيرات في الإنتاج المخزون، مخزون السلع، ويمثل الفرق بين إنتاج المخزون الإجمالي ويمكن أن يكون مديناً أو دائناً.

- **الإنتاج المثبت (إنتاج قيم ثابتة):** يتناولها الحساب 73، ويجعل دائناً بقيمة تكاليف الإنتاج.

- **إعانات الإستغلال:** يتناولها الحساب 74، ويجعل دائناً بقيمة إعانات الإستغلال المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو الخزينة مديناً.

- **الإيرادات العملياتية الأخرى:** يتناولها الحساب 75، ويجعل دائناً بالمبالغ المتعلقة بالانشط العادي للمؤسسة. ويضم الحسابات التالية: ح751، ح753، ح754، ح756، ح752، ح757، ح758.

- **الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات:** يتناولها الحساب 78، ويجعل دائناً مقابل جعل خسائر أو نقص قيمة المؤونات أو عند تخفيضها أو إلغائها مديناً.

- **العناصر غير العادية-الإيرادات:** يتناولها الحساب 77، وهي منتجات ناتجة عن أنشطة غير عادية.

- **الإيرادات المالية:** يتناولها الحساب 76، ويجعل دائناً ويضم الحسابات: ح761، ح762، ح767، ح766، ح765، ح768⁽³⁾.

* **الأعباء:** وهي مجموع المصاريف التي تتحملها المؤسسة لغرض حصولها على الإيرادات⁽⁴⁾، وتكون عادة أرصدة حسابات الأعباء مدنية.

(1): قانون المحاسبة، برتي للنشر، الجزائر، ط2، 2015، ص 45.

* للإطلاع على نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة أنظر الملحق رقم (3).

(2): خالد صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 69.

(3): شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص 153، 154.

(4): خالد صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص71.

- المشتريات المستهلكة: يتناولها الحساب 60، وتتمثل في مشتريات البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة والتموينات الأخرى المستهلكة.
 - الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى: يتناولها الحساب 61، وتسجل فيه المصاريف المتعلقة بالخدمات الخارجية.
 - أما الإستهلاكات الأخرى فيتناولها الحساب 62 وتضم حساب المصاريف الخاصة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطية، ومصاريف الإشهار، التنقلات... الخ.
 - أعباء المستخدمين: وتسجل في الحساب 638 "أعباء أخرى للمستخدمين".
 - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة: يتناولها الحساب 64.
 - الأعباء العملياتية الأخرى: تضم المصاريف الخاصة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي والماركات التجارية.
 - المخصصات للإهلاكات والمؤنات: يتناولها الحساب 68 ويجعل مدينا مقابل جعل حسابات الإهلاكات والمؤنات وتدني القيمة دائنا.
 - الأعباء المالية: تتمثل في أعباء الفوائد ونقص القيمة المتعلقة بحقوق سندات المساهمة والحسابات التالية: ح 667، ح 666، ح 665، ح 668.
 - الضرائب على النتائج وما يماثلها: يتناولها الحساب 69 وتسجل فيه الضرائب على الأرباح.
 - العناصر غير العادية-الأعباء: يتناولها الحساب 67 وهي مصاريف الأنشطة غير العادية⁽¹⁾.
- 2- جدول حساب النتائج حسب الوظيفة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها⁽²⁾، وهناك عدة طرق وأشكال يتم الاعتماد عليها في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة أبرزها:
- تصنيف الأعباء في الزاوية الاقتصادية أو النشاط (وظيفة الشراء، الإنتاج، التوزيع والمالية)؛
 - التصنيف حسب وسائل الإستغلال (المخازن، المصانع، المكاتب... الخ)؛

(1): شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 150 - 152.

(2): محمد الصالح زويطة، فاتح ساحل، «دور حساب النتائج حسب الطبيعة - وفق النظام المحاسبي المالي- في قياس أداء المؤسسة»، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 11.

- التصنيف حسب المنتج أو نوعية الخدمات (المنتج أ، المنتج ب، ... الخ)؛
- التصنيف حسب مراكز التكلفة أو المسؤولية (المديرية العامة، الإدارة والمالية، ... الخ)؛
- التصنيف حسب المناطق الجغرافية (المنطقة أ، المنطقة ب، ... الخ)⁽¹⁾.

ثالثا: تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير

يوضح حساب النتائج الكيفية التي تجمع بها ثروة المؤسسة⁽²⁾، مرورا بحساب عدة نتائج وسيطية قبل الوصول إلى النتيجة الصافية للدورة. وتتمثل هذه النتائج الوسيطة فيما يلي:

1- هامش الربح الإجمالي: يمثل الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة شراء البضائع}$$

تتعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي فهو يقيس قدرة المؤسسة على التفاوض بين الموردين والعملاء، ويستخدم أيضا في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة⁽³⁾.

2- القيمة المضافة للاستغلال VAex

هي الثروة الإضافية التي تكونها المؤسسة بعد إنقاص ما تستهلكه من المؤسسات الأخرى، وتعتبر عن نمو القيم تضيفها المؤسسة إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها من الخارج.

وتعرف أيضا بالفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

وتحسب بالعلاقة التالية:

⁽¹⁾: شعيب شنوف، المرجع نفسه، ص ص 154، 155.

* للإطلاع على نموذج حساب النتائج حسب الوظيفة أنظر الملحق رقم (4).

⁽²⁾: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

⁽³⁾: خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

أي:

القيمة المضافة للإستغلال = (من الحساب 70 إلى 74) - (من الحساب 60 إلى 62)

3- الفائض الإجمالي للإستغلال EBex

يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الإستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الإهلاك والتوزيع⁽¹⁾، وبحسب بالعلاقة التالية:

فائض الإستغلال الإجمالي = القيمة المضافة للإستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة⁽²⁾

أي:

فائض الاستغلال الإجمالي = القيمة المضافة للإستغلال - الحساب 63 - الحساب 64

4- النتيجة العملياتية Ro (الوظيفية) (الإستغلال)

هي رصيد دورة الاستغلال أي الفرق بين نواتج الإستهلاك وتكاليف الإستغلال⁽³⁾ وتساوي فائض الإجمالي للإستغلال مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى مطروحا منه الأعباء الوظيفية الأخرى ومخصصات الإهلاكات والمؤونات، خسارة القيمة مضاف إليه استرجاع خسائر القيمة والمؤونات⁽⁴⁾ أي:

النتيجة العملياتية = فائض الإستغلال الإجمالي + الحساب 75 - ح 65 - ح 68 + ح 78

تعبّر النتيجة العملياتية عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة عمليات الاستغلال بالإضافة إلى عمليات أخرى ناجمة عن سياسات مختلفة ليس لها علاقة بدورة الإستغلال⁽⁵⁾.

(1): مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011، ص ص 83، 86.

(2): Béatrice Meunier-rocher, op.cit, p 148.

(3): خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

(4): شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 162.

(5): مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 83.

5- النتيجة المالية

هي الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء المالية أي:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{د 76} - \text{د 66}$$

وتعبر عن أثر النشاط المالي على تكوين ثروة المؤسسة.

6- النتيجة العادية قبل الضريبة

هي مجموع النتيجتين العمليانية والمالية أي.

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة العمليانية} + \text{النتيجة المالية}$$

وتعتبر النتيجة الإجمالية للنشاط العادي للمؤسسة⁽¹⁾.

7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية أي:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة} - \text{حساب (695 أو 698) - حساب (692 أو 693)}^{(2)}$$

8- النتيجة غير العادية

وهي الفرق بين الإيرادات والأعباء غير العادية، والنشاط غير العادي كل ما يخرج عن مهنة المؤسسة ومن الصعب تحديد أبعاده ميدانيا، لهذا في حالة تسجيل المؤسسة لتلك الأعباء أو الإيرادات يجب توضيحها.

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{حساب 77} - \text{حساب 67}$$

9- نتيجة السنة المالية الصافية

وهي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

(1): محمد الصالح زويطة، فاتح ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2): شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 162.

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

وتعبر عن الثروة الجديدة التي اكتسبتها المؤسسة خلال السنة المالية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة (جدول سيولة الخزينة)

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية التي تعطي للمسیر المالي صورة واضحة من أجل إعطاء تقييم لمدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكيفية استخدامها.

أولاً: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة: هناك عدة تعاريف لجدول تدفقات الخزينة أهمها:

جدول تدفقات الخزينة هو: تلك القائمة التي توضح المركز النقدي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد قائمة التدفقات النقدية⁽²⁾.

ويعرف أيضاً بأنه: القائمة التي تقوم بتوضيح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة⁽³⁾.

2. أهداف جدول تدفقات الخزينة: يمكن إبراز أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:

- توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية ومن مصادرها المختلفة⁽⁴⁾؛
 - تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ومقابلة متطلبات الإستثمار ومتطلبات سداد الإلتزامات؛
 - تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية⁽⁵⁾.
- وقد تطرق النظام المحاسبي المالي للمصادر الأساسية لسيولة الخزينة أبرزها ما يلي:
- التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة العملية؛

(1): محمد الصالح زويطة، فاتح ساحل، المرجع نفسه، ص 11.

(2): أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(3): مسعد محمود الشرفاوي، مبادئ المحاسبة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ج1، 2006، ص 29.

(4): عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 488.

(5): مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،

الأردن، ط2، 2009، ص 196.

- التدفقات المالية النقدية التي تولدها أنشطة الإستثمار لاقتناء قيم ثابتة طويلة الأجل؛
- التدفقات المالية الناشئة عن أنشطة التمويل الناتجة عن تغيير حجم الأموال الخاصة والقروض؛
- تدفقات أموال ناتجة عن فوائد حصص أسهم تقدم كل على حدى في الأنشطة العملية⁽¹⁾.

ثانيا: أسس بناء وتشخيص جدول تدفقات الخزينة

يتم بناء جدول تدفقات الخزينة حسب طبيعة الأنشطة الخاصة بالمؤسسة بحيث نميز بين:

1- وظيفة الإستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية

وهي الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد أو الأنشطة الأخرى، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات؛
- المدفوعات النقدية للموردين والعمالين؛
- المقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسات التأمين؛
- المدفوعات النقدية أو استرداد ضرائب الدخل؛
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة أو المتاجرة⁽²⁾.

2- وظيفة الإستثمار من خلال العمليات الإستثمارية

وهي الأنشطة الخاصة باقتناء وبيع الأصول طويلة الأجل، وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الإستثمارات والتنازل عنها⁽³⁾.
ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية ما يلي:

⁽¹⁾: قانون المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁽²⁾: محمد عباس بدوي وآخرون، المحاسبة، الإدارة ودراسة الجدوى الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص ص 390، 391.

⁽³⁾: عبد الكريم شناي، «تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص 54.

- المدفوعات والمقبوضات النقدية لاقتناء وبيع أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأخرى طويلة الأجل؛
- المدفوعات والمقبوضات النقدية لاقتناء وبيع أسهم أو سندات مؤسسة أخرى أو الحصص؛
- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى؛
- المقبوضات النقدية من تحصيل النقدية والقروض لأطراف أخرى؛
- المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة، مستقبلية، اختيارية وعقود مقايضة⁽¹⁾.

3- وظيفة التمويل المرتبطة بعمليات التمويل

وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية المؤسسة⁽²⁾. وتشمل هذه الأنشطة:

- زيادة وتخفيض رأس المال؛
- الحصول على قروض من الغير وتسديدها؛
- توزيعها الأرباح المدفوعة للملاك؛
- شراء أسهم الخزينة وبيعها⁽³⁾.

ثالثاً: طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

قبل التطرق إلى طرق إعداد وتقديم جدول تدفقات الخزينة لابد من الإشارة إلى أهم مراحل إعداده والمصادر التي يتم الإعتماد عليها خلال كل مرحلة، حيث يتم إعداده من خلال إتباع ثلاث خطوات وهي:

- تحديد التغيير في النقدية؛
- تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل؛
- تحليل التدفقات النقدية الصافية من أنشطة الإستثمار والتمويل⁽⁴⁾.

وتتمثل طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة فيما يلي:

(1): أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء الإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 285.

(2): عبد الكريم شناي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(3): خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS 2007 و IFRS، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 132.

(4): أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 288.

1- الطريقة المباشرة: وهي تبين البنود التي تؤثر على التدفقات النقدية وحجم هذه التدفقات، أي النقدية المستلمة من و النقدية المدفوعة إلى المصادر الأساسية للتشغيل (الموردين، الزبائن... الخ)⁽¹⁾، قصد إبراز تدفق صافي وتقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة⁽²⁾.*

2- الطريق غير المباشرة: وتتمثل في تعديل صافي ربح أو خسارة الفترة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

* التغييرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل؛

* البنود الغير نقدية (الإهلاكات والمخصصات، الضرائب المؤجلة، .. الخ)؛

* جميع البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الإستثمار أو التمويل⁽³⁾.*

ويبين الملحق رقم (6) جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة كما يلي:

المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة

أولاً: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة

يشترط المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) على المؤسسة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل⁽⁴⁾.

وقد عرف النظام المحاسبي المالي (SCF) قائمة تغير الأموال الخاصة بأنها: "القائمة التي تشمل تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"⁽⁵⁾.

(1): طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة (عرض القوائم المالية)، الدار الجامعية، مصر، ج 3، 2003، ص 160.

(2): القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقويم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 26.

* للإطلاع على نموذج جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة أنظر الملحق رقم (5).

(3): أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عند الإلتزامات وحقوق الملكية)، الدار الجامعية، مصر، ج2، 2007، ص 134.

* للإطلاع على نموذج جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة أنظر الملحق رقم (6).

(4): خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

(5): بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 94.

ثانيا: إعداد وعرض قائمة تغير الأموال الخاصة

من أجل عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكد من أن حسابات الأموال الخاصة تكون من البنود الأساسية وهي رأسمال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فرق إعادة التقييم، الإحتياطات والنتيجة.

وتتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة، وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

1- التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة

تقوم المؤسسات بإجراء تغيير من طريقة محاسبة إلى أخرى مثل تغيير طريقة الإهلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية وفقا لـ SCF فإن تغيرات الطرق المحاسبية تخص تغيرات المبادئ، الأسس، الإتفاقيات والقواعد والممارسات التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقييم قوائمها المالية.

ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية⁽¹⁾.

2- مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيات

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيات التي أشار إليها SCF، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

3- النتيجة الصافية

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج وتكون موجبة إذا كان صافي ربح، وسالبة إذا كانت خسارة.

4- المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة

وتشتمل ما يلي:

(1): القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 26.

* زيادة رأس المال: (من خلال إصدار أسهم جديدة)، وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال، وقد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة الإصدار).

* **الحصص المدفوعة:** وتظهر بالسالب تحت عمود الإحتياجات والنتائج.

* **الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج⁽¹⁾.**

ويبين الملحق رقم (7) نموذج جدول تغير الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المشخص المالي يعتمد على الملاحق التي تحتوي على جداول ومعلومات تسمح بتفسير الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة لأنها تعتبر أساسية له بحيث تسمح بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة⁽²⁾.

⁽¹⁾: طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 251، 254.

* للإطلاع على نموذج جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة تغير الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي أنظر الملحق رقم (7).

⁽²⁾ وهيبة نصري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلاصة

إن الحكم على الوضعية المالية لمؤسسة ما يمر بسلسلة من الدراسات أولها تشخيص البنية الداخلية والخارجية للمؤسسة ليأتي بعد ذلك إجراء عملية التحليل باستخدام تقنيات التشخيص المالي، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض مختلف جوانب التشخيص المتعارف عليها حيث توصلنا إلى أن التشخيص المالي أداة تسييرية تسمح باتخاذ قرارات استراتيجية بالنسبة لحياة المؤسسة لذا يتعين استخدام هذه الأداة بفعالية وبصفة دورية حسب الأشكال المناسبة لوضعية المؤسسة.

كما يعتبر التشخيص المالي منهجية مناسبة للتعرف على وضعية المؤسسة وتحديد نقاط قوتها ونقاط ضعفها ويمثل أسلوبا تستخدمه الإدارة أو أطراف أخرى لتقييم وتفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فالتشخيص المالي يتطلب توفر مجموعة من الأدوات المالية كما يستند على مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة والتي يقدمها النظام المحاسبي للمؤسسة والمتمثلة في القوائم المالية التي تعتبر مخرجات له والتي أصبحت تشمل جميع المعلومات الضرورية للقيام بعملية التشخيص المالي من ميزانية جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة. والتي سيتم الإعتماد عليها في حساب المؤشرات والنسب المالية في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الثاني: النسب المالية، الهيكل المالية وهيكل التكاليف كمؤشرات لتقييم
الأداء المالي

المبحث الثالث: تقييم الأداء من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ومن بين أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي نجد التشخيص المالي، الذي يعد الأداة التي يستطيع من خلالها المشخص المالي (المقيم المالي) تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة، واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء المالي وبالتالي الأداء الكلي لها، وذلك من أجل البقاء والإستمرار.

ومن بين أدوات التشخيص المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات نجد النسب المالية، إلا أن تحليل هذه الأخيرة وتشخيص وضعية المؤسسة مالياً باستخدامها غير كافي لإصدار حكم على وضعيتها من جهة، ومن جهة أخرى تحديد كل نقاط القوة والضعف، إذ تبقى ناقصة في تحليل السياسة العامة للمؤسسة، مما يتطلب دراسة عناصر أخرى تمكّن من بناء الأهداف المستقبلية على ضوء نتائجها، وتتمثل هذه المؤشرات الأخرى في تحليل الأخطار خاصة الخطر المالي والخطر الاقتصادي وكذلك التنبؤ بالفشل المالي تقاديا لعملية التصفية.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى تقييم الأداء وخاصة الأداء المالي في المبحث الأول، ثم التطرق إلى أهم النسب الخاصة بالأداء من سيولة، نشاط، ربحية ومردودية ومعرفة أثر الإستدانة على مردودية المؤسسة وأثر هيكله التكاليف على أدائها التشغيلي، ليطم في المبحث الأخير معرفة أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتي تعتبر مقياساً آخر في تقييم أداء المؤسسة وضمان بقائها واستمراريتها.

وعلى ضوء ما سبق نحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال تقديم عموميات حول تقييم الأداء المالي بصفة خاصة، ثم التطرق إلى تقييم الأداء من خلال النسب المالية والهيكلية المالية وهيكله التكاليف وفي الأخير تقييم الأداء من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد بمختلف أنواعها، فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة جيدة لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، وتحديد خطتها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، حيث سنتناول في هذا المبحث عموميات حول تقييم الأداء بصفة عامة ثم تقييم الأداء المالي بصفة خاصة وفي الأخير سنتطرق إلى أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي ومقوماتها.

المطلب الأول: تقييم الأداء وأهدافه

من البديهي أن تسبق عملية القياس⁽¹⁾ مرحلة التقييم في المؤسسة، ذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن، الوحدات النقدية... الخ، بذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق، لا تتضمن معنى الشيء المراد تقييمه، لكن بعد عملية القياس تأتي مرحلة التقييم، وهي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

تكتسب عملية تقييم الأداء أهمية خاصة عند تطبيقها سواء في القطاع العام أو الخاص لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويدعم سير الإدارة لتحقيق أهدافها.

1- تعريف تقييم الأداء

قبل إعطاء تعريف لتقييم الأداء لابد من الإشارة إلى مصطلح الأداء، الذي يعبر عن عمل أو إنجاز نشاط وتنفيذ مهمة، ومنه فالأداء هو: المخرجات أو الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها⁽²⁾. لقد اختلفت التعاريف حول تقييم الأداء بين الباحثين، سنحاول الإقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه.

(1) لقد جرت العادة على استعمال كلمتي القياس والتقييم في عملية الرقابة بمفهوم واحد دون تمييز، ولكن في الأصل الكلمتان تحملان معنيين مختلفين، وخاصة إذا تم ربطهما بعملية تقييم الأداء.

(2) جليلة بن خروف، «دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008/2009، ص72.

تقييم الأداء هو القياس للتأكد من الأداء الفعلي، يوافق معايير الأداء المحددة، يعد التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أهدافها بناء على المعايير الموضوعية، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقاً⁽¹⁾.

كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء بأنها أداة تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المحققة، ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الإحراجات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الإحراجات غالباً ما تكون المقارنة بين ما هو محقق فعلاً، ما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة⁽²⁾.

كما نظر الباحثون إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية، حيث تبدأ هذه الأخيرة عادة بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة للوحدة الإدارية، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية، ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية، وبصطح تنظيم الخطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية، وهي مرحلة تقييم الأداء⁽³⁾.

مما سبق ذكره نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من عملية الرقابة، تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقاً في عملية التخطيط ومن ثم إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

2- أهمية عملية تقييم الأداء

يعد تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة للمؤسسة لكونه يتجه إلى حصيللة الأعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجها، وتبرز أهمية تقييم الأداء بالنسبة للمؤسسة في الجوانب التالية:

- إيجاد مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقي بين العمال لرفع مستوى أدائهم، واستثمار قدراتهم وإمكاناتهم بما يساعد على تقدمهم وتطورهم؛

⁽¹⁾ مؤيد سعيد السالم وآخرون، إدارة الموارد البشرية (مدخل إستراتيجي)، ط2، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 102.

⁽²⁾ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 232.

⁽³⁾ زينة قمري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، ص3، موقع وتاريخ التحميل:

<http://www.KantaKji.com/media/2056/F264.doc> consulté le 18 /12/2017 à 19 :13.

- يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة العليا⁽¹⁾؛
- يعكس تقييم الأداء درجة الملائمة والإنسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة لتنفيذها وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة⁽²⁾؛
- تساعد على اكتشاف الإحترافات ومعرفة أسبابها، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة⁽³⁾؛
- يساعد تقييم الأداء على إعداد سياسة جيدة للرقابة بناء على بيانات منظمة على أداء العاملين وهذا بدوره يحسن من كفاءة العملية الرقابية في المؤسسة⁽⁴⁾.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء

- يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعية والمرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية، وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب⁽⁵⁾؛
 - توفير أسس موضوعية علمية لترقية الأفراد ومنح المكافآت والحوافز لهم بهدف زيادة الإنتاج وتحسين النوعية⁽⁶⁾؛
 - تشجيع المنافسة بين الأقسام المختلفة في المؤسسة لزيادة إنتاجيتها⁽⁷⁾؛
 - اكتشاف مواطن القوة والضعف والنتائج وتحديد مسبباتها⁽⁸⁾.

(1) وائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي (منهج معاصر)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 391.

(2) فلاح حسن الحسيني، إدارة إستراتيجية (مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة)، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 242.

(3) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 232.

(4) السعيد بلوم، «أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 63.

(5) زينة قمرى، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(6) علي مهدي ربابية، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 86.

(7) محمد سعيد أنور سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007، ص 294.

(8) محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 271.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وأهدافه

إن تقييم الأداء المالي وتقدير الجدارة ليست حديثة العهد حيث أن الحكومات والمنظمات تستخدم نظم وقوانين ولوائح لتقييم الأداء منذ زمن بعيد، كما تستخدم عملية تقييم الأداء المالي في جميع المنظمات الصغيرة منها والكبيرة، العامة والخاصة.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

1- تعريف تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي لابد أن نشير إلى تعريف الأداء المالي الذي يعبر عن مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة⁽¹⁾.

ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه الحكم على إدارة الموارد الطبيعية المادية والمالية المتاحة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها، أي يعبر عن قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً⁽²⁾.

وهو استخدام المؤشرات المالية، الذي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات التي يتضمنها هذا التعريف هي نمو المبيعات، الربحية... الخ⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو عملية تهدف إلى قياس النشاط المؤدى للوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم إبراز ما إذا كانت نتيجة النشاط المؤدى تتفق مع ما تم تسطيره من أهداف سابقاً، إلى جانب التأكد من فعالية الأساليب والطرق والوسائل التي تم استخدامها لتحقيق تلك النتائج والأهداف.

2- أهمية تقييم الأداء المالي

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغة سواء عند تطبيقها في القطاع العام أو الخاص، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها، وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية:

⁽¹⁾ سيد محمد جاد الرب، إستراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطراف المنهجية والتطبيقات العلمية)، بدون دار النشر، مصر، 2009، ص 51.

⁽²⁾ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2006، ص 41.

⁽³⁾ كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية (العولمة والمنافسة)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 318، 319.

- مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها المالية، كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية؛
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة، ووضعها في الأماكن الأكثر إنتاجية، والإستغناء عن العناصر غير الكفوءة⁽¹⁾؛
- أما على مستوى إدارة الموارد البشرية فإن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يؤدي إلى خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى العاملين⁽²⁾. ويسمح بتقييم الأداء المالي بالإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواء المستوى الكلي أو على المستوى الوظيفي⁽³⁾.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

يسمح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بتحقيق عدة أهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة بالأهداف المدرجة في خططها؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة ممكنة؛
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها⁽⁴⁾؛
- الإستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الإقتراض؛
- تقييم السياسات المالية التشغيلية المتبعة⁽⁵⁾؛
- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن حصول الإحترافات التي تحدث نتيجة التنفيذ؛

(1) فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 234.

(2) مؤيد سعيد السالم، عادل حروفش صالح، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 125، 129.

(3) عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات (إطار نظري وتطبيقي)، ط2، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 191.

(4) مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 32.

(5) عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 159.

- البحث والتحري عن الحلول والمسائل المناسبة لمعالجة الإنحرافات مع ضرورة اختيار البدائل المتاحة وبأقل التكاليف¹.

المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي ومقوماتها

إن عملية تقييم الأداء المالي تتم وفق خطوات متسلسلة ومتراصة فيما بينها للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه العملية، ولكي تتجح هذه العملية لابد من الإعتماد على عدة مقومات.

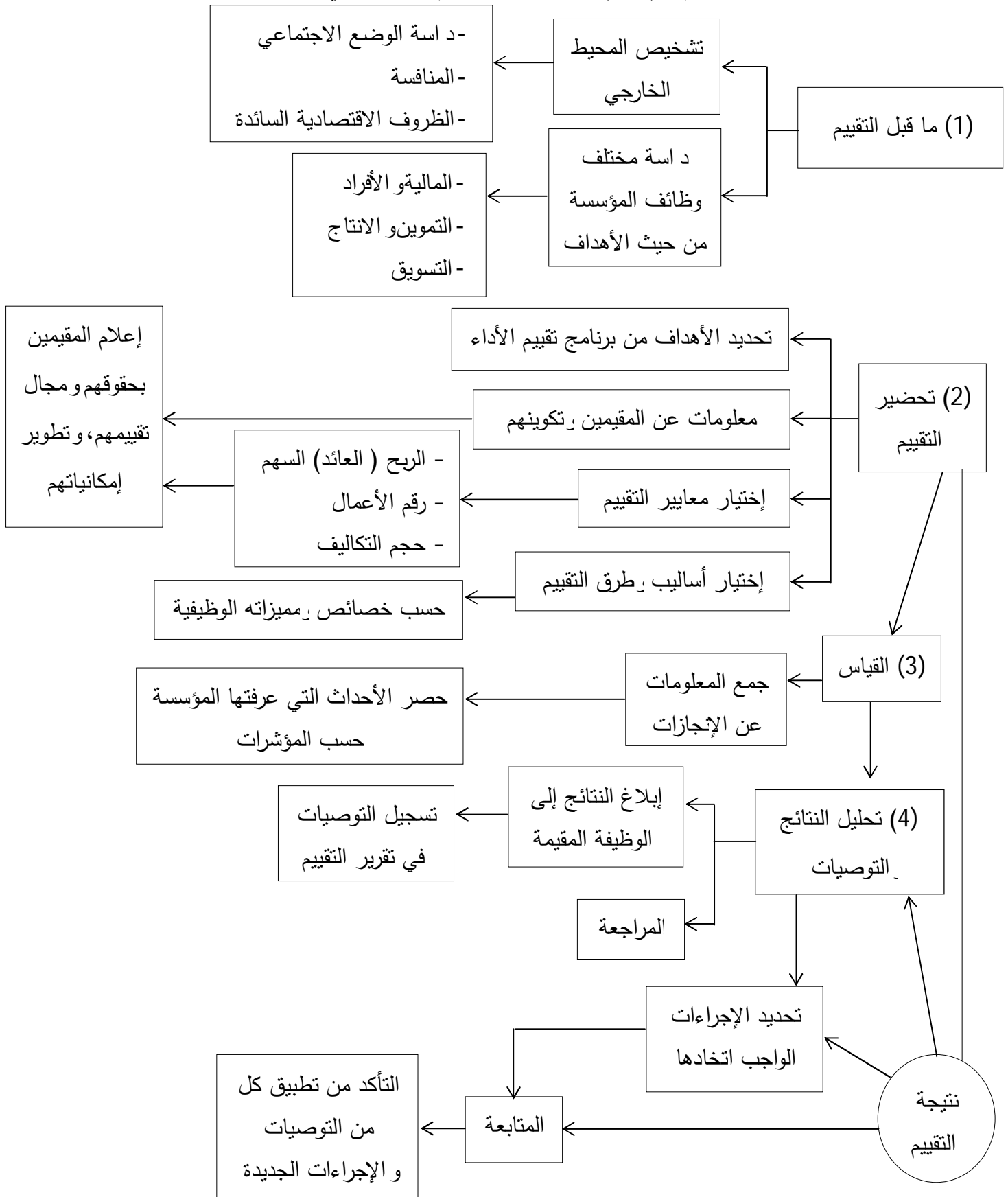
أولاً: مراحل عملية تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بعدة مراحل يمكن حصرها في أربع، ويمكن توضيحها في

الشكل التالي:

¹ عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 192، 193.

الشكل رقم : (1-2): مراحل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة



المصدر: عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية،

ثانياً: مقومات عملية تقييم الأداء المالي

توجد عدة مقومات للنجاح في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ومن بينها ما يلي:⁽¹⁾

1- الإدارة الاستراتيجية

هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمداً من الأهداف العليا للمؤسسة ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف واتخاذ القرارات المصيرية المستقبلية لتبعية مواردها حول التطوير المستمر، ومواطن قوتها.

2- الشفافية

وتعني تقديم حقيقة لكل ما يحدث، وأن يتصف الشخص الذي يقوم بعملية التقييم بالعدل والنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والإستقامة وأن لا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وأن لا يقدم معلومات غير حقيقية، وأن لا يضع نفسه في مواقف تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يؤثر على موضوعية قراراته.

3- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة

وتعني إمكانية تقديم تقدير أعمال الإدارة التنفيذية، والتأكد من قيامها بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتها في تنفيذها.

4- وجود النظم المحاسبية

النظام المحاسبي عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم إنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، إذ يختص بكافة الأعمال، جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار.

(1) مشعل جعفر المطيري، «تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص

محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010 - 2011، ص ص 17، 18.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعتبر أدوات التشخيص المالي من أهم طرق تشخيص وتحليل الأداء المالي للمؤسسة، إذ تسمح بدراسة ومعرفة مختلف المتغيرات والتطورات المالية التي تحصل في المؤسسة، وتتم هذه الدراسة بالإعتماد على الوثائق المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في حسابات تترجم فعلا كل العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المالية. ثم القيام في مرحلة ثانية بمعالجة هذه المعلومات وتحليلها باستخدام نسب خاصة، لهذا سنتناول في هذا المبحث أهم نسب التشخيص المالي المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ليتم بعد ذلك معرفة أثر الرافعة المالية على أدائها وفي الأخير سنتطرق إلى أثر هيكله التكاليف على الأداء.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

أولاً: نسب السيولة والنشاط

1- نسب السيولة

يهدف هذا النوع من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول الجارية والخصوم الجارية بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية (قصيرة الأجل)⁽¹⁾.

ويتم قياس سيولة المؤسسة بالنسب التالية:

1-1/ نسبة السيولة العامة: وتسمى أيضا بنسبة التداول أو صافي رأس المال العامل، وهي من أكثر نسب السيولة استخداما⁽²⁾.

وتعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول الجارية مع الخصوم الجارية، وتحسب بالعلاقة التالية:⁽³⁾

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

⁽¹⁾ لحسن فضيل، «التشخيص المالي باستخدام المقاربة السيولة»، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 22- 23 ماي 2012، ص 6.

⁽²⁾ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

⁽³⁾ Stéphane Griffiths, **Gestion financière**, Edition Chihab, Alger, 1996, p 374.

يقوم المشخص المالي عادة بالحكم على هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار المتعارف عليه وهو إثتان حيث يشير المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ المؤسسة بدينارين على الأقل من الأصول الجارية لكل دينار واحد من الإلتزامات، وهو ما يساعدها على سداد الخصوم الجارية دون أن تؤثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، والحد الأدنى لهذه النسبة هو الواحد.

ومن عيوب هذه النسبة تجاهل تركيبة الأصول وتفاوت درجة سيولتها، لذا فإنه ينصح بدعم هذه النسبة بنسب أخرى للسيولة⁽¹⁾.

1-2/ نسبة السيولة السريعة: وتسمى أيضا نسبة السيولة المختصرة، أو نسبة الخزينة العامة، وتعتبر نسبة السيولة السريعة مقياسا أكثر تشددا في تقييم سيولة المؤسسة من نسبة التداول، لأنها تستبعد من الأصول الجارية أقلها قابلية للتحويل بسرعة إلى نقد وهو المخزون⁽²⁾. وهو يحقق أكبر قدر من الخسارة في حالة التصفية⁽³⁾.

وتحسب بالعلاقة التالية⁽⁴⁾:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ويقوم المشخص المالي عادة بالحكم على هذه النسبة من خلال معيار نمطي يساوي الواحد، حيث يفترض ضرورة أن يتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الإلتزامات الجارية⁽⁵⁾.

1-3/ نسبة السيولة الجاهزة (الحالية): تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط.

(1) لحسن فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(2) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(3) زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(4) محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 69.

(5) لحسن فضيل، المرجع نفسه، ص 7.

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:⁽¹⁾

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

المشخصون الماليون لا يعتمدون بشكل أساسي على هذه النسبة عند تقييم سيولة المؤسسات، لأنهم لا يتوقعون منها الإحتفاظ بكميات كبيرة من النقدية وما يعادلها لتغطية الخصوم الجارية، والحصول على نسبة عالية لكنه يعطي مؤشرا على فشل هذه المؤسسة في استغلال أموالها واستثمارها⁽²⁾.

2- نسب النشاط

وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة أصول وخصوم الميزانية، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات، ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحليل هذه العناصر إلى مبيعات، ومن ثم إلى سيولة⁽³⁾، وبالتالي فهي تقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها⁽⁴⁾. وتتمثل هذه النسب في:

1-2/ مدة دوران (تحصل) الزبائن: وهي المدة المتوسطة لبيع الأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران الزبائن} = \frac{\text{(الزبائن + أوراق القبض)}}{\text{المبيعات السنوية}} \times 360 \text{ يوم}$$

2-2/ مدة دوران (تسديد) الموردين: هي المدة المتوسطة لشراء الأجل، أو المدة المتوسطة للمؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين. وتعطى بالعلاقة التالية:⁽⁵⁾

$$\text{مدة دوران الموردين} = \frac{\text{(الموردون + أوراق الدفع)}}{\text{المبيعات السنوية}} \times 360 \text{ يوم}$$

وللحكم على الوضع المالي للمؤسسة من هذه الزاوية يستحسن إجراء مقارنة بين فترة التحصيل الممنوحة للزبائن، وفترة التسديد المتحصل عليها من الموردين. فإذا كانت فترة التحصيل أطول من فترة التسديد ستجد المؤسسة نفسها أمام صعوبات في السيولة، مما ينعكس سلبا على أدائها⁽⁶⁾.

(1) مبارك لسوس، التسيير المالي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 48.

(2) لحسن فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(3) عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 104.

(4) محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(5) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 50، ص 51.

(6) منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2-3/ معدل دوران الأصول: تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في إدارة إجمالي أصولها لتوليد المبيعات، وتعطى بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-4/ معدل دوران الأصول غير الجارية (الثابتة): وتوضح مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الإستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:⁽²⁾

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول غير الجارية}}$$

2-5/ معدل دوران الأصول الجارية: تعبر عن مدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول، وتوليد المبيعات منه، وتحسب بالعلاقة التالية:⁽³⁾

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الجارية}}$$

ثانياً: النسب المتعلقة بربحية المؤسسة ومردوديتها

1- النسبة المتعلقة بربحية المؤسسة

تعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء عمل المؤسسة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، «أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، ص 120.

⁽²⁾ مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، «انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة»، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13، 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة، ص 17.

⁽³⁾ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم جدوى المشاريع)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 65.

⁽⁴⁾ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، بدون دار النشر، 2008، ص 41.

وتقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحقوق الملكية⁽¹⁾،

ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1-1 هامش صافي الربح: ويطلق عليها أيضا حافة صافي الربح⁽²⁾، ويتم احتساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:⁽³⁾

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{هامش صافي الربح}$$

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات (الإيرادات)، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط النسب المحققة في القطاع، أو عن السنوات السابقة لنفس المؤسسة كلما كان معبرا عن أداء جيد للمؤسسة، والعكس في حالة الإنخفاض⁽⁴⁾.

1-2/ العائد على اجمالي الأصول: ويطلق على هذه النسبة معدل العائد على الإستثمار⁽⁵⁾، ويعتبر من أهم مقاييس الأداء في مجال الربحية، ويستخدم لقياس أداء المؤسسة وفروعها المختلفة في مجال تحقيق أهدافها الربحية⁽⁶⁾ وفق العلاقة التالية:⁽⁷⁾

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{معدل العائد على الإستثمار}$$

وهذه النسبة تقيس ربحية جميع الأصول المستثمرة في المؤسسة⁽⁸⁾.

1-3/ العائد على حقوق الملكية: تدل هذه النسبة على معدل العائد الذي تحققه المؤسسة على رأس المال المملوك⁽⁹⁾، وبناءا عليها يقرر الملاك الإستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى إستثمارات أخرى. ويتم حسابه وفق العلاقة:

(1) زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص 117.
 (2) جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللفلح، الإدارة المالية (مدخل لاتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 172.
 (3) خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 60.
 (4) فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 42.
 (5) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، ط6، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006، ص 110.
 (6) أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 154.
 (7) منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص 101.
 (8) صلاح الدين حسن السبيسي، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 266.
 (9) جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال (مدخل وظيفي)، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 537.

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

ويقصد بحقوق الملكية رأس المال مضاف إليه الإحتياطات والأرباح المحتجزة⁽¹⁾.

وتشير هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة⁽²⁾.

2- التقييم باستخدام نسب المردودية

تعتبر المردودية معيار أفضل من الربح للحكم على أداء المؤسسة، وذلك لأن الربح رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الإستثمارات التي حققتها، بينما المردودية تربط بين الطرفين، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة، ودراسة تطورها ومقارنتها مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع، وتختلف في أعبائها الضريبية وهيكلها المالي⁽³⁾.

وتعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية⁽⁴⁾، ونميز بين ثلاث أنواع للمردودية وهي:

1-2/ المردودية التجارية: (la rentabilité commerciale): ويطلق عليها أيضا بمردودية النشاط، وهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على تحقيق هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات للحكم على فعالية، وكفاءة النشاط التجاري أو الصناعي الذي تمارسه المؤسسة⁽⁵⁾.

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}} = \text{معدل المردودية التجارية (RC)}$$

(1) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 89، 104.

(2) عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، 2002، ص 82.

(3) إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره ص 267.

(4) ناصر دادي عدون، يوسف مامش، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط1، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص 16.

(5) عادل عشي، المرجع السابق، ص 82.

حيث أن النتيجة تبين الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وتعد دليلا على قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح صافية، وقدرتها على التنافس لان ارتفاع هذه النسبة دليلا على ارتفاع الربح والعكس⁽¹⁾.

2-2/ المردودية الاقتصادية: (la rentabilité économique): وتعتبر عنصرا أساسيا في تسيير المؤسسة، وهي من معايير قياس الربحية، والحكم على مستوى الأداء⁽²⁾، حيث تسمح بتقدير ما إذا كانت عملية ما تقوم بها المؤسسة (إستثمار مثلا) تترتب عنها تكلفة للمؤسسة، أو تسمح بتحقيق فائض⁽³⁾.

كما أنها تعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي تستعملها⁽⁴⁾.

وهناك عدة نسب تستعمل لحساب المردودية الاقتصادية، حيث تختلف فيما بينها باختلاف النتيجة الاقتصادية (رؤوس الأموال)، وهذا طبقا لوجهة نظر كل مشخص، وتماشيا مع الأهداف التي يتوخاها من تشخيصه⁽⁵⁾، فقد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للإستغلال، أو نتيجة الإستغلال. ويمكن حساب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية⁽⁶⁾:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية (RE)} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{مجموع الأصول الاقتصادية}^*}$$

2-3/ المردودية المالية: (la rentabilité Financière): وتسمى أيضا مردودية الأموال الخاصة⁽⁷⁾، وهي ليست فقط مرجع لتقدير مردودية الأموال المستثمرة من طرف المساهمين، فهي أيضا مؤشر ملائم لقياس إمكانية التمويل الداخلي للمؤسسة⁽⁸⁾.

(1) حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص 198، 199.

(2) Brahim Sansri, **Analyse Financière**, 4^{ième} trimestre, édition CHIHAB, Alger, 1996, p 26.

(3) Pierre Romage, **Analyse et diagnostic Financier**, édition d'organisation, France, 2001, p 145.

(4) مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 384.

(5) ناصر دادى عدون، يوسف مامش، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

(6) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

* **الأصول الاقتصادية:** تمثل رأس المال الموجه للإستغلال والذي يساوي الأصول الثابتة الموجهة للإستغلال مضافا إليها الإحتياجات في رأس المال العامل للإستغلال.

(7) ناصر دادى عدون، يوسف مامش، المرجع نفسه، ص 21.

(8) Alain Marion, **Analyse financière**, 3^{ième} édition, Edition Dunod, France, 2004, p 183.

وهي تهتم بإجمالي نشاط المؤسسة، إذ تعبر عن العلاقة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة والأموال الخاصة⁽¹⁾، والنتيجة قد تكون صافية بعد دفع ضرائب الأرباح، وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة، وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية⁽²⁾.

و يمكن حساب المردودية المالية وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{معدل المردودية المالية (RF)}$$

وتعبر هذه النسبة عن مقدار ما يحصل عليه المساهمون مقابل كل دينار يستثمرونه في استثمار ما⁽³⁾.

المطلب الثاني: أثر الرفع المالي مقاسا بالمردودية المالية

إن الإختلاف في مصادر تمويل المؤسسة سيؤدي للعديد من النتائج على أداء المؤسسة، وبالتالي فإن اختيار الهيكل المالي وحده لا يكفي، إنما يجب تقييمه من أجل الحكم عليه وهذا من خلال حساب نسب الهيكلية المالية والتعرف على أثرها على أداء المؤسسة.

أولاً: نسب الهيكلية المالية

تعد من النسب الهامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

1- تعريف نسب الهيكلية المالية

قبل التطرق لتعريف نسب الهيكلية المالية لا بد من الإشارة إلى تعريف الهيكل المالي (هيكل التمويل)، هو مصطلح يشير إلى المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة للحصول على الأموال اللازمة لتمويل أصولها،

(1) بدر الزمان خمقاني، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(2) عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(3) ناصر دادوي عدون، يوسف مامش، مرجع سبق ذكره، ص 22.

و هيكل التمويل الأمثل هو الذي يعظم الأرباح، ويرفع القيمة السوقية للسهم، سواء كان التمويل بأموال الملكية أو عن طريق الإقتراض الخارجي⁽¹⁾.

ونسب الهيكل المالية هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، وتعتبر أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة.

وتساعد نسب الهيكل إدارة المؤسسة على دراسة الهيكل المالي لها، وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية؛

- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بشكل سليم⁽²⁾.

2- أنواع نسب الهيكل المالية

من أهم النسب التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة نذكر ما يلي:

2-1/ نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة، والأصول الثابتة بصفة خاصة، وتتمثل هذه النسب في:

2-1-1/ نسبة التمويل الدائم: تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل* أو ما يسمى هامش الأمان⁽³⁾، وهي تعبر عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة⁽⁴⁾، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

ونميز بين ثلاث حالات لهذه النسبة، وهي:

- إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني انعدام رأس المال العامل أي أن قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة؛

⁽¹⁾ علي عباس، الإدارة المالية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 227، 228.

⁽²⁾ منير شاكر وآخرون، التحليل المالي (مدخل طباعة القرارات)، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 54.

* رأس المال العامل: هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الغير جارية.

⁽³⁾ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁽⁴⁾ جلييلة بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، وبالتالي المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل؛
- أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فيعني أن الأموال الدائمة تفوق الأصول الثابتة، ومن ثمة وجود رأس المال العامل⁽¹⁾.

2-1-2/ نسبة التمويل الذاتي (نسبة التمويل الخاص): وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش ضمان⁽²⁾، وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

ونميز بين ثلاث حالات لهذه النسبة وهي:

- إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني هذا أن المؤسسة لا تمول كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة؛
- إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فمعنى هذا أن الأموال الخاصة تعادل الأصول الثابتة أي أن رأس المال العامل الخاص معدوما؛
- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وهناك فائض من هذه الأموال⁽³⁾.

2-1-3/ نسبة الإستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض، وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون⁽⁴⁾، وتحسب نسبة الإستقلالية المالية كما يلي:

(1) ناصر دادي عدون وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، ط1، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص 80.

(2) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(3) ناصر دادي عدون وآخرون، المرجع السابق، ص 80.

(4) مبارك لسوس، المرجع نفسه، ص 46.

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة بين حد أدنى 30% وحد أقصى 40%⁽¹⁾.

2-1-4/ نسبة القابلية للتسديد: يهتم بهذه النسبة المقرض، وهذا لمعرفة مدى ضمان أمواله⁽²⁾، وهي تعكس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}} = \text{ن سنة}$$

وتوضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدام كل قدراتها على التمويل الذاتي، فإذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد فإن المؤسسة تتمتع بقدرة على الإستدانة، أو إمكانية ذاتية للتطور⁽³⁾.

معناه كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، ويستحسن أن تكون قيمة هذه النسبة أقل من 0.5⁽⁴⁾، لأنه إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 فإن المؤسسة تتمتع بنسبة على التسديد معتبرة، أما إذا كانت أكبر من 0.5 فالتسديد يستهلك كل (أو جزء كبير) من طاقة المؤسسة على التمويل الذاتي⁽⁵⁾.

ملاحظة

قدرة التمويل الذاتي: هي الفائض النقدي الناتج عن الإستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة، ويقصد بها مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية⁽⁶⁾.

(1) مليكة ز غيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(2) ناصر دادى عدون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(3) مليكة ز غيب، ميلود بوشنقير، المرجع نفسه، ص ص 41، 42.

(4) ناصر دادى عدون وآخرون، المرجع نفسه، ص 81.

(5) وليد ناجي الجبالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 45.

(6) Nacer Eddine Saadi, analyse Financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et diagnostic en normes française et internationales, l'harmattan, France, 2009, p 118.

وتحسب وفق طريقتين هما:

- طريقة الجمع

CAF = نتيجة الدورة + مصاريف محسوبة - إيرادات محسوبة.

ومنه CAF: نتيجة الدورة + مخصصات الإهلاك + المؤونات ونواقص القيمة + القيمة المحاسبية للتثبيات المتنازل عنها - الإسترجاع عن نواقص القيمة والمؤونات - سعر التنازل عن التثبيات المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة.

- طريقة الطرح

CAF = الفائض الاجمالي للإستغلال + إيرادات محصلة - مصاريف مسددة.

2-2/ نسب هيكلة الأصول⁽¹⁾: ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة بالقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه حيث تمكننا هذه النسب من قياس عدة أمور منها:

- درجة السيولة بمجمل الأموال المستخدمة؛
 - إمكانية رد فعل المؤسسة في مواجهة أي عارض محتمل؛
 - قدرتها على التعجيل في تغيير تركيبة أموالها لتبني شروط السوق الجديدة.
- ومن بين نسب هيكلة الأصول ما يلي:

$$\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة الأصول الثابتة}$$

$$\frac{\text{المخزونات (قيم الاستغلال)}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة قسم الإستغلال}$$

$$\frac{\text{(قيمة قابلة للتحقيق + قيم جاهزة)}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة}$$

(1) سليمان دحو، «دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة»، المؤتمر الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدي، سوق أهراس، يومي، 22 ماي 2012، ص ص14، 15.

2-3/ نسب هيكلية الخصوم: ومن بين نسب هيكلية الخصوم ما يلي:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{الأموال الخاصة}$$

وهي مؤشر للإستقلالية المالية للمؤسسة.

$$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الديون طويلة الأجل}$$

$$\frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الديون قصيرة الأجل}$$

ثانياً: أثر الرافعة المالية

وتسمى الرافعة المالية (الرفع المالي) أيضاً بالمتاجرة بالملكية⁽¹⁾، وهي درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروض، سندات أو أسهم ممتازة)، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما تؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرض لها⁽²⁾. وتعرف الرافعة المالية أيضاً بأنها: نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول أو إجمالي قيمة المؤسسة⁽³⁾.

وتتعلق الرافعة المالية بالجانب الأيسر من الميزانية حيث تؤثر على تحديد كيفية تمويل التشغيل⁽⁴⁾. وبالتالي الرافعة المالية تقيس الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية⁽⁵⁾، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين يكون هذا الفائض في صالح المساهمين حيث نجد أثر رافعة إيجابي، أما في الحالة العكسية أي إذا مردودية الأصول غير كافية لتغطية

(1) فيصل محمود شواروة، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري محتوى عملي)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، الأردن، 2013، ص 223.

(2) زكرياء لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الإستغلال المالي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 106.

(3) الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 90.

(4) ناصر دادي عدون آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(5) مليكة زغيب، ميلود بوشنقىير، مرجع سبق ذكره، ص 90.

التكاليف المالية تتخفض مردودية المساهمين، ونجد أثر رافعة سلبي، فأثر الرافعة المالية يدرس العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

فالإشكال المطروح من طرف المشخص المالي أثناء تشخيصه للخطر المالي هو:

- ما هي الموارد المالية الواجب استعمالها عند الإستثمار لتعظيم مردودية المساهمين؟

- هل من الأحسن التمويل عن طريق الإستدانة، أم أن الأفضل التمويل عن طريق الأموال الخاصة؟

فالأموال المستخدمة تتكون من الأموال الخاصة أو الإستدانة، وهذه الأموال المستثمرة في شكل أصول ينتظر منها توليد نتائج، بالإضافة إلى أن الأموال المقدمة من طرف المساهمين والمقرضين تمول مجموع الأصول الاقتصادية التي بدورها تولد نتائج توزع على المقرضين في شكل تكاليف مالية، والنتيجة بعد الضريبة التي هي من حق المساهمين.

حيث أن عند مقارنة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية نجد أن الفرق يعود إلى أثر الهيكل المالي، أو ما يعرف بأثر الرافعة المالية الذي يفسر كيف يمكن تحقيق مردودية أموال خاصة تكون أعلى من مردودية الأموال المستثمرة⁽¹⁾.

وتعطي الصيغة العامة لأثر الرفع المالي كما يلي:⁽²⁾

$$M = \frac{N}{A} = \frac{F - (E \times D)}{A} \quad (1 - \text{ض})$$

$$M = \left[\frac{F}{A} - \frac{E \times D}{A} \right] \quad (1 - \text{ض})$$

$$M = \left[\frac{F}{A} - \frac{(A + D)}{(A + D)} \times \frac{E \times D}{A} \right] \quad (1 - \text{ض})$$

$$M = \left[\frac{F}{(A + D)} - \frac{(A + D)}{A} \times \frac{E \times D}{(A + D)} \right] \quad (1 - \text{ض})$$

ولدينا: $A + D = \Sigma A = \Sigma X = \text{ص}$.

(1) وفاء معاوة، مراد حطاب، «التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية»، المؤتمر الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 23، 22/ ماي 2012، ص 8.

(2) مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 91.

$$م ق = \frac{ف إ}{\sum أ ص}$$

ومنه:

$$م م = م ق \times \left(\frac{د}{أ خ} + 1 \right) - \left[\frac{(د \times ع)}{أ خ} - (1 - ض) \right]$$

$$م م = م ق + (م ق - ع) \times \frac{د}{أ خ} - (1 - ض)$$

حيث : م م : المردودية المالية.

أ خ : الأموال الخاصة.

د : الديون

ف إ : الفائض الإجمالي للإستغلال.

ع : معدل فوائد الديون.

ض : معدل الضريبة.

م ق : المردودية الاقتصادية.

$\sum أ ص$: مجموع الأصول.

$\sum خ ص$: مجموع الخصوم.

$$\text{أثر الرفع المالي} = \frac{د}{أ خ} \times (م ق - ع)$$

$$\text{ذراع الرفع} = \frac{د}{أ خ}$$

حالات أثر الرافعة المالية

يهدف المشخص المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الإستدانة لها حالتين هما:

الحالة الأولى: "حالة المؤسسة عديمة الإستدانة"

هي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع فهي تحدث عندما تمول المؤسسة الإحتياجات المالية بواسطة التمويل الذاتي والرفع في رأس المال، في هذه الحالة لا يوجد أثر للرافعة المالية بالتالي تساوي المردودية المالية مع المردودية الاقتصادية بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح⁽¹⁾.

الحالة الثانية: "حالة المؤسسة المستدانة"

حيث تعد الإستدانة من أهم مصادر التمويل كما أنها قد تساهم في تحسين المردودية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو في قدرة التمويل الذاتي، والتي تعتبر أهم مصادر التمويل، لكن لا بد من مراقبة مستويات الإستدانة⁽²⁾، كما يلي:

- حالة المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة: وفي هذه الحالة يكون أثر الرافعة المالية إيجابياً، وعليه فنسبة المردودية المالية تزداد كلما زادت نسبة الإستدانة (د/أخ)، ومن الأفضل التمويل عن طريق الإستدانة⁽³⁾.

- حالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة: في هذه الحالة يكون أثر الرافعة المالية سلبياً، عليه فنسبة المردودية المالية تنقص كلما زادت نسبة الاستدانة (د/أخ)، ومن الأفضل التمويل عن طريق الأموال الخاصة⁽⁴⁾.

- حالة المردودية الاقتصادية مساوية لمعدل الفائدة: هي نفسها حالة انعدام الإستدانة⁽⁵⁾.

المطلب الثالث: تأثير هيكله التكاليف وأثر رافعة الإستغلال

إن نتيجة المؤسسة ترتبط أساساً بثلاثة عوامل تتمثل في سعر التكلفة لمنتجاتها، الكميات المباعة وسعر البيع، هذه العوامل الثلاثة تخضع لقيود المحيط المرتبطة بالنشاط وبوضع المؤسسة، ولكن حساسية

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

(2) ناصر دادي عدون، يوسف مامش، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(3) وفاء معاوة، مراد خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(4) زكرياء لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(5) وفاء معاوة، مراد خطاب، المرجع نفسه، ص 9.

النتيجة مرتبطة بهيكله التكاليف، ولذا يجب التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تقودنا إلى تحليل التكلفة، الحجم، الربح، وهو ما يطلق عليه عتبة المردودية.

أولاً : عتبة المردودية (النقطة الميتة)

وهي أداة تحليلية تدرس العلاقة بين هيكل التكاليف ومستوى النشاط، وتمكن من تحديد المستوى الذي تباشر عنده المؤسسة في تحقيق الأرباح، تتعدد استخداماتها التحليلية من تحديد أثر الإستدانة على الربحية من خلال النقطة الميتة⁽¹⁾، وتحدث عند مستوى النشاط الذي تكون فيه مجموع الإيرادات تغطي مجموع التكاليف، وعندها تكون النتيجة حيادية أي لا ربح و لا خسارة⁽²⁾.

ولكي يستطيع المشخص المالي تعيين نقطة عتبة المردودية (النقطة الميتة) لا بد من تحديد هيكل التكاليف، أي تجزئة التكاليف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، إنطلاقاً من جملة من القوانين التي تطبق ضمن طريقتين كما يلي:

- الطريقة الأولى: تعتبر هذه الطريقة أن نقطة التعادل تتحقق عندما يغطي الهامش على التكلفة المتغيرة التكاليف الثابتة أي⁽³⁾:

$$\text{الهامش على التكلفة المتغيرة} = \text{التكاليف الثابتة}$$

حيث: ⁽⁴⁾

$$\text{الهامش على التكلفة المتغيرة} = \text{رقم الأعمال} - \text{التكلفة المتغيرة}$$

- الطريقة الثانية: تكون في هذه الحالة النتيجة معدومة إذا تمت تغطية إجمالي التكاليف عن طريق رقم الأعمال أي⁽⁵⁾:

$$\text{رقم الأعمال} - \text{مجموع التكاليف} = 0$$

أي:

$$\text{رقم الأعمال} - (\text{التكاليف المتغيرة} + \text{التكاليف الثابتة}) = 0$$

وتعطي علاقة عتبة المردودية كما يلي⁽⁶⁾:

(1) بدر الزمان خمقاني، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(3) وفاء معاوة، مراد خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(4) زكرياء لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(5) وفاء معاوة، مراد خطاب، المرجع نفسه، ص 5.

(6) زكرياء لشهب، المرجع نفسه، ص 32، 33.

$$SR = \frac{CF}{1 - a}$$

ويضرب البسطو المقام في CA

$$SR = \frac{CF}{1 - a} \times \frac{CA}{CA} \quad \text{نجد:}$$

$$SR = \frac{CF \cdot CA}{(1 - a) \cdot CA} \quad \text{.....(1)}$$

و لدينا:

$$(1 - a) = \frac{MCV}{CA}$$

وبتعويض بقيمة (1 - a) في المعادلة (1) نجد:

$$SR = \frac{CF \times CA}{\frac{MCV}{CA} \times CA} = \frac{CF \times CA}{MCV} \quad \text{حيث:}$$

CA : رقم الأعمال.

CV: التكلفة المتغيرة.

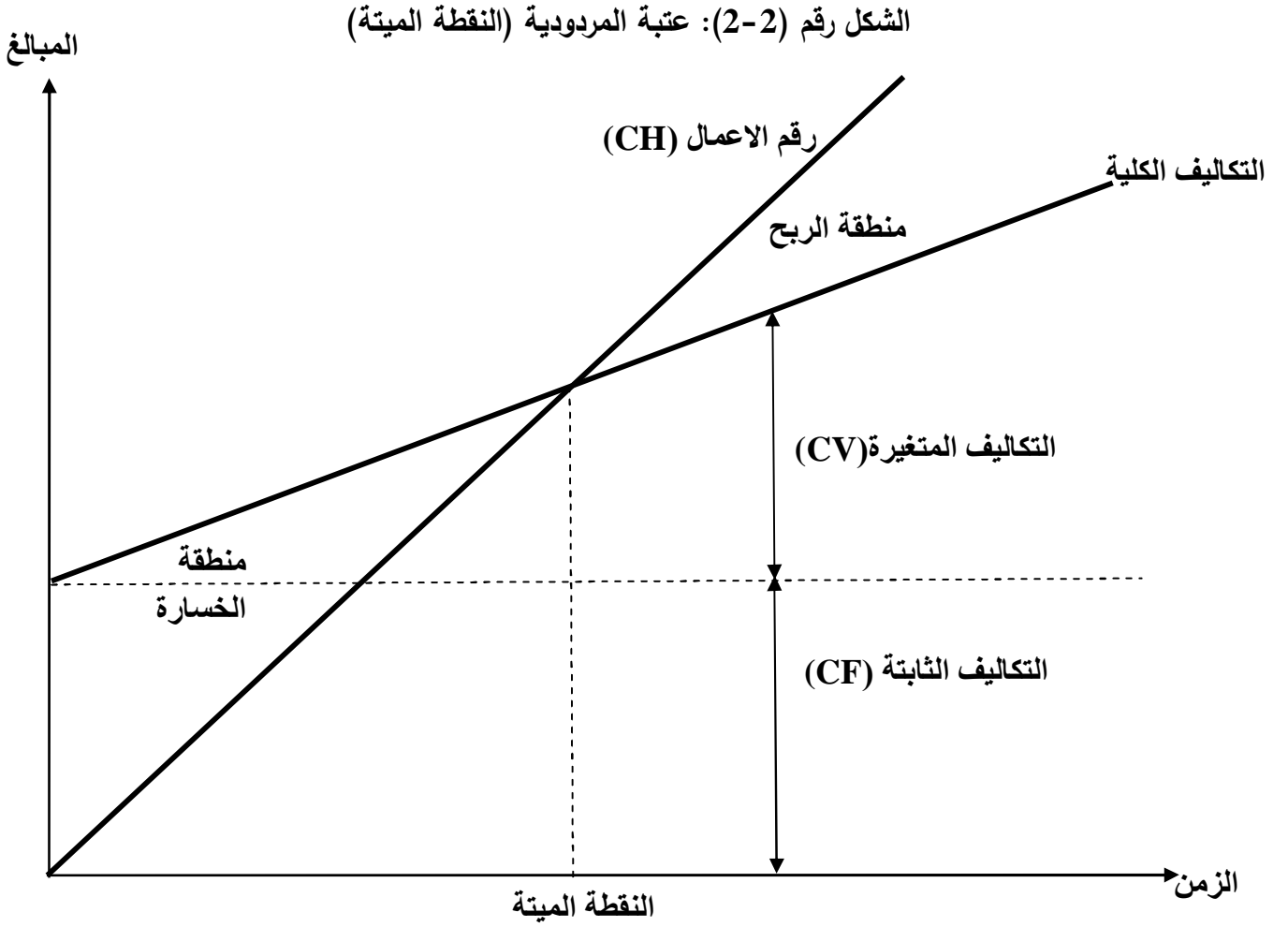
CF: التكلفة الثابتة.

MCA: الهامش على التكلفة المتغيرة.

SR: عتبة المردودية.

$$a = \frac{CV}{CA}$$

ويمكن تمثيل عتبة المردودية بالشكل التالي:



Source: Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, 9^{ème} édition, édition Dalloz, France, 2011, p 233.

وتتمثل استخدامات النقطة الميتة في مجال التشخيص المالي فيما يلي:

- قياس استقرارية الربح: وذلك بتحديد الأيام أو الوحدات الإنتاجية الكافية لتغطية التكاليف الثابتة، ومن ثم تحديد مجال الربحية الذي كلما كان طويلا كلما أدى إلى استقرار في الربح؛
- قياس القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة: فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية تكاليفها بواسطة رقم الأعمال من الأشهر الأولى، فذلك يعني أن معظم الإيرادات هي عبارة عن أرباح خلال الأشهر المتبقية والعكس صحيح؛
- تحليل الفروقات بين التقديرات والإنجازات: وذلك بمراقبة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال مقارنة ما تم التخطيط له بما تم انجازوا إجراء التصحيحات اللازمة الهادفة لتجاوز الأخطاء؛

- قياس الإنسجام بين الإستراتيجية المالية والصناعية: حيث عادة ما تهدف المؤسسة إلى تطبيق استراتيجية مالية تركز فيها على فتح رأس المال للمساهمين والتخلي التدريجي عن الإستدانة، وذلك لتحقيق مستويات دنيا للنقطة الميتة ومن ثم تجاوز الصعوبات التي تعاني منها في مجال التصنيع والإستغلال⁽¹⁾.

ثانياً: أثر الرافعة التشغيلية

من خلال رداستنا لعتبة المرودية ومختلف العناصر المرتبطة بها، تسمح بالوقوف عند محددات منطقة الخطر، من أجل تحديد المنطقة الحرجة تستعمل الرافعة التشغيلية من أجل تقدير درجة حساسية النتيجة نسبة للتغيير الذي يمكن أن يحدث في مستوى النشاط.

وتعرف الرافعة التشغيلية بأنها قياس لنسبة التكاليف الثابتة داخل هيكل التكاليف الخاص بالمؤسسة، والمستخدم كمؤشر للتوصل إلى كيفية تحديد حساسية الأرباح اتجاه التغييرات في حجم المبيعات، حيث ستملك المؤسسة ذات التكاليف الثابتة المرتفعة بالنسبة للتكاليف المتغيرة مستوى عالي من الرافعة التشغيلية وفي هذه الحالة سوف يصبح صافي الدخل حساساً جداً للتغيرات في حجم المبيعات، والعكس في الحالة العكسية⁽²⁾.

إن أثر الرافعة التشغيلية يقيس النمو المرتبط بنتيجة الإستغلال خارج التكاليف والإيرادات المالية التي تنتج نمو مرتبط بالإنتاج، وهي تترجم الخطر الاقتصادي المتصل بنشاط المؤسسة، والعلاقة بين التغيير في الإنتاج والتغيير في نتيجة الإستغلال تعرف بمعامل الرافعة التشغيلية.

التغيير في نتيجة الإستغلال التي تعكس الخطر الاقتصادي للمؤسسة مرتبط بثلاثة عناصر تتمثل في رقم الأعمال، هيكل التكاليف قرب النقطة الميتة مقارنة بمستوى الإنتاج الفعلي⁽³⁾.

ويتم حساب معامل الرافعة التشغيلية وفق العلاقة التالية:

$$CLE = \frac{\Delta RE / RE}{\Delta Q / Q} \quad \text{ولدينا:}$$

$$RE = Q (P_{v,u} - CV_u) - CF$$

(1) إلياس ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص190، 189.

(2) نضال محمود الرمحي، المحاسبة الإدارية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 163.

(3) هشام طراد خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 12

ΔRE يتحدد أساسا التغير في Q ، $P_{v,u}$ ، CV_u ومنه:

$$CLE = \frac{\Delta RE / RE}{\Delta Q / Q} = \frac{\Delta Q(P_{v,u} - CV_u) / Q(P_{v,u} - CV_u) - CF}{\Delta Q / Q}$$

$$\begin{aligned} CLE &= \frac{\Delta Q(P_{v,u} - CV_u)}{Q(P_{v,u} - CV_u) - CF} \times \frac{Q}{\Delta Q} \\ &= \frac{Q(P_{v,u} - CV_u)}{Q(P_{v,u} - CV_u) - CF} \\ &= \frac{QP_{v,u} - QCV_u}{QP_{v,u} - QCV_u - CF} \end{aligned}$$

ولدينا:

$CA = QP_{v,u}$ و $CV = QCV_u$ ومنه:

$$CLE = \frac{CA - CV}{CA - CV - CF}$$

حيث: RE : نتيجة الاستغلال.

ΔRE : النمو في النتيجة (التغير في النتيجة).

Q : حجم الانتاج (المبيعات).

ΔQ : النمو في المبيعات (التغير في حجم المبيعات).

$P_{v,u}$: سعر بيع الوحدة.

$C_{v,u}$: التكلفة المتغيرة للوحدة.

CF : التكاليف الثابتة.

من خلال علاقة معامل الرافعة نستنتج أنه إذا كان للمؤسسة معامل تشغيلية مرتفع فإن حدوث تغيرات طفيفة في المبيعات تؤدي إلى نتائج هامة على مردودية الإستغلال، أي أنه إذا ارتفع هذا المقدار بـ 1% فإن النتيجة سوف تتغير بمقدار هذا المعامل ويحدث انخفاض في مردودية الإستغلال بصفة معتبرة إذا انخفضت المبيعات⁽¹⁾.

المبحث الثالث: تقييم الأداء من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي

يعد التنبؤ بفشل المؤسسات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من آثار سلبية على أداء المؤسسة والمستثمرين والاقتصاد ككل. وتتبع أهميته من العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة سواء كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية.

ويسعى المشخص المالي إلى استخدام أحد أساليب التشخيص المالي (النسب المالية) في التنبؤ بفشل المؤسسات من خلال تطبيق أحد نماذج التشخيص المالي والتمثلة في نماذج التنقيط.

المطلب الأول: عموميات حول الفشل المالي

لقد ارتبط مفهوم الفشل ببيفر (Beaver) الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير، وذكر أنه من الناحية العملية يقال بأن المؤسسة فشلت عند حدوث الإفلاس أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصاريف، أو الأرباح المستحقة لحملة الأسهم.

أولاً: تعريف الفشل المالي:

هناك تعريف متعددة للفشل المالي، فمن الخبراء من يراه بأنه عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها⁽²⁾، وفي دراسة أخرى يعرف الفشل المالي بأنه عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى حالة عدم القدرة على سداد الإلتزامات والحصول على التزامات جديدة، وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي⁽³⁾.

(1) هشام طراد خوجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

(2) عمارة بن مالك، «المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011، ص 113.

(3) شريف غياط، عبد المالك مهري، «تحليل أسباب فشل الأداء المالي للمشروعات الإستثمارية والتنبؤ باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ» مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص 157.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفشل المالي ينص على حالة واحدة وهي أن المؤسسة تعاني من عسر مالي وعدم قدرتها على سداد الإلتزامات الجارية في وقتها المحدد، بالإضافة إلى أنه يشير إلى أنها تعاني عدة مشاكل.

ثانياً: أسباب الفشل المالي

يعود فشل المؤسسات إلى تجمع مجموعة من العوامل داخل محيطها أو خارجه أو كلاهما معاً، والتي تؤثر في أدائها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي بالضرورة تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن تقييم هذه الأسباب إلى:

1- الأسباب الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

- ضعف الإدارة وعدم كفاءتها؛
- استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة، أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة؛
- الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة؛
- إختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية⁽¹⁾؛
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة، مثل: سياسات البيع، التسعير، الإنتاج؛
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة؛
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرها؛
- عدم السيطرة على المخزون؛
- سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب.

2- الأسباب الخارجية: وتتمثل في:

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة المنافسة، وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية؛
- إرتفاع تكلفة مصادر التمويل؛
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها؛

⁽¹⁾ سليم عماري، «دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 / 2015، ص ص 43، 44.

- المنافسة الشديدة⁽¹⁾.

ثالثاً: مراحل الفشل المالي

تمر عملية الفشل المالي بعدة مراحل قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس والتصفية، إذ يمكن من خلال تشخيص المرحلة التي تمر بها المؤسسة اتخاذ التدابير والمعالجات اللازمة لتفادي التصفية، ويمكن توضيح هذه المراحل مع مؤشراتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): مراحل الفشل المالي
المؤشرات



المصدر: وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، «إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ

بفشل الشركات»، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص 14.

⁽¹⁾ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، «إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات»، مجلة تنمية الرافدين،

العدد 100، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص 13.

المطلب الثاني: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

يرتبط مفهوم التنبؤ المالي بحالة عدم التأكد لأنه يكون في المستقبل والذي هو حالة مجهولة وغير معروفة، إذ تقف كعقبة في وجه متخذي القرار لتحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة، وبالرغم من ذلك إلا أن عملية التنبؤ بالفشل تكتسب أهمية كبيرة للمؤسسة ومختلف الجهات بها.

أولاً: تعريف التنبؤ بالفشل المالي

يقصد بالتنبؤ بالفشل مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناءً على أسس علمية، وأساليب رياضية وإحصائية، وكذا استخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية عن أداء المؤسسة، بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث و النتائج المالية المستقبلية⁽¹⁾.

ويعرف أيضاً على أنه مجموعة من الإجراءات، والطرق الذاتية والموضوعية المصممة أساساً لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، ومعرفة النتائج التي ستحقق، وبذلك يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته في توفير النتائج الضرورية، والتي على أساسها تتم عملية التقييم واتخاذ القرار الملائم بالشكل الذي يقلل من إمكانية تحقق الإحراجات بين ما هو فعلي وما هو متوقع⁽²⁾.

ثانياً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

أخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية بصورة خاصة لما يترتب على فشل المؤسسات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء المؤسسة، ويحقق التنبؤ بالفشل العديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، حيث يمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية.

وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل من اهتمام العديد من الجهات بهذا الموضوع، حيث تمثل أهمية كبيرة

للجهات الآتية:

(1) بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، «أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي»، الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوف أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 7.

(2) سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص 38.

* الإدارة: حيث تعطي التنبؤ المبكر للفشل للإدارة فرصة قوية وكافية للإستعداد لمواجهة العوامل المسببة لذلك، بتغيير السياسات أو تبديل القرارات، أو إعادة صياغة برامج العمل وغيرها من الطرق العلاجية والتي تكون الإدارة أكثر من غيرها في معرفتها واستخدامها⁽¹⁾.

* المصارف: حيث تهتم بالفشل لما يترتب عليه من آثار في كل من نوع القروض، أسعارها وشروطها، وإمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة.

* المستثمرون: حيث يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب التالية:

- ترشيده في اتخاذ قراراته الإستثمارية، والمفاضلة بين البدائل المتاحة؛

- تجني الإستثمارات ذات المخاطر العالية.

* الجهات الحكومية: تهتم هذه الأخيرة بهذا الموضوع لتمكينا من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد، حرصا على سلامته مثل ديوان الرقابة المالية.

* مراجعو الحسابات: إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساسا من أن له مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات⁽²⁾.

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

لقد ازداد الإهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل المؤسسات، وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن أن تكون في خطر (خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة إلى إعادة الهيكلة)، ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى فئتين:

- النماذج التي تعتمد على فئة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي؛

- النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.

ويعتقد ذوي الخبرة أن الإعتماد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي غير كافي، وغير موثوق به، لذلك سنقتصر في رداستنا على الإعتماد على الفئة الثانية من النماذج التي تعتبر أكثر شيوعا لما أثبتته من قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي⁽³⁾.

(1) بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، المرجع السابق، ص 7.

(2) وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(3) فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 80.

أولاً: نموذج: Altman and Mc Cough 1974

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة، تدرس من خلالها خمسة متغيرات مستقلة، ومتغير ومتغير تابع، يرمز له بالرمز (Z)، حيث يعتبر هذا النموذج تعديل لنموذج Altman سنة 1968، حيث يمكننا يمكننا التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة الرياضية التالية⁽¹⁾:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.010 X_5$$

حيث أن النسب المستخدمة في هذا النموذج تحدد وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): كيفية تحديد نسب نموذج: Altman and Mc Cough

الوزن النسبي	النسبة المالية
0.012	$X_1 =$ صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول
0.014	$X_2 =$ الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
0.033	$X_3 =$ الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الخصوم
0.006	$X_4 =$ القيمة السوقية لحقوق الملكية / مجموع الخصوم
0.010	$X_5 =$ إجمالي المبيعات / مجموع الأصول

المصدر: عمارة بن مالك، «المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 117.

وفقاً لهذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): تصنيف المؤسسات حسب نموذج: Altman and M Cough

الفئات	القدرة على الاستمرار	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	ناجحة	أكثر من 2.99
الفئة الثانية	فاشلة، ويحتمل إفلاسها	أقل من 1.81
الفئة الثالثة	صعبة التنبؤ ويحتاج إلى داسات أكثر تفصيلاً	من 1.81 إلى 2.99

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2012، ص 1، ص 255.

⁽¹⁾ منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 180.

ثانياً: نموذج: Kida 1981

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل، والذي توصل إليه Kida عام 1981، ومن خلاله على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي في المؤسسات⁽¹⁾، ومنه قيمة المتغير التابع (Z) تتحدد وفقاً للمعادلة التالية⁽²⁾:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

أما النسب فتحدد وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): كيفية تحديد نسب نموذج: Kida

الوزن النسبي	النسبة المالية
1.042	$X_1 =$ صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول
0.42	$X_2 =$ حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم
0.461	$X_3 =$ الأصول النقدية/ الخصوم المتداولة
0.463	$X_4 =$ المبيعات/ مجموع الأصول
0.271	$X_5 =$ الأصول النقدية/ مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 262.

حسب هذا النموذج إذا كانت النتيجة (Z) موجبة تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة (Z) سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة⁽³⁾.

ومنه فالحالة الأولى تثبت أن المؤسسة ذات أداء إيجابي أما الحالة الثانية فتظهر أن المؤسسة ذات أداء سلبي.

(1) وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 252.

(3) منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 185.

ثالثاً: نموذج: Sherrord 1987

يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التميز التي أعطيت لهذه المتغيرات⁽¹⁾، حسب الصيغة التالي⁽²⁾:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

أما النسب المالية فهي تحدد وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): كيفية تحديد نسب نموذج Sherrord

الوزن النسبي	النسبة المالية
17	X1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول
9	X2 = الأصول النقدية / مجموع الأصول
3.5	X3 = حقوق المساهمين / مجموع الأصول
20	X4 = صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول
1.2	X5 = مجموع الأصول / مجموع الخصوم
0.1	X6 = حقوق المساهمين / على الأصول الثابتة

المصدر: عمارة بن مالك، «المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 119.

إن استخدام هذا النموذج يكون لأغراض الإفراض من المصارف، حيث تصنف وفقاً لخمس فئات رئيسية وهي كالاتي:

(1) فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(2) بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الجدول رقم (2-5): كيفية تحديد درجة مخاطرة القروض اعتمادا على نتائج نسب نموذج Sherrord

الفئات	قيمة المؤشر	درجة المخاطرة
الفئة الأولى	$Z > 25$	قروض ممتازة
الفئة الثانية	$25 > Z > 20$	قروض قليلة المخاطرة
الفئة الثالثة	$20 > Z > 5$	قروض متوسطة المخاطرة
الفئة الرابعة	$5 > Z > -5$	قروض عالية المخاطرة
الفئة الخامسة	$Z < -5$	قروض عالية المخاطرة جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي، إثراء

للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 255.

خلاصة

من خلال ما سبق يتضح أن الإلمام بالإطار المفاهيمي للتشخيص المالي وحده غير كافي، بل لابد من الرامة التفصيلية لأدواته وإجراءاته، وإبراز أهمية تحليل القوائم المالية في إعدادة ونسنتج من خلال هذا الفصل أنه توجد عدة مؤشرات خاصة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة إذ نجد النسب المالية التي تقيس سيولة المؤسسة ومدى كفاءتها في استخدام أصولها المختلفة من أجل تحقيق أكبر ربحية ومردودية لها، وكذلك الرافعة المالية التي تبين الهيكلة المالية وأثرها على أداء المؤسسة، أما المؤشر الأخير فهو الرافعة التشغيلية التي تظهر تشكيلة التكاليف الخاصة بالمؤسسة وأثرها على أدائها، وكل ذلك من أجل تشخيص أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة من جهة والمتمثلة اساسا في الخطر المالي خطر الإستغلال (التشغيلي، الاقتصادي) والفسل المالي من جهة أخرى حتى لا تقع المؤسسة في خطر الإفلاس.

وكل هذا سيتم إسقاطه على إحدى المؤسسات الاقتصادية الوطنية من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

المبحث الأول: المرحلة التمهيدية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الثاني: تحضير عملية التقييم للمؤسسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج

تمهيد

تتضمن القوائم المالية معلومات كمية ونوعية تمثل كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية وتتضح العلاقة بين تلك القوائم المالية من خلال دراسة المعلومات التي تتدفق من قائمة لأخرى، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام أساليب وأدوات مناسبة لتتحول تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بأدائها مستقبلا، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل حيث سيتم عرض القوائم المالية لمؤسسة مذبغة الجلود بجيجل (الميزانية وجدول حسابات النتائج) ثم الإستعانة بها لحساب مختلف النسب والمؤشرات للأداء المالي ليتم في الأخير تحليلها واستخلاص النتيجة حول أداء مؤسسة الجلود بجيجل.

المبحث الأول: المرحلة التمهيدية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر المؤسسة الوطنية لمذبغة الجلود بجيجل من أهم المؤسسات الاقتصادية الموجودة بالشرق الجزائري حيث تختص في معالجة جلد البقر، وهي وحدة صناعية إنتاجية أنشأت لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية ضمن برنامج تنمية الاقتصاد الوطني والصناعات المحلية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على كل من المحيط الداخلي و الخارجي لها وهو ما يسمح بإعطاء صورة عامة عنها كمرحلة تمهيدية لتقييم أدائها فيما بعد.

المطلب الأول: تشخيص المحيط الداخلي للمؤسسة

يتضمن تشخيص المحيط الداخلي للمؤسسة تعريف هذه الأخيرة من خلال تقديم نشأتها وتطورها، كذلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها ضمن هيكل تنظيمي للدوائر و المصالح المكونة لها.

أولاً: نشأة وتطور المؤسسة⁽¹⁾

مؤسسة مدبغة بجيجل هي وحدة صناعية تم إنجازها من طرف المؤسسة البلغارية في إطار التعاون الجزائري البلغاري، انطلقت أشغال تأسيسها في 14 جوان 1965 لتنتهي سنة 1967 وهي سنة بداية نشاط المؤسسة حيث قدّر إنتاجها آنذاك 11 طن يوميا، بقدرة تشغيلية قدرت ب 367 عاملا و برأسمال تأسيسي 360 مليون دينار جزائري، وقد عرفت المؤسسة توسعات بين 1970 و 1973 بوصول الإنتاج إلى 25 طن بيد عاملة قدرت ب 467 عامل.

كانت المؤسسة في بداية نشاطها تابعة للمؤسسة الوطنية لصناعة الجلود والأحذية (Sohipec)، ونظرا للتغيرات الاقتصادية وبمقتضى المرسوم الوزاري رقم 426/82 المؤرخ في 04 ديسمبر 1982 والمتضمن إعادة هيكلة المؤسسة العمومية، تم تقسيم الشركة الأم (Sohipec) (المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود والأحذية) إلى ثلاث مؤسسات وطنية وهي:

- المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود (ENIPEC)؛

- المؤسسة الوطنية لصناعة الأحذية (ENAC)؛

⁽¹⁾ وثائق داخلية بالمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

- المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات الجلدية (DISTRICH).

وأصبحت بذلك الوحدة الإنتاجية بجيجل تابعة لمؤسسة (ENIPEC) إلى جانب عدة وحدات (وحدة العمورية بوهران، وحدة باتنة، وحدة الرويبة، وحدة عين الدفلى، وحدة الجلفة).

كانت هذه الوحدات تختص في إنتاج وبيع المنتجات الجلدية (التامة ونصف المصنعة)، وكان مقر ENIPEC بمدينة جيجل. وفي 01 جانفي 1998 وفي ظل التحولات أصبحت الوحدة الإنتاجية بجيجل شركة مساهمة وتسمى مدبغة جيجل (TAJ) حيث كان رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري (160000 سهم والسهم الواحد يقدر بـ 5000 دج)، أما حاليا فرأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 180 مليون دينار جزائري مقسم إلى 3600 سهم متساوية القيمة الاسمية تملكها الشركة العمومية القابضة للصناعات الفلاحية والغذائية والصناعات المصنعة.

ثانيا: موقع المؤسسة

تقع المؤسسة موضوع الدراسة في هضبة الحدادة في منطقة بني قايد، جنوب غرب مدينة جيجل التي لا تبعد عنها سوى 3 كلم، ضمن طرق المواصلات الرئيسية حيث لا تفصلها عن الطريق الوطني رقم (43) الرابط بين مدينة جيجل ومدينة قسنطينة إلا بـ 130 كلم، وعلى بعد 350 كلم عن العاصمة، وتبعد عن ميناء جن جن بـ 14 كلم وعن مطار فرحات عباس بـ 16 كلم.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تتربع على مساحة 5 هكتارات خصصت في أغلبها للمباني الإدارية والإنتاجية والاجتماعية، بالإضافة إلى المخازن وحظيرة السيارات، وباقي المساحة هي طرق وممرات وحدائق.

ثالثا: القدرة التشغيلية للمؤسسة

تشغّل حاليا مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل 136 عاملا يتوزعون على مختلف المديريات، الأقسام والمصالح والورشات، ويعملون على مدار 8 ساعات يوميا.*

رابعا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مدبغة الجلود - جيجل -

سنحاول معرفة التنظيم الإداري للمؤسسة من خلال هيكلها التنظيمي.

* للاطلاع على عدد عمال المؤسسة وكيفية توزيعهم على مستواها أنظر الملحق رقم (8).

1- تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة

هو عبارة عن مخطط يوضع لغرض توضيح التنظيم الإداري للمؤسسة، ويراعى فيه تسلسل المصالح، وتتسق العمل، وحسب هذا المخطط فإن المؤسسة تتكون من ثلاث مديريات يترأسها المدير العام.*

2- تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة⁽¹⁾

يحتوي الهيكل التنظيمي للمؤسسة على مجموعة من المديريات والدوائر وتتمثل في:

1-2 المديرية العامة: تتكون هذه المديرية من:

1-1-2 الرئيس المدير العام: الذي يشرف على أعمال المؤسسة، ويعتبر صاحب القرار الأول ويحتل

الموقع الأعلى في الهرم الإداري، وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تسيير أمور الشركة في أحسن الظروف مع ضمان عوامل الأمن لتحقيق الأهداف؛
- الحرص على احترام قواعد العمل داخل المؤسسة؛
- الحرص على المشاركة الفعالة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- يعمل على تحقيق التنبؤ، التسيير والمراقبة؛
- تعيين العمال حسب الشروط اللازمة.

2-1-2 مساعد الوقاية والأمن والبيئة: وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تحمل مسؤولية الأمن وبلورة تعليماته في الوحدة؛
- اقتراح الوسائل المادية والبشرية الضرورية في موقع أدوات الإستعدادات؛
- تعيين الأفراد الدائمين والمؤقتين لديها؛
- دراسة اقتراحات التحسينات لتجنب أخطار الحوادث والأمراض المهنية.

* للاطلاع على الهيكل التنظيمي للمؤسسة أنظر الملحق رقم (9).

⁽¹⁾ وثائق داخلية بالمؤسسة.

2-1-3 المساعد الإداري ومساعد التدقيق ومراقبة التسيير: وهو يعمل على:

- استقبال البريد والإتصالات الهاتفية؛
- تنظيم اللقاءات؛ والزيارات الخاصة بالرئيس المدير العام؛
- تسجيل البريد الصادر والوارد؛
- تصنيف الوثائق الإدارية الخاصة بالأمانة؛
- مساعدة المدير العام في كل ميادين العمل الخاصة بالمؤسسة؛
- المساهمة في إعداد سياسة الجودة الإنتاجية والموارد البشرية؛
- معالجة وإعداد كل الملفات المطلوبة من طرف الرئيس المدير العام.

2-1-4 المساعد القانوني والمنازعات: وتتمثل مهامه فيما يلي:

- الإهتمام بكل ما هو قانوني داخل المؤسسة؛
- الدفاع عن مصلحة المؤسسة؛ متابعة النزاعات مع الأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة.

2-2 مديرية الإدارة والمالية: يترأسها مدير المحاسبة والمالية، والتي من مهامه ما يلي:

- السهر على تطبيق قوانين المحاسبة وإعداد الموازنات؛
- تتبّع المدخلات والمخرجات بعد الحصول على الوثائق الخاصة بها؛
- إعداد البرنامج المالي و التأكد من إنجازه والمراقبة الشهرية؛
- تحليل النتائج المحققة.

وتتكون هذه المديرية من الأقسام التالية:

2-2-1 قسم المحاسبة: وينقسم إلى:

- مصلحة المحاسبة العامة وحساب التكاليف؛

- مصلحة محاسبة المواد، البنك والصندوق.

2-2-2 قسم الموارد البشرية: وينقسم إلى:

- مصلحة تسيير المستخدمين والأجور؛

- مصلحة الوسائل العامة والاجتماعية والأرشفة.

2-3 المديرية التقنية والتجارية: تقع تحت مسؤولية المدير المكلف بالتجارة، والتي من مهامها ما يلي:

- تسيير عملية التخزين، وعملية شراء وبيع المنتجات؛

- دراسة السوق.

وتتكون من القسمين التاليين:

2-3-1 القسم التجاري: وينقسم بدوره إلى:

- إدارة المبيعات والفاتورات؛

- مسير مخزونات المنتوجات النهائية؛

- مصلحة التمويل؛

- إطارات التسويق.

2-3-2 القسم التقني: وينقسم إلى:

- مصلحة المخبر ومراقبة الجودة؛

- مصلحة البحث والتطوير؛

- مسير مخزونات الجلد الخام والمواد الكيماوية.

2-4 مديرية الاستغلال: تقع تحت مسؤولية المدير المكلف، وتلعب دورا مدعما مباشرا للإنتاج وتتمثل

مهامها فيما يلي:

- المحافظة على المعدات وصيانتها من العطب؛
- متابعة وتنظيم برنامج الصيانة؛
- تنفيذ وتنظيم عمل الورشات؛
- تسيير الإنتاج.

وتتكون من القسمين التاليين:

2-4-1 قسم الإنتاج: وينقسم إلى:

- رئيس مصلحة التخطيط والبحث؛
- رئيس ورشة الإنتاج، العصر والتجفيف؛
- رئيس ورشة الإنتاج، المعالجة النهائية.

2-4-2 قسم الصيانة: وتنقسم إلى:

- رئيس مصلحة مكتب الدراسات، ويضم مسير مخزون قطع الغيار والصيانة؛
- رئيس ورشة الصيانة والإصلاحات؛
- رئيس ورشة السوائل والبنائيات.

المطلب الثاني: تشخيص المحيط الخارجي للمؤسسة

لتشخيص المحيط الخارجي للمؤسسة، لابد من التطرق أوّلاً إلى تعاملات هذه الأخيرة مع زبائنها و مورّديها كذلك يتضمّن المحيط الخارجي المنافسة ومختلف الظروف الاقتصادية السائدة عند ممارسة النشاط.

أولاً: تعاملات المؤسسة

من أجل تسويق منتجاتها، تتعامل المؤسسة مع زبائن محليين أما فيما يتعلق بالتمويل بالمواد الأولية و المستلزمات فالمؤسسة تعاملت مع موردين أجانب و بذلك يمكن تقسيم تعاملات المؤسسة المحلية و أجنبية كما يلي:

1- المعاملات المحلية: وتتضمن مختلف زبائن المؤسسة، نذكر أساساً:

- مؤسسة الملابس والأحذية (EHC)؛
- المؤسسات المنطوية تحت مجمع صناعة الجلود، والمتمثلة في:
 - مؤسسة صناعة الأحذية (MAXOUMAKBOU) في بجاية؛
 - مؤسسة صناعة الأحذية (MCSFOOTWEAR) بباتنة؛
 - مؤسسة صناعة المستلزمات الجلدية (MVL) بالشرافة؛
 - مؤسسة صناعة المستلزمات الجلدية (MACVIL) ببرج الكيفان.
- الزبائن الخواص.

2- المعاملات الخارجية: وتتضمن مختلف موردي المؤسسة، نذكر منهم:

- مؤسسة استيراد المواد الكيميائية وقطع الغيار من إسبانيا؛
- مؤسسة استيراد الآلات وقطع الغيار من إيطاليا.

ثانياً: المنافسة

تتضمن مختلف المؤسسات الذّاتّشطة في نفس القطاع، حيث أنّ المؤسسة لديها منافسون محليين فقط و نميز بين:

1- المنافسون الخواص: و من بينهم مدبغة خنيفر بالميلية مدابغ أخرى بالجرائر العاصمة.

2- المنافسون العموميين: وهم التابعين للدولة، ومن بينهم مدبغة ولعمرية ثافنة، مدبغة الجلفة، مدبغة باتنة، مدبغة روية.

ثالثا: الظروف الاقتصادية السائدة

تعاني المؤسسة من منافسة غير عادلة في السوق المحلية خاصة مع المنافسين الخواص، وذلك لارتفاع تكاليف إنتاجها إذا ما قورنت بمثيلاتها من المؤسسات الخاصة، التي تتميز بنقص الأعباء و كذلك في ظل التهرب الضريبي الذي تمارسه.

المطلب الثالث: دراسة مختلف وظائف المؤسسة من حيث الأهداف⁽¹⁾

تعد مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل مؤسسة إنتاجية لها وظائف مختلفة، تسعى من خلالها لتحقيق جملة من الأهداف وهذقي ظل مواردها وإمكاناتها المالية، المادية والبشرية، ويمكن إبراز هذه الوظائف فيما يلي:

أولا: الوظيفة الاقتصادية

تلعب مؤسسة مدبغة الجلود دور كبير في النهوض باقتصاد المنطقة، بحيث تعتمد بنقل المواد الأولية على وسائل نقل خاصة، وهو ما يساعد بالنهوض بقطاع العمل بالمنطقة، وكما نعلم أن الجلد الطبيعي يحتاج إلى كمية كبيرة من المياه من أجل تنقيته وغسله، وعليه فقد تم إنجاز حواجز مائية في المنطقة مما ساعد على قيام زراعات متطورة فيها، كما أن المواد الكيماوية تلعب دور كبير في عملية معالجة الجلد، الأمر الذي أدى إلى بناء مصانع تحويلية كيميائية صغيرة.

وتهدف المؤسسة بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

1- تحقيق الربح

كان ولازال تحقيق الربح هو الهدف الأول والأساسي، الذي تسعى إليه مدبغة الجلود، من خلال الوصول إلى رقم الأعمال المسطر، وكسب متعاملين جدد مع الحفاظ على المتعاملين الحاليين، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المنافسة.

(1) وثائق داخلية بالمؤسسة.

2- تحقيق متطلبات المجتمع

إن تحقيق هدف المؤسسة في تحقيق الربح، لا يكون إلا من خلال تلبية حاجيات المجتمع بتقديم منتج نوعي ذو جودة عالية وبأفضل الأسعار.

3- عقلنة الإنتاج

ويتم من خلال الإستعمال الجيد للممتلكات، وبالإشراف على عملها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبة الزبائن.

ثانيا: الوظيفة الاجتماعية

تتجلى هذه الوظيفة في فك العزلة عن المنطقة، حيث أن إنشاء مصنع يتطلب بالضرورة شق الطرق المؤدية إليه، وهذا ما أدى إلى جلب السكان إلى منطقة الحدادة، مما دفع بالسلطات إلى بناء المرافق العامة الضرورية لكل تجمع سكني كالمدراس والأسواق الوطنية وغيرها، كما يفرض عليها موقعها الجغرافي الذي يتوسط مجمعا سكنيا وكذلك طبيعة النفايات استعمال مختلف طرق التمديد والنقل، و كذا الإهتمام بالجانب الاجتماعي للعمال بتوفير الأجواء المريحة خلال العمل، وتقديم مختلف العلاوات والمنح وحتى العطل مدفوعة الأجر.

وكل ذلك يتجلى من خلال تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1- ضمان مستوى مقبول من الأجور

يعتبر عمال مدبغة الجلود من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا، إذ يعتبر العامل الحيوي لمؤسسة مدبغة الجلود، إلا أن مستوى هذه الأجور منخفض وهذا راجع لطبيعة المؤسسة، وطبيعة السوق وغيرها من العوامل.

2- تحسين مستوى المعيشة

في هذه الحالة هدف الشركة يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك، الذي يكون بتنويع وتحسين الانتاج، وتوفير امكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعمال من جهة، ولمؤسسة مدبغة الجلود من جهة أخرى.

3- إقامة أنماط صناعية معينة

تقوم مؤسسة مدبغة جيجل عادة بتقديم منتجات جديدة أو التأثير على أذواق المستهلك الصناعي عن طريق الإشهار والدعاية، سواء لمنتجات قديمة أو جديدة.

4- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال

إن المؤسسة تتوفر بداخلها على علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة لهذه المؤسسة لتحقيق أهدافها.

5- توفير تأمينات ومرافق للعمال

تعمل مدبغة الجلود بجيجل على توفير بعض التأمينات مثل: التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما تهدف إلى تخصيص مساكن سواء الوظيفية منها أو العادية لعمالها، بالإضافة إلى المرافق العامة.

6- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى

حيث أنه مع التطور السريع الذي شهدته وسائل الإنتاج، وزيادة تعقيدها فإن مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريباً كافياً، وذلك بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلانياً، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون استعمالها مما يدفع المؤسسة إلى إعادة تدريبهم.

7- الإهتمام بالجانب البيئي

إذ يفرض عليها موقعها الجغرافي بتوسطها مجتمعا سكنيا وطبيعة نفاياتها التي تعد خطرا على صحة الإنسان إلى التحكم قدر الإمكان بهذه النفايات الصناعية.

المبحث الثاني: تحضير عملية التقييم للمؤسسة

من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة الوضعية المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل وذلك من خلال تقديم قوائمها المالية (الميزانية، جدول حساب التلّج)، وإجراء بعض التحاليل عليها لئتم بعد ذلك الإعتماد عليها لحساب مجموعة من المؤشرات و النسب المالية.

المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة (2011 - 2015).

أولاً: عرض وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة خلال الفترة (2011 - 2015).

1- عرض أصول الميزانية المالية: نقدم فيما يلي جانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي.

الجدول رقم (3-1): الميزانية المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الاصول" خلال الفترة

(2011 - 2015).

الوحدة: دينار جزائري

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
					الأصول غير الجارية
-	-	13 104,00	-	-	الأصول الغير الثابتة
571 222 000,00	571 222 000,00	571 222 000,00	571 222 000,00	571 222 000,00	أراضي
	15 163 595,19	15 382 587,85	2 567 214,01	2 786 206,67	مباني
233 126 512,65	119 129 479,13	17 102 521,93	17 605 077,23	22 003 170,66	تثبيتات عينية أخرى
16 082 167,02	150 770 529,07	9 665 085,59	13 034 366,50	9 717 226,50	التثبيتات الجارية
20 800,00	20 800,00	20 800,00	20 800,00	32 800,00	توظيفات و أصول مالية أخرى
104 973,54	104 973,54	8 599 973,54	104 973,54	11 227 286,04	الكفالات المدفوعة
5 023 405,70	5 480 783,37	2 750 218,02	3 310 995,66	2 795 841,05	ضرائب مؤجلة أخرى
840 524 461,40	861 892 160,30	624 756 290,93	607 865 426,94	619 784 530,92	مجموع الأصول غير الجارية
					الأصول الجارية
114 777 550,37	115 317 421,98	116 713 973,45	137 633 912,97	94 355 004,04	المخزونات
150 796 401,34	156 743 076,39	109 882 622,52	116 943 516,61	242 222 691,65	الزبائن
769 642,18	812 559,08	23 314 929,52	180 000 000,00	1 563 839,89	المديون الآخرون
1 049 588,00	-	-	4 664 500,00	6 773 966,00	الضرائب
47 999 154,28	35 407 055,66	36 255 120,27	48 165 073,90	8 530 893,03	الخزينة
315 392 336,17	308 280 113,11	286 166 645,76	487 407 003,48	353 446 394,61	مجموع الأصول الجارية
1 155 916 797,57	1 170 172 273,41	910 922 936,69	1 095 272 430,42	973 230 925,53	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

ونظرا للتفصيل الموجود في جانب الأصول من الميزانية يظهر أن هذه الأخيرة جاءت بشكل مطول لذا سنعيد تقديمها بشكل مختصر يساعد على المقارنة بين عناصرها كما يلي:

الجدول رقم (3-2): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الأصول" خلال الفترة (2011 - 2015).

2015		2014		2013		2012		2011		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	2012	%	المبلغ	
72,71	840 524 461,40	73,66	861 892 160,30	68,58	624 756 290,93	55,50	607 865 426,94	63,68	619 784 530,92	الأصول غير الجارية
9,93	114 777 550,37	9,85	115 317 421,98	12,81	116 713 974,45	12,57	137 633 912,97	9,70	94 355 004,04	قيم الاستغلال
13,20	152 615 631,52	13,46	157 555 635,47	14,62	133 197 552,04	27,54	301 608 016,61	25,75	250 560 497,54	قيم قابلة للتحقيق
4,15	47 999 154,28	3,03	35 407 055,66	3,98	36 255 120,27	4,40	48 165 073,90	0,88	8530893,00	قيم جاهزة
27,29	315 392 336,17	26,34	308 280 113,11	31,42	286 166 645,76	44,50	487 407 003,48	36,32	353 446 394,61	الأصول الجارية
100	1 155 916 797,57	100	1 170 172 273,41	100	910 922 936,69	100	1 095 272 430,42	100	973 230 925,53	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

وتجدر الإشارة فقط إلى أن:

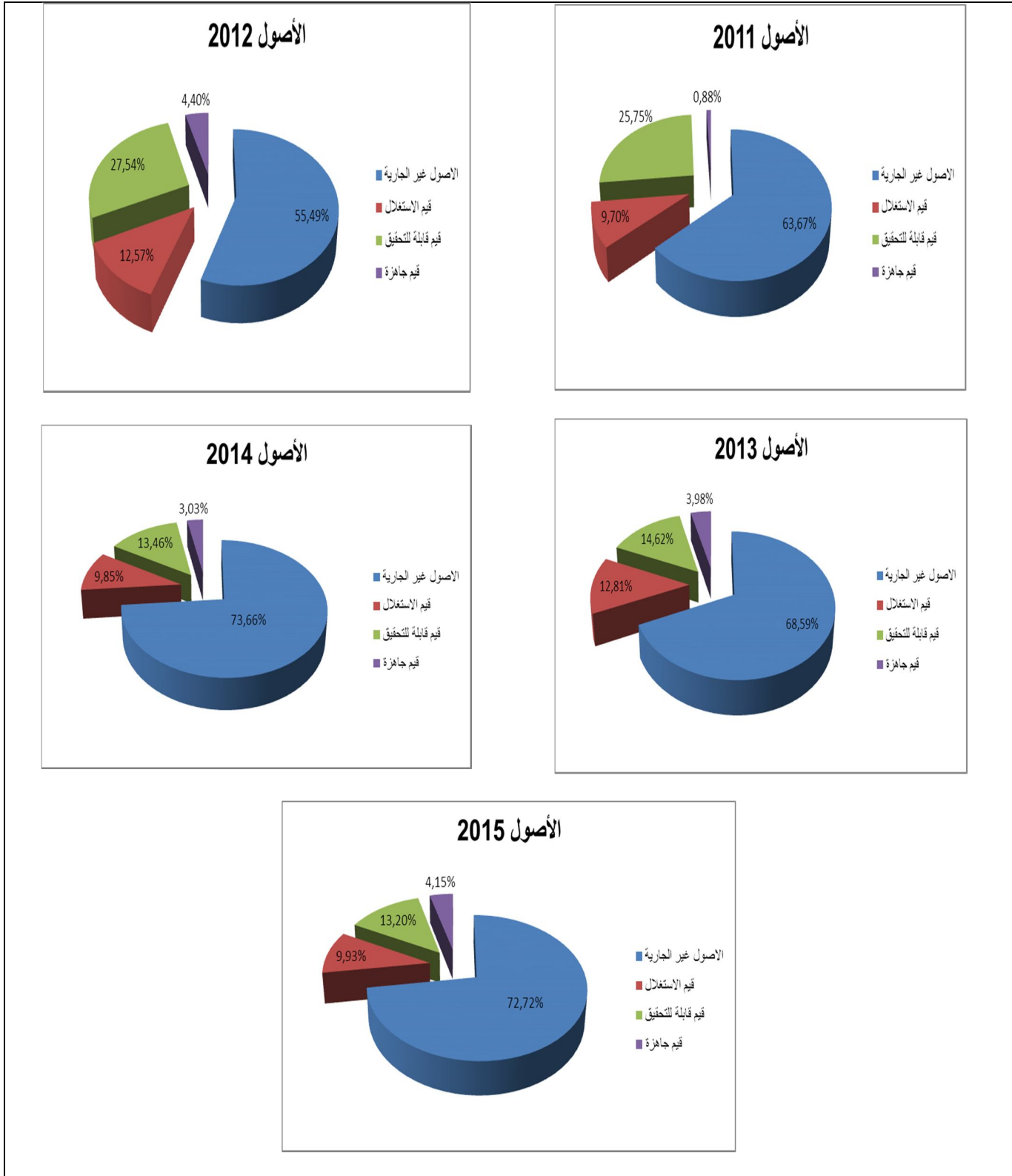
قيم الاستغلال = المخزونات

قيم قابلة للتحقيق = الزبائن + المدينون الآخرون + الضرائب

قيم جاهزة = الخزينة

ولكي يتيسر لنا قراءة هذا الجدول، سنحاول تمثيله بيانيا باعتماد أسلوب الدوائر النسبية كما يلي:

الشكل رقم (3-1): التمثيل البياني للميزانية المختصرة "جانب الأصول" لمؤسسة مدبغة الجلود -جيجل- خلال الفترة (2011 - 2015).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

• تحليل أصول الميزانية المالية

من خلال الجدول رقم (03-03) و الأشكال السابقة نلاحظ أن الأصول غير الجارية للمؤسسة شهدت تنديبا من سنة لأخرى ونفس الشيء بالنسبة للأصول الجارية، حيث كانت نسبة الأصول غير الجارية في سنة 2011 تمثل (63.68%) من إجمالي الأصول، والأصول الجارية تمثل (36.32%) والنتيجة أساسا عن القيم القابلة للتحقيق بنسبة (25.75%) تليها قيم الإستغلال بنسبة (9.70%)، ثم القيم الجاهزة بنسبة (0.88%).

أما في سنة 2012 فنلاحظ انخفاض في نسبة الأصول غير الجارية حيث أصبحت تقدر بـ (55.50%) يقابله ارتفاع بنفس النسبة (8.18%) في نسبة الأصول الجارية والتي أصبحت تقدر بـ (44.50%) من إجمالي الأصول، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة كل من قيم الإستغلال (12.57%)، قيم قابلة للتحقيق (27.54%) والقيم الجاهزة (4.40%).

ويعود الانخفاض في نسبة الأصول غير الجارية أساسا إلى قيام المؤسسة بعمليات استثنائية ممثلة في التنازل عن بعض التثبيات، أما بالنسبة للأصول الجارية فيفسر إرتفاع نسبتها إلى زيادة حجم المخزونات مقارنة بالنسبة السابقة، كذاك ارتفاع حقوق المؤسسة و زيادة السيولة.

وفي سنة 2013 نلاحظ عودة الإرتفاع في نسبة الأصول الغير جارية إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث تقدر بـ (68.60%) يقابله انخفاض بنفس النسبة (13.10%) في نسبة الأصول الجارية والتي تقدر بـ (31.42%) والنتيجة عن انخفاض نسبة كل من قيم قابلة للتحقيق (14.62%) والقيم الجاهزة (3.98%) بالرغم من ارتفاع نسبة قيم الإستغلال (12.81%).

ويفسر الإرتفاع في قيمة الأصول غير الجارية إلى اكتساب مباني جديدة أما إنخفاض الأصول الجارية فيفسر أساسا بتحصيل المؤسسة لجزء كبير من حقوقها (حساب المدينون الآخرون).

وفي سنة 2014 نلاحظ استمرار ارتفاع نسبة الأصول الغير جارية والتي تقدر بـ (73.70%) من إجمالي الأصول يقابلها استمرار في انخفاض نسبة الأصول الجارية والتي تقدر بـ (26.34%) وهذا ناتج عن استمرارية انخفاض نسب القيم القابلة للتحقيق (13.46%)، ونسب قيم جاهزة (3.03%)، وكذلك انخفاض نسبة قيم الإستغلال إلى (9.85%).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

ويفسر الارتفاع في نسبة الأصول غير الجارية بحيازة المؤسسة لتثبيات عينية خلال هذه السنة، أما الانخفاض في قيمة الأصول الجارية فيظهر نتيجة تحصيل المؤسسة لجزء من حقوقها.

بالنسبة للسنة 2015 نلاحظ أن نسبة الأصول غير الجارية بقيت تقريبا ثابتة مقارنة بسنة 2014 مع انخفاض ضعيف قدر بحوالي 0,95% و نفس الشيء بالنسبة للأصول الجارية 0.95%.

من خلال سلبق يظهر أن قيمة الأصول غير الجارية للمؤسسة تتغير أساسا نتيجة الحيازة أو التنازل عن التثبيات العينية (ألات، معدات... إلخ)، أما الأصول الجارية فتتغير أساسا نتيجة التغير في قيمة المخزونات من سنة لأخرى كذاك تحصيل المؤسسة لبعض حقوقها.

2- عرض خصوم الميزانية المالية: فيما يلي جانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 .

الجدول رقم (3-3): الميزانية المالية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الخصوم" خلال الفترة (2011 - 2015).

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
رؤوس الأموال الخاصة	180 000 000,00	180 000 000,00	180 000 000,00	180 000 000,00	180 000 000,00
رأس المال الصادر	86 488 923,49	86 488 923,49	86 488 923,49	86 488 923,49	75 469 432,91
العلاوات و الإحتياطات	-104 017 829,50	-36 042 662,95	-661 427,08	26 618 355,62	-29 402 757
النتيجة الصافية (حصنة المجمع)	-81 243 170,28	-185 260 999,78	-221 303 662,73	-221 965 089,81	-184 327 243,61
ترحيل من جديد	568 240 344,77	568 240 344,77	568 240 344,77	568 240 344,77	568 240 344,77
رؤوس أموال خاصة أخرى	649 468 268,48	613 425 605,53	612 764 178,45	639 382 534,07	609 979 777,44
المجموع (1)					
الخصوم الغير الجارية	116 174 927,21	203 000 000,00	237 307 636,79	460 638 241,93	464 595 529,93
القروض و الديون المالية	12 356 326,88	11 029 314,11	12 076 825,80	21 310 632,61	23 442 278,03
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات	128 531 254,09	214 029 314,11	249 384 462,59	481 948 874,54	488 037 807,96
مجموع الخصوم الغير الجارية (2)					
الخصوم الجارية	100 687 244,29	27 452 669,29	3 138 320,27	1 303 647,59	18 229 236,86
الموردون والحسابات اللحقة	16 010 634,00	21 035 902,00	19 178 216,99	18 863 963,44	18 714 843,62
الضرائب	64 176 652,56	41 220 966,19	26 457 758,39	28 673 253,77	20 955 131,69
الديون الأخرى	1872,114 356	-	-	-	-
خزينة الخصوم	195 231 402,96	89 709 537,48	48 774 295,65	48 840 864,80	57 899 212,17
مجموع الخصوم الجارية (3)					
المجموع العام للخصوم	973 230 925,53	917 164 457,12	910 922 936,69	1 170 172 273,41	1 155 916 797,57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

ونظرا للتفصيل الموجود في جانب الخصوم من الميزانية يظهر أن هذه الأخيرة جاءت بشكل مطول لدى سنعيد تقديمها بشكل مختصر يساعد على المقارنة بين عناصر الميزانيات المالية كما يلي:

الجدول رقم (3-4): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل "جانب الخصوم" خلال الفترة (2011 - 2015).

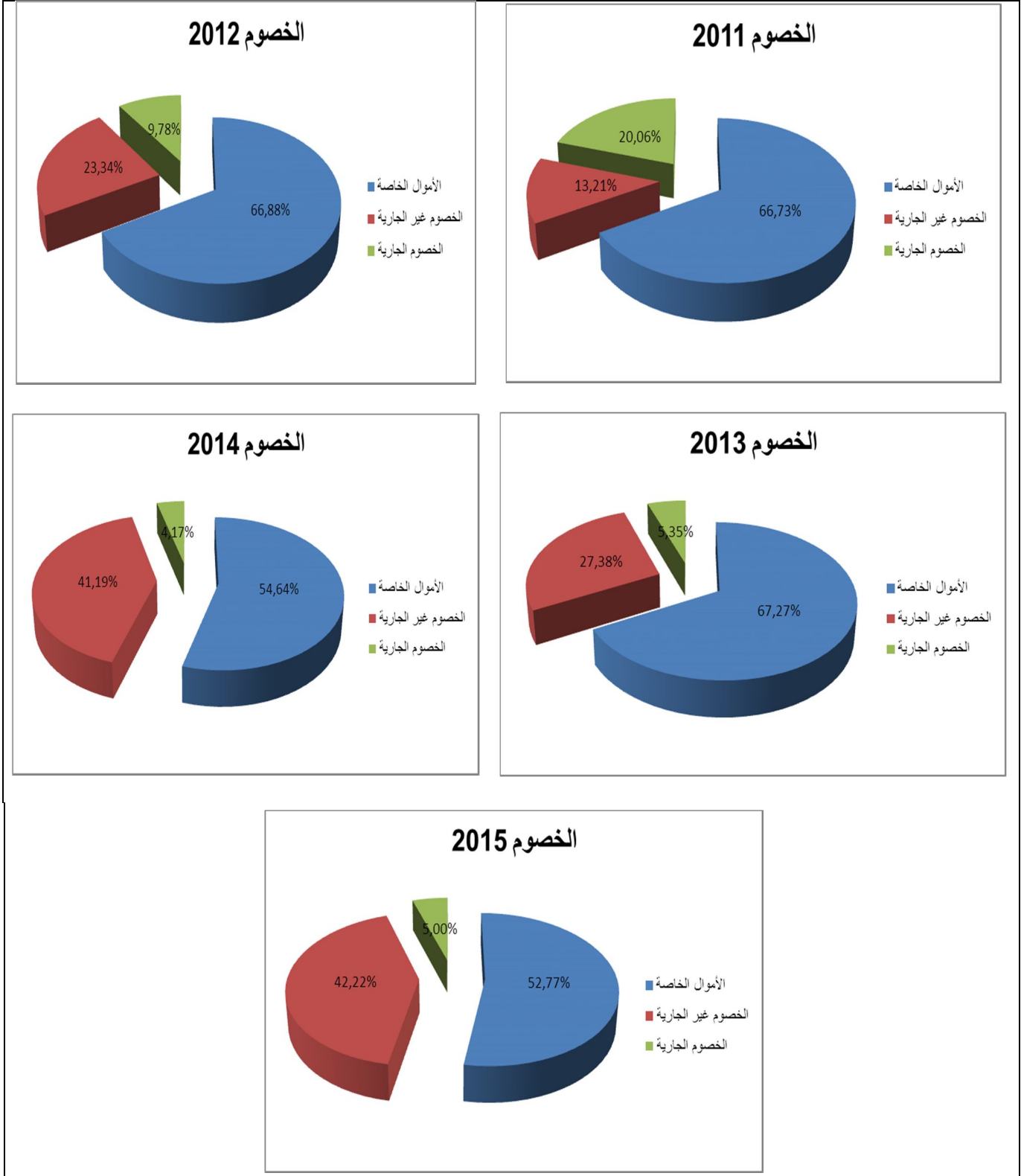
2015		2014		2013		2012		2011		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
94,99	1 098 017 585,40	95,83	1 121 331 408,61	94,65	862 148 641,04	90,22	827 454 919,64	79,94	777 999 522,57	الأموال الدائمة
52,77	609 979 777,44	54,64	639 382 534,07	67,27	612 764 178,45	66,88	613 425 605,53	66,73	649 468 268,48	الأموال الخاصة
42,22	488 037 807,96	41,19	481 948 874,54	27,38	249 384 462,59	23,34	214 029 314,11	13,21	128 531 254,09	الخصوم غير الجارية
5	57 899 212,17	4,17	48 840 864,80	5,35	48 774 295,65	9,78	89 709 537,48	20,06	195231402,96	الخصوم الجارية
100	1 155 916 797,57	100	1 170 172 273,41	100	910 922 936,69	100	917 164 457,12	100	973 230 925,53	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ولكي يتيسر لنا قراءة هذا الجدول، سنحاول تمثيله بيانيا باعتماد أسلوب الدوائر النسبية كما يلي:

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة "جانب الخصوم" خلال الفترة

(2011 - 2015) لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-4).

• تحليل خصوم الميزانية المالية

من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن خصوم المؤسسة عرفت انخفاضا خلال الثلاث سنوات الأولى وهذا راجع إلى حصول المؤسسة سنة 2011 على قرض بقيمة 103 مليون دينار جزائري لتسديد موريديها، و هو ما انعكس على خصومها في السنتين الموالتين حيث انخفضت قيمة الخصوم من (973230925,53 دج) إلى (917164457.12 دج) سنة 2012 و (910922936.69 دج) سنة 2013 وهذا بانخفاض قيمة حسابات الموردين و الديون الأخرى ، لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2014 لتصل إلى ما يقدر بـ (1170172273.41 دج) نتيجة حصول المؤسسة على قرض جديد سنة 2014 بهدف شراء أصول ثابتة تحتاجها المؤسسة في عملياتها الإنتاجية مما انعكس على خصومها حيث انخفضت في 2015 لتقدر بـ (1155916797.57 دج).

ومن خلال الشكل رقم (3-2) نلاحظ أن:

نسبة الأموال الخاصة تعرف تدبدا ملحوظا خلال سنوات الدراسة إلا أنها تحتل النسبة الأكبر من مجموع خصوم المؤسسة، إذ كانت تقدر بـ (66.73%) سنة 2011، ثم (66.88%) سنة 2012، لترتفع إلى (67.27%) سنة 2013، لتتخفف إلى (54.64%) سنة 2014 و (52.77%) سنة 2015.

نسبة الخصوم غير الجارية في تطور مستمر خلال فترة الدراسة إذ تراوحت بين (128531254.09 دج) سنة 2011 و (488037807.96 دج) سنة 2015 وقد كانت تحتل النسبة الثالثة من مجموع الخصوم سنة 2011 بنسبة (13.21%)، ثم أصبحت تحتل النسبة الثانية من مجموع خصوم المؤسسة إذ قدرت بـ (23.34%)، (27.38%)، (41.19%)، (42.22%) على التوالي خلال السنوات 2012، 2013، 2014 و 2015.

الخصوم الجارية عرفت انخفاضا خلال الثلاث سنوات الأولى من الفترة محل الدراسة، حيث تراوحت بين (195231402.96 دج) و (48774295.65 دج) خلال السنتين 2011 و 2013 لترتفع خلال السنتين الأخيرتين حيث كانت تقدر بـ (48840864.80 دج) سنة 2014 و (57899212.17 دج) سنة 2015.

وقد كانت تحتل النسبة الثانية من مجموع الخصوم سنة 2011 بنسبة (20.06%)، ثم أصبحت تحتل النسبة الثالثة من مجموع خصوم المؤسسة، حيث قدرت بـ (9.78%)، (5.35%)، (4.17%)، (5%) على التوالي خلال السنوات 2012، 2013، 2014 و 2015.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مذبغة الجلود بجيجل (TAJ)

وكنتيجة من هذا التحليل يمكن القول أن المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة على الإستدانة من أجل تمويل احتياجاتها من اكتساب الآليات التي سبق وأشرنا إليها في تحليل جانب الأصول و كذلك تسديد الموردين.

ثانيا: عرض وتحليل حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2011، 2015).

الجدول رقم (3-5): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مذبغة الجلود بجيجل خلال الفترة (2011 - 2015).

رقم الحساب	البيان	2011	2012	2013	2014	2015
70	المبيعات و المنتجات الملحقة	377 892 887,80	260 908 002,48	330 651 919,27	329 049 851,68	327 728 746,58
72	التغير في المخزون النهائي و قيد الصنع	-43 560 987,65	24 864 597,80	-24 627 442,98	19 359 580,23	2 434 009,95
1-إنتاج السنة المالية		334 331 900,15	285 772 600,28	306 024 476,29	348 409 431,91	330 162 756,53
60	المشتريات المستهلكة	298 545 254,97	227 944 216,17	223 665 899,80	226 852 460,29	230 191 072,18
61	الخدمات الخارجية	3 090 318,52	2 972 463,44	3 547 843,28	2 949 282,44	3 031 204,24
62	خدمات خارجية أخرى	10 656 077,41	9 766 502,21	10 119 757,55	9 094 263,81	3 488 103,44
2-إستهلاك السنة المالية		312 291 650,90	240 683 181,82	237 333 500,63	238 896 006,54	236 710 379,86
3-القيمة المضافة للإستغلال		22 040 249,25	45 089 418,46	68 690 975,66	109 513 425,37	93 452 376,67
63	أعباء المستخدمين	62 446 093,65	67 300 048,35	64 054 655,48	71 439 385,30	79 050 051,13
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	23 079 661,00	16 062 394,00	5 689 478,99	8 910 158,94	9 801 589,18
	إجمالي فائض الإستغلال	-63 485 505,40	-38 273 023,89	-1 053 158,81	29 163 881,13	4 600 736,36
75	المنتجات العملياتية الأخرى	10 081 135,47	1 951 964,73	83 380,66	530 821,60	453 532,09
65	الأعباء العملياتية الأخرى	1 193 351,90	5 340 899,69	3 741 786,49	334 655,97	140 830,61
68	مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	48 681 372,66	10 444 423,82	9 338 181,44	24 729 913,18	37 112 387,71
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	2 579 934,38	16 641 605,49	13 948 418,02	19 190 028,23	3 251 599,34
5-النتيجة العملياتية		-100 699 160,11	-35 464 777,18	-101 328,06	23 820 161,81	-28 947 350,53
76	المنتجات المالية	526,14	-	678,62	67 628,46	1 971,57
66	الأعباء المالية	3 417 329,95	1 093 040,38	-	-	-
6-النتيجة المالية		-3 416 803,81	-1 093 040,38	678,62	67 628,46	1 971,57
7-النتيجة العادية قبل الضرائب		-104 115 963,92	-36 557 817,56	-100 649,44	23 887 790,27	-28 945 378,96
692	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-98 134,42	-515 154,61	560 777,64	-2 730 565,35	457 377,67
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	346 993 496,14	304 366 170,50	320 056 953,59	368 197 910,20	333 869 859,53
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	451 011 325,64	340 408 833,45	320 718 380,67	341 579 554,58	363 272 616,16
8-نتيجة الأنشطة العادية		-104 017 829,50	-36 042 662,95	-661 427,08	26 618 355,62	-29 402 756,63
9-صافي نتيجة السنة المالية		-104 017 829,50	-36 042 662,95	-661 427,08	26 618 355,62	-29 402 756,63

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

• تحليل جدول حسابات النتائج

أول ملاحظة يمكن الإشارة إليها من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت عجز خلال الثلاث سنوات الأولى للدراسة، و قد تداركت هذا العجز بتحقيق نتيجة موجبة خلال سنة 2014، لتعود بعد ذلك

لمرحلة العجز سنة 2015 ، ونلاحظ كذلك أن المؤسسة حققت قيمة مضافة قدرت بـ (22040249.25 دج) سنة 2011، لترتفع إلى أكثر من الضعف في 2012 حيث قدرت بـ (45082418.46 دج)، ثم ارتفعت إلى (6869097.66 دج) في سنة 2013 أي ما يقارب نسبة زيادة تقدر بـ (52.37%) وفي 2014 حققت قيمة مضافة تقدر بـ (109513425.39 دج) أي نسبة زيادة تقدر بـ (59.43%) إلا أنه وفي 2015 انخفضت نسبة (14.67%) حيث أصبحت تقدر بـ (93452376.67 دج) وهي أكبر من السنوات الثلاث الأولى وهذا راجع إلى انخفاض مبيعات المؤسسة بحوالي (1321105.10 دج) والتغير في المخزون بحوالي (16925570.28 دج) بالرغم من انخفاض استهلاك السنة بحوالي (2185626.68 دج) وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسة في حالة نمو خلال السنوات الأربعة الأولى.

بالنسبة الحساب الوسيط الخاص بإجمالي فائض الإستغلال يظهر أن المؤسسة حققت عجزا/نتيجة سالبة في الإستغلال وليس فائضا خلال الثلاث سنوات الأولى للدراسة (63485505.40، 38273023.89، 1053158.81) باعتبار أن قيمة هذا الحساب سالبة، ولاكن ما يلاحظ أن قيمة هذا العجز في انخفاض من سنة إلى أخرى، لتحقق بذلك المؤسسة فائضا سنة 2014 قدر بـ (29163881.13) كذلك قدر الفائض سنة 2015 بـ (4600736.3). نضيف كذلك أن العجز المحقق في هذا الحساب ناتج عن القيمة المرتفعة لأعباء المستخدمين التي تلغي القيمة المضافة المحققة للإستغلال و هو ما يجعل الحساب بذلك سالبا.

أما فيما يخص نتيجة الإستغلال فقد كانت سالبة خلال الثلاث سنوات الأولى إلا أنها في تحسن ويعود السبب في ذلك إلى كون الفائض الإجمالي للإستغلال سالب في سنة 2011، أما في سنة 2012 فيعود السبب إلى ارتفاع استرجاع على خسائر القيمة والمؤونة. إلا أن هذا الإرتفاع لم يغطي الزيادة في مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والأعباء العملياتية الأخرى والإنخفاض في المنتجات العملياتية الأخرى، وفي سنة 2013 يعود السبب إلى انخفاض في الإيرادات العملياتية بالرغم من انخفاض الأعباء العملياتية.

وفي سنة 2014 سجلت المؤسسة نتيجة موجبة وذلك لأن نسبة الزيادة في المنتجات العملياتية واسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات أكبر من نسبة الزيادة في مخصصات الإهلاكات والمؤونات وكذلك الفائض الإجمالي للإستغلال.

وفي سنة 2015 عاودت النتيجة الإنخفاض إلى أن أصبحت سالبة ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الإرتفاع الكبير في مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والنتيجة المالية فقد كانت سالبة في

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

السنتين 2011 و 2012 وهذا راجع إلى كون الإيرادات المالية ضعيفة مقارنة بالأعباء المالية في سنة 2011، أما في سنة 2012 فراجع إلى انعدام الإيرادات المالية.

وفي السنوات 2013، 2014، 2015 كانت النتيجة موجبة على التوالي وهذا راجع إلى انعدام الأعباء المالية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام النسب المالية

بعد تحليل جانب الأصول والخصوم لميزانيات المؤسسة، سنقوم بتقييم لأدائها من خلال قياس تلك النتائج باستخدام مجموعة من النسب المالية التي يهتم بها المشخص المالي والأطراف الأخرى، بهدف تقييم سيولة، نشاط ربحية ومردودية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، للوصول إلى نتائج تعطي إجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي للمؤسسة وطبيعة هيكلها المالي.

أولاً: نسب السيولة والنشاط

تعتبر السيولة والنشاط من أهم الأمور التي يهتم بها المشخص المالي، وتقييم السيولة يساعد المؤسسة على تجنب حالات العسر المالي ويزيد من ثقة الدائنين بالمؤسسة، وتقييم نشاط المؤسسة يعتبر مكمل لتقييم السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار توازنها في تحصيل الزبائن وتسديد الموردين.

1-1 نسب السيولة

الجدول رقم (3-6): نسب السيولة

النسب	العلاقة	2011	2012	2013	2014	2015
نسب التداول	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	1,81	5,43	5,87	6,31	5,45
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية-المخزونات)/الخصوم الجارية	1,33	3,90	3,47	3,95	3,46
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/الخصوم الجارية	0,04	0,54	0,74	0,72	0,83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

2-1 نسب النشاط

الجدول رقم (3-7): نسب النشاط

النسب	العلاقة	2011	2012	2013	2014	2015
مدة دوران الزبائن	((الزبائن+أوراق القبض)/المبيعات)*360	230,7537	161,36	119,64	171,49	165,65
مدة دوران الموردين	((الموردون+أوراق الدفع)/المشتريات)*360	118,29	40,63	4,97	2,35	29,07
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات/الأصول	0,39	0,24	0,36	0,28	0,28
معدل دوران الأصول غير الجارية	صافي المبيعات/الأصول غير الجارية	0,61	0,43	0,53	0,38	0,39
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات/الأصول الجارية	1,07	0,54	1,16	1,07	1,04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

ثانيا: نسب الربحية والمردودية

ويمكن تقسيم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام نسب الربحية والمردودية، حيث أن الربحية تعبر عن المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة لنشاط المؤسسة أما مردودية المؤسسة فتبين الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها من خلال تحديد مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

1- النسب المتعلقة بربحية المؤسسة

الجدول رقم (3-8): نسب الربحية

النسب	العلاقة	2011	2012	2013	2014	2015
هامش صافي الربح	صافي الربح بعد الضريبة/صافي المبيعات	-0,28	-0,14	0,00	0,08	-0,09
العائد على إجمالي الأصول	صافي الربح بعد الضريبة/مجموع الأصول	-0,11	-0,03	0,00	0,02	-0,03
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية	-0,16	40,63	4,97	2,35	29,07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

2- النسب المتعلقة بمردودية المؤسسة

الجدول رقم (3-9): نسب المردودية

النسب	العلاقة	2011	2012	2013	2014	2015
معدل المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية/رقم الأعمال خارج الضريبة	-0,28	-0,14	-0,002	0,08	-0,09
معدل المردودية الإقتصادية	نتيجة الإستغلال/مجموع الأصول الإقتصادية	-0,14	-0,04	-0,0008	0,02	-0,03
معدل المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	-0,16	-0,06	-0,001	0,04	-0,05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

ثالثا: نسب الهيكل المالية

وهي تقيس المدى الذي توصلت إليه المؤسسة باعتمادها على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وتبين الإبطاط الموجود بين رأس المال والإلتزامات المترتبة عليه، وبالتالي فإن حساب نسب الهيكل المالي تعتبر في غاية الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة ويمكن قياسها بالنسب التالية:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

الجدول رقم (3-10): نسب الهيكلية المالية

2015	2014	2013	2012	2011	العلاقة	النسب
التمويل						
1,31	1,30	1,38	1,36	1,26	الأموال الدائمة /الأصول غير الجارية	نسبة التمويل الدائم
0,73	0,74	0,98	1,01	1,05	الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية	نسبة التمويل الذاتي
0,53	0,55	0,67	0,67	0,67	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	نسبة الإستقلالية المالية
109,47	14,99	-47,31	-5,07	-2,22	الديون متوسطة و طويلة الاجل/قدرة التمويل الذاتي	نسبة القدرة على التسديد
هيكلية الأصول						
0,73	0,74	0,69	0,55	0,64	الأصول الثابتة/مجموع الأصول	نسبة الأصول الثابتة
0,10	0,10	0,13	0,13	0,10	المخزونات/مجموع الاصول	نسبة قيم الأستغلال
0,17	0,16	0,19	0,32	0,27	(القيمة القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة)/مجموع الأصول	نسبة القيم القابلة للتحقيق
هيكلية الخصوم						
0,53	0,55	0,67	0,67	0,67	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	نسبة الأموال الخاصة
0,42	0,41	0,27	0,23	0,13	الديون طويلة الأجل/مجموع الخصوم	نسبة الديون طويلة الأجل
0,05	0,04	0,05	0,10	0,20	الديون قصيرة الأجل/مجموع الخصوم	نسبة الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

ولكي نتمكن من حساب نسبة القدرة على التسديد يجب حساب قدرة التمويل الذاتي:

الجدول رقم (3-11): قدرة التمويل الذاتي (CAF)

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
-29 402 756,63	26 618 355,62	-661 427,08	-36 042 662,95	-104 017 829,50	نتيجة السنة المال (1)
37 112 387,71	24 729 913,18	9 338 181,44	10 444 423,82	48 681 372,66	مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خصائر القيمة (2)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	نتيجة التنازل عن الإستثمارات (3)
3 251 599,34	19 190 028,23	13 948 418,02	16 641 605,49	2 579 934,38	استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات (4)
4 458 031,74	32 158 240,57	-5 271 663,66	-42 239 844,62	-57 916 391,22	CAF= (1)+(2)+(3)-(4)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

المطلب الثالث: حصر الأحداث التي عرفتها المؤسسة حسب آلية الرفع و نموذج kida للفشل المالي

تستخدم آلية أثر الرافعة المالية كألية كمية للتوفيق بين المردودية من جهة و تحقيق هدف الاستغالية من جهة أخرى كما تستخدم أيضا لمعرفة إذا كانت المؤسسة ستواجه خطرا ماليا أم لا، في حين يتم قياس عتبة المردودية و أثر الرافعة التشغيلية لمعرفة هل أن المؤسسة ستواجه خطرا استغلاليا (اقتصاديا) أم لا.

أولا: الرافعة المالية

و يتم حساب أثر الرافعة المالية وفق العلاقة:

$$\text{أثر الرافعة المالية} = [(م ق - ع) * (د/أخ)] / (1 - ض)$$

الجدول رقم (3-12): أثر الرافعة المالية

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
المردودية الإقتصادية (م ق)	-0,14	-0,04	-0,0008	0,02	-0,03
معدل الفائدة (ع)	0,035	0,035	0,035	0,035	0,035
(م ق - ع).....(1)	-0,17	-0,08	-0,04	-0,01	-0,06
الديون (د)	116 174 927,21	203 000 000,00	237 307 636,79	460 638 241,93	464 595 529,93
الأموال الخاصة (أخ)	649 468 268,48	613 425 605,53	612 764 178,45	639 382 534,07	609 979 777,44
د/أخ.....(2)	0,18	0,33	0,39	0,72	0,76
ض	-	-	-	-	-
أثر الرافعة المالية.....(1)*(2)	-0,03	-0,03	-0,01	-0,01	-0,05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

وتجدر الإشارة أن المؤسسة حققت خسائر خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و 2015، أما خلال 2014 فقد حققت ربح إلا أنها لم تدفع ضرائب على تلك الأرباح نتيجة تراكمات خسائر السنوات السابقة.

ثانيا: الرافعة التشغيلية

قبل قياس الرافعة التشغيلية لابد أن نعرض إلى قياس عتبة المردودية، و يتم حسابها وفق العلاقة:

$$SR = (SA * CF) / MCV$$

الجدول رقم (3-13): عتبة المردودية

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
327 728 746,58	329 049 851,68	330 651 919,27	260 908 002,48	377 892 887,80	CA
109 428 961,88	86 935 491,67	72 345 325,23	73 992 812,13	71 698 223,82	CF
253 843 654,28	254 644 062,91	248 373 055,44	266 416 021,32	379 313 101,82	CV
35 863 016 516 483 000,00	28 606 110 639 741 400,00	23 921 120 637 511 900,00	19 305 316 810 716 200,00	27 094 248 849 470 500,00	(1)CF*CA
73 885 092,30	74 405 788,77	82 278 863,83	- 5 508 018,84	- 1 420 214,02	(2)MCV= CA-CV
485 389 073,76	384 460 821,03	290 732 267,36	- 3 504 947 490,47	- 19 077 581 595,39	SR=(1)/(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

و يتم حساب أثر الرافعة التشغيلية وفق العلاقة:

$$CLE = (CA - CV) / (CA - CV - CF)$$

الجدول رقم (3-14): أثر الرافعة التشغيلية

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
327 728 746,58	329 049 851,68	330 651 919,27	260 908 002,48	377 892 887,80	CA
109 428 961,88	86 935 491,67	72 345 325,23	73 992 812,13	71 698 223,82	CF
253 843 654,28	254 644 062,91	248 373 055,44	266 416 021,32	379 313 101,82	CV
73 885 092,30	74 405 788,77	82 278 863,83	- 5 508 018,84	- 1 420 214,02	(1) (CA-CV)
- 35 543 869,58	- 12 529 702,90	9 933 538,60	- 79 500 830,97	- 73 118 437,84	(2) (CA-CV-CF)
- 2,08	- 5,94	8,28	0,07	0,02	CLE=(1)/(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

ثالثا: نموذج kida للفشل المالي

و يتم حسابه وفق العلاقة:

$$Z = 1,042X_1 + 0,42X_2 - 0,461X_3 - 0,463X_4 + 0,271X_5$$

الجدول رقم (3-15): نموذج kida

النسب المالية (2)						المعاملات (1)
2015	2014	2013	2012	2011	العلاقة	
-0,03	0,02	0,00	-0,03	-0,11	صافي الربح/مجموع الأصول	1,042
0,53	0,55	0,67	0,67	0,67	حقوق المساهمين/مجموع الخصوم	0,42
0,83	0,72	0,74	0,54	0,04	الأصول النقدية/الخصوم المتداولة	-0,461
0,28	0,28	0,36	0,24	0,39	المبيعات/مجموع الأصول	-0,0463
0,04	0,03	0,04	0,04	0,01	الأصول النقدية/مجموع الأصول	0,271
-0,19	-0,09	0,31	0,00	0,13	مجموع (1)* (2)	Z

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

المبحث الثالث: تحليل النتائج

بعد قياس مختلف النسب والمؤشرات المالية الخاصة بالأداء المالي والمرتبطة بالتشخيص المالي لآبد من إجراء تحليل لتلك النسب للوصول إلى حكم عن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل النسب المالية الخاصة بالأداء المالي

أولاً: نسب السيولة والنشاط

1- تحليل نسب السيولة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) أن نسب التداول بالنسبة للسنوات الخمسة تجاوزت الحد الأدنى وهو الواحد وهذا يعني أن المؤسسة حققت فائض في الأصول المتداولة وهو ما ساعدها على سداد كل الخصوم الجارية دون تأثير الأنشطة المختلفة للمؤسسة بهذا السداد، ونلاحظ أنها تطورت خلال السنوات الأربعة الأخيرة من الفترة محل الدراسة (2012، 2013، 2014، 2015) مقارنة مع سنة 2011 التي كانت فيها نسبة التداول تقدر بـ (1.81%) ولكن سرعان ما ارتفعت في 2012 إلى 5.43 أي أن كل واحد دينار مستحق من الإلتزامات قصيرة الأجل يقابله 5.43 .

وترجع هذه الزيادة إلى الزيادة في الخزينة والمخزونات وكذلك المدينون الآخرون، أما الزيادة خلال 2013 فتقدر بـ 44%، حيث أن كل دينار مستحق من الإلتزامات قصيرة الأجل يقابله 5.87 وترجع هذه الزيادة إلى زيادة في المدينون الآخرون، لتسجل المؤسسة أكبر زيادة لها في نسبة السيولة المتداولة وذلك

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

خلال سنة 2014 بنسبة 44% حيث أن كل دينار مستحق من الإلتزامات قصيرة الأجل تقابله 6.31 وهذا نتيجة الزيادة في الزبائن، أما الإنخفاض الذي سجلته هذه النسبة في 2015 مقارنة بسنة 2014 فيقدر بـ 87% وهذا راجع إلى انخفاض كل من المخزونات، الزبائن، والمدينون الآخرون بالرغم من ارتفاع في الخزينة.

من خلال النسب الخمسة السابقة يمكن القول أن نسبة التداول لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل مقبولة، وأنها في وضعية جيدة اتجاه الخصوم الجارية من خلال التغطية المضمونة خلال السنوات محل الدراسة من طرف الأصول المتداولة، وبالتالي المؤسسة لا تعاني من مخاطر السداد للديون قصيرة الأجل، وهو مؤشر جيد للمؤسسة.

نسبة السيولة السريعة للسنوات الخمسة أكبر من النسبة المعيارية وهي الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون اللجوء إلى المخزون السلعي لديها، حيث سجلت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنة 2011 بـ 1.33 لترتفع في 2012 إلى 3.90 ثم تعاود الإنخفاض في 2013 إلى 3.47 وفي سنة 2014 سجلت أكبر قيمة لها بـ 3.95 إلا أنها لم تدم فسرعان ما عاودت الإنخفاض إلى 3.46 وذلك سنة 2015، وهذا دليل على كفاءة السيولة الجاهزة لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، حيث أنه ومن خلال النسب الخمسة السابقة يمكن القول أن نسبة السيولة السريعة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل مقبولة بحيث يمكنها من الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى تسهيل مخزونها، وبالتالي يمكن لها الحصول على قروض قصيرة الأجل إضافية نظرا لقدرتها على السداد.

نسبة السيولة الجاهزة تتراوح ما بين 0.04 و 0.83 للفترة محل الدراسة، أي أنها أقل من الواحد وهذا يدل على أن الخصوم الجارية ممولة عن طريق القيم الجاهزة وجزء من القيم القابلة للتحقيق، حيث سجلت هذه النسبة أقل قيمة لها سنة 2011 حيث قدرت بـ 0.04 وهي نسبة ضئيلة جدا حيث أن المؤسسة لا تستطيع تسديد سوى 4% من ديونها قصيرة الاجل، ثم بدأت هذه النسبة بالزيادة حيث ارتفعت إلى 0.54 في سنة 2012 وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع الحين تسديد 54% من الديون قصيرة الأجل، وارتفعت في سنة 2013 إلى 0.74 بمعنى أن المؤسسة يمكن أن تسدد ما عليها من الديون قصيرة الأجل بنسبة 74%.

وفي المقابل فإن هذه الزيادة يمكن أن تعبر عن وجود أموال غير مستغلة في خزينة المؤسسة ونفس الشيء بالنسبة للسنتين 2014 و 2015 فبالرغم من انخفاض هذه النسبة في 2014 إلى 0.72 بمعنى أن المؤسسة تسدد ما عليها من الديون قصيرة الأجل بنسبة 72% إلا أن هذا الإنخفاض لم يدم حيث عاودت

الإرتفاع في سنة 2015 إلى أقصى قيمة لها 083 بمعنى أنه بإمكان المؤسسة تسديد ما عليها من الديون قصيرة الأجل بنسبة 83% من القيم الجاهزة.

ويمكن القول أن نسبة السيولة الجاهزة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل في وضعية لا بأس بها بالنسبة للمؤسسة إذ يوجد فائض في الأموال غير المستغلة.

2- تحليل نسب النشاط

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) أن:

- مهلة دوران الزبائن: التي تمنحها المؤسسة لزبائنها كبيرة نوعا ما رغم عدم استقرارها، حيث كانت في سنوات الدراسة 230.75 يوم، 161.36 يوم، 119.64 يوم، 171.49 يوم، 165.65 يوم، على التوالي وذلك من أجل تحصيل ما عليها من فواتير المبيعات.

- مهلة دوران الموردين: التي يمنحها الموردون للمؤسسة كانت مرتفعة في سنة 2011 حيث قدرت بـ 118.29 يوم لتتخفف في السنوات الموالية لتصل إلى أدناها بـ 2.35 يوم في سنة 2014، لتعاود الإرتفاع إلى 29.07 يوم سنة 2015، وذلك من أجل تسديد ما عليها من فواتير الشراء.

من خلال ما سبق نلاحظ أن مهلة التحصيل أكبر من مهلة التسديد بالنسبة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل وهذا يعني أنها غير كفأة في تسيير خزينتها لأنه عند وصول فترة تسديد الموردين، المؤسسة لم تحصل بعد مستحقاتها من زبائنها.

- معدل دوران الأصول غير الجارية: في السنوات الخمس متدببة حيث قدرت بـ 0.61، 0.43، 0.53، 0.38، 0.39 على التوالي وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير الجارية للمؤسسة يساهم بتحقيق 0.61 دج من المبيعات في سنة 2011 وهو أكبر معدل حققته المؤسسة خلال فترة الدراسة، و0.43 في سنة 2012، و0.53 في سنة 2013، و0.38 في سنة 2014 وهو أدنى معدل حققته المؤسسة خلال فترة الدراسة و0.39 في سنة 2015.

من خلال ما سبق يمكن القول أن إدارة مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل غير كفأة في توليد المبيعات من خلال أصولها غير الجارية.

- معدل دوران الأصول الجارية: كانت هي كذلك متذبذبة خلال خمس سنوات الدراسة حيث قدرت بـ 1.07، 0.54، 1.16، 1.07، 1.04 على التوالي، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الجارية حقق 1.07 دج من المبيعات في سنة 2011 و 0.54 في سنة 2012 وهو أدنى معدل حققته المؤسسة خلال فترة الدراسة، و 1.16 دج في سنة 2013 وهو أكبر معدل حققته المؤسسة خلال فترة الدراسة و 1.07 في سنة 2014 و 1.04 في سنة 2015.

من خلال ما سبق يمكن القول ان مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل تتمتع بكفاءة نوعا ما في ادارة اصولها الجارية.

- معدل دوران الأصول لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل خلال فترة الدراسة: يقدر بـ 0.39، 0.24، 0.36، 0.28، 0.28 على التوالي وهذا يعني أن كل واحد دينار مستثمر من مجموع أصول المؤسسة يساهم في تحقيق 0.39 دج، 0.24 دج، 0.36 دج، 0.28 دج، 0.28 دج على التوالي من المبيعات.

و بالتالي المؤسسة غير كؤة في إدارة إجمالي أصولها ويعود السبب في ذلك خصوصا إلى عدة كفاءتها في إدارة أصولها غير الجارية.

ثانيا: نسب الربحية والمردودية

1- تحليل نسب الربحية: من خلال الجدول رقم (3-8) نلاحظ أن:

هامش صافي الربح للمؤسسة خلال السنتين الأوليتين سالبتين بـ (-0.28)، (-0.14) على التوالي وهذا يعني وجود خسارة عن كل واحد دينار مستثمر من المبيعات بـ 0.28 دج في سنة 2011 و 0.14 دج في سنة 2012، وفي سنة 2013 نلاحظ أن كل دينار مستثمر من المبيعات لم يحقق هامش ربح، أما في سنة 2014 فقد حقق هامش ربح 0.08 دج، ليعاود الإنخفاض في 2015 ليحقق خسارة بـ 0.09 دج.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أداء المؤسسة سيء وذلك لعدم تمكنها من تحقيق هامش ربح صافي نتيجة وجود تكاليف زائدة.

العائد على إجمالي الأصول حيث سجل بالسالب أي أقل من الواحد خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و 2015 وهذا يعني أن الأصول الجارية وغير الجارية لم تستخدم للحصول على النتيجة وأن النتيجة

سجلت بالسالب. أما في سنة 2014 فقد سجلت بنسبة موجبة تقدر بـ 0.02 ويمكن القول أنه مؤشر إيجابي بالنسبة لأداء المؤسسة.

و بالتالي نستخلص أن أداء المؤسسة سيء وذلك لعدم تمكنها من تحقيق عائد من خلال إجمالي أصولها.

- **العائد على حقوق الملكية:** سجلت بالسالب أي أقل من الواحد وهذا يعني أن أموال المساهمين لم تقدم أي وحدة من الوحدات المستثمرة في النتيجة الصافية وينطبق هذا على السنوات 2011، 2012، 2013 و 2015 أما في سنة 2014 فقد سجل بقيمة تقدر بـ (0.04) وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة لأداء المؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أداء المؤسسة سيء وذلك لعدم تمكنها من تحقيق عائد على استثمار أموال المساهمين.

2- تحليل نسب المردودية: نلاحظ من خلال الجدول (3-9) أن:

نسبة المردودية التجارية في سنة 2011 تقدر بـ (-0.28) وهذا يعني أن مردودية المبيعات لم تحقق إيرادا وهي أعلى قيمة للخسائر سجلتها المؤسسة خلال الفترة محل الدراسة، أما في سنة 2012 فتقدر بـ (-0.14) وهذا يعني أيضا أن مردودية المبيعات لم تحقق إيرادا، وفي سنة 2013 فإن هذه النسبة تقريبا معدومة وتعني أنها حققت خسائر بنسبة ضئيلة جدا تكاد تنعدم، وفي 2014 قدرت هذه النسبة بـ (0.03) ويعني أن الدينار الواحد من المبيعات يحقق (0.03 دج) من الأرباح، ولكن هذه الزيادة لم تستمر فقد عاودت هذه النسبة الانخفاض في 2015 لتساوي (-0.09) أي كل واحد دينار من المبيعات حقق خسارة بـ (-0.09 دج).

ويمكن القول أن نسبة المردودية التجارية غير ملائمة، مما تعكس عدم كفاءة المسيرين في رقم الأعمال لأن هذه النسبة تساعد المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** بما أن المردودية الاقتصادية تعتمد في حسابها على الأصول المتوفرة لدى المؤسسة فهي تضمن استمرارها والملاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة قد ارتفعت وبالرغم من أنها سالبة إلا أنها في تحسن حيث قدرت في سنة 2011 بـ (-0.14) وهي تعني أن كل دينار مستثمر كأصول يحقق (-0.14 دج) كفائض إجمالي للاستغلال، وانخفضت هذه النسبة سنة 2012 إلى (-0.04) أي تدني الانخفاض في الفائض الإجمالي للاستغلال الناتج عن كل دينار مستثمر إلى (-0.04)، واستمرت هذه

النسب في الانخفاض حتى وصلت في 2013 إلى ما يقارب الصفر بمعنى أن كل دينار مستثمر كأصول لا يحقق فائض إجمالي للاستغلال ولكن سرعان ما ارتفعت في 2014 إلى (0.02) أي أن كل واحد دينار مستثمر من أصول المؤسسة يقابله (0.02 دج) من العائد وذلك راجع إلى ارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال ومبلغ إجمالي الأصول وهذا يعني أن هناك فعالية في استخدام الأموال، ولكن هذا الإرتفاع لم يدم فقد انخفضت هذه النسبة إلى (-0.03 دج) في 2015 بمعنى أن كل دينار مستثمر كأصول يحقق (-0.03 دج) كفائض إجمالي للاستغلال.

من خلال ما سبق نستنتج أن نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل في تدبب مستمر، وبالتالي يمكن أن يعكس عدم فعاليتها في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرفها.

المردودية المالية خلال الثلاث سنوات الألى منخفضة وبالسالب حيث قدرت ب (-0.16)، (-0.06)، (-0.001) وهذا ما يفسر أن المؤسسة لم تحقق أرباحا خلال هذه السنوات، ولم تحقق أي عائد من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وهذا يدل على أن المؤسسة تعيش وضعية صعبة في هذه الفترة، أما في سنة 2014 فقد حققت المؤسسة مردودية مالية موجبة تقدر ب (0.04) وتعني أن كل دينار سيستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولّد ربح ب (0.04 دج) وبالرغم من أنها منخفضة إلا أنها لم تدم طويلا ففي سنة 2015 عاودت الانخفاض إلى (-0.05) وهذا يعني تناقض في رأس المال المستثمر وعدم تحقيق عوائد نتيجة استثمار هذه الأموال في المؤسسة.

ومنه يمكن القول أن مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل غير فعالة في استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وذلك لعدم مقدرتها على تحقيق أرباح وبالتالي عدم حصول المساهمين على عوائد مرضية.

ثالثا: تحليل نسب الهيكلية المالية

* **تحليل نسب التمويل:** تبين هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تسديد وتمويل أصولها على أموالها الخاصة أو على أموال الغير حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) أن:

- **نسبة التمويل الدائم:** خلال الفترة محل الدراسة كانت أكبر من الواحد، حيث كانت أعلى نسبة لها في سنة 2013 حيث قدرت ب 1.38% ما يدل على أن الأصول غير الجارية التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش مأن يعبر عن فائض تغطية الأصول غير الجارية،

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

الذي تمول به الأصول الجارية للمؤسسة، وأدنى نسبة في سنة 2011 بحيث قدرت بـ 1.26%، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الدائمة من خلال الانخفاض في الأموال الخاصة.

و منه نجد أن مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل خلال الفترة محل الدراسة في حالة جيدة ومريحة رغم التغيرات الطفيفة في النسب وعليه المؤسسة متوازنة مالياً.

- **نسبة التمويل الذاتي:** خلال السنتين الأوليتين من فترة الدراسة كانت أكبر من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة، ثم انخفضت في السنوات الموالية لفترة الدراسة إلى أقل من الواحد.

وهذا يعني أن الأموال الخاصة غير قادرة على تمويل كافة الأصول غير الجارية وبالتالي جزء من الأصول غير الجارية ممول عن طريق الخصوم غير الجارية.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** خلال فترة الدراسة أكبر من الحد أقصى 40% حيث كانت خلال السنوات الثلاثة الأولى ثابتة ثم انخفضت في السنتين الأخيرتين.

وهذا يدل على أن مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل تتمتع باستقلالية مالية خلال سنوات الدراسة. وأنها تتعامل بمرونة مع دائنيها وبالتالي تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية.

قبل تحليل نسبة القدرة على التسديد يجب أن نعرض إلى تحليل قدرة التمويل الذاتي للمؤسس، حيث نلاحظ من خلال الجدول (3-11) أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة متذبذبة وغير مستقرة حيث أنها كانت في السنوات الثلاثة الأولى لفترة محل الدراسة سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل ذاتها نتيجة لتحقيقها نتيجة صافية، أما في سنة 2015 و 2015 فإن قدرة التمويل الذاتي زادت بقيمة كبيرة حيث أصبحت موجبة وهذا راجع إلى تحقيق المؤسسة لنتيجة موجبة في 2014 بالإضافة إلى الزيادة في قيمة مخصصات الإهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة في كلتا الحالتين.

نستنتج من ذلك أن المؤسسة خلال 2011، 2012 و 2013 لم تكن قادرة على تمويل نفسها ذاتياً وهذا ما يؤكد لجوئها إلى الاستدانة في 2011 و 2013، أما في السنتين الأخيرتين فقد أصبحت قادرة على تمويل نفسها ذاتياً.

- نسبة القدرة على التسديد

نسبة القدرة على التسديد للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة الأولى لفترة الدراسة بعيدة عن الحالة الطبيعية فهي تظهر بقيم سالبة نظرا لأن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة غير موجودة تماما. وفي سنة 2014 نلاحظ أن هذه النسبة أقل من النسبة المعيارية 50%، وهذا يعني ارتفاع الدائنين اتجاه المؤسسة وبالتالي هذه الأخيرة تتمتع بنسبة قدرة على التسديد معتبرة، أما في سنة 2015 فقد كانت النسبة أكبر من النسبة المعيارية وفاقته 100% وهذا يعني أن التسديد استهلك كل طاقة المؤسسة على التمويل الذاتي.

- تحليل هيكل الأصول

نلاحظ أن مؤسسة مذبغة الجلود لم تحافظ على تشكيلة الأصول حيث تراوحت نسبة الأصول الثابتة ما بين (55% و 74%) من مجموع أصولها، كما هو الحال بالنسبة للقيم القابلة للتحقيق كذلك لم تحافظ على التشكيلة حيث تراوحت ما بين 16% و 27%، على عكس نسبة قيم الإستغلال فقد حافظت نوعا ما على تشكيلها خلال السنوات 2011، 2014، 2015 بنسبة 10% و السنين 2012 و 2013 بـ 13%.

- تحليل هيكل الخصوم

نلاحظ أن المؤسسة لم تحافظ على تشكيلة خصومها حيث قدرت نسبة الأموال الخاصة بـ 67% خلال الثلاث سنوات الأولى لفترة الدراسة أي أنها حافظت على تشكيلها خلال هذه السنوات لتتراوح بين 53% و 55% في السنتين الأخيرتين، وكذلك لم تحافظ نسبة الديون طويلة الأجل على تشكيلتها حيث تراوحت ما بين 13% و 14% وهذا ما ينطبق كذلك على تشكيلة الديون قصيرة الأجل حيث تتراوح بين 4% و 20%.

المطلب الثاني: تحليل الرافعة المالية، التشغيلية و نموذج kida

أولا: تحليل أثر الرافعة المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12) أن معدل المردودية الاقتصادية خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و 2014 أقل من معدل تكلفة الديون ومنه أثر الرفع المالي سالب وهذا لا يساهم بدوره في الرفع من معدل المردودية المالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن الرافعة المالية أو ذراع الرفع المالي (د/أ خ) أقل من الواحد. في كل سنوات محل الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها الاقتصادية بنسبة كبيرة على أموالها الخاصة، إلا أننا نلاحظ أن هذه النسبة في تزايد مستمر أي أن

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

المؤسسة تزيد في كل سنة نسبة الديون إلى الهيكل المالي لها. وهذا شيء سلبي للمؤسسة حيث نلاحظ أنه في سنة 2015 عند ارتفاع نسبة (د/أ خ) انخفضت المردودية المالية وهذا ينبئ بوجود خطر مالي .

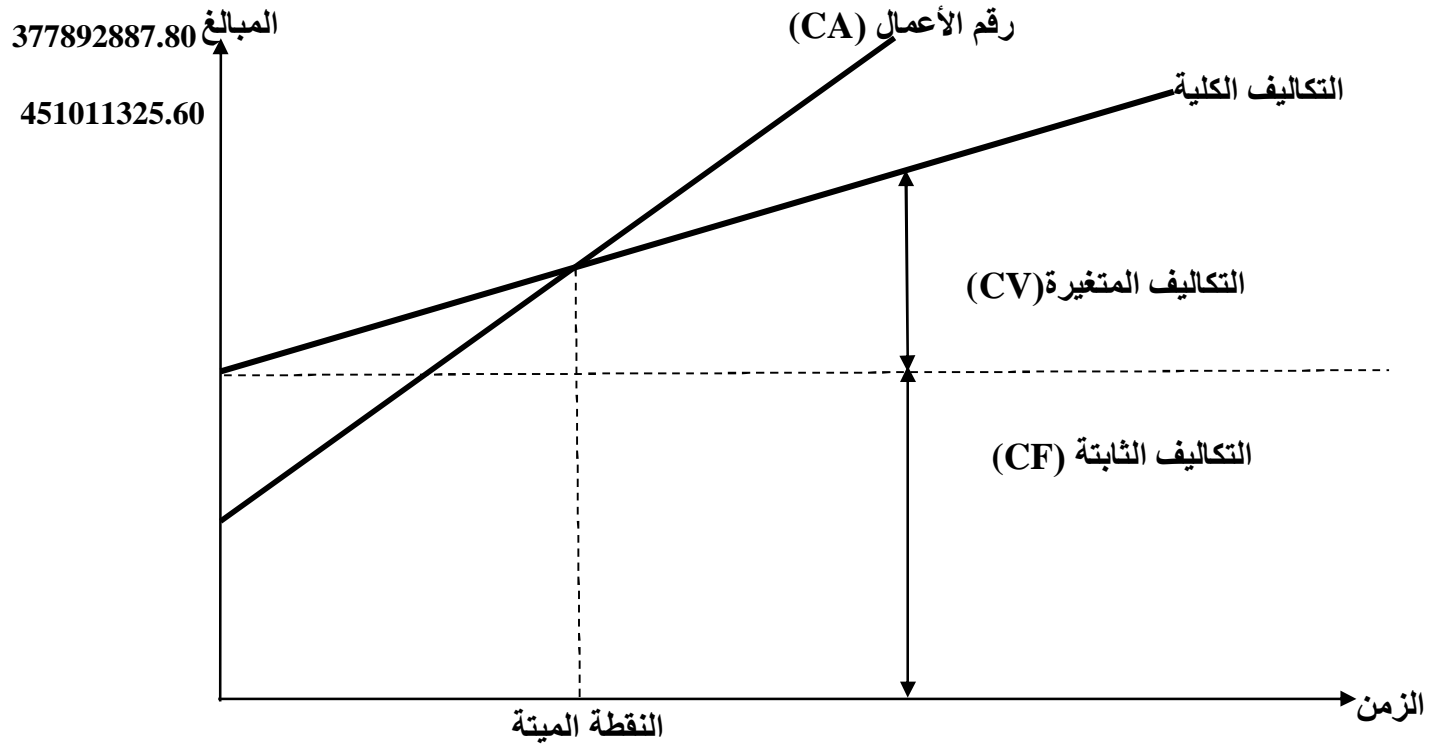
من خلال ما سبق نستنتج أن اللجوء المفرط للإستدانة أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة وهذا يدل على وجود خطر مالي أي أن أداء المؤسسة سلبي.

ثانيا: تحليل عتبة المردودية وأثر الرافعة التشغيلية

1- تحليل عتبة المردودية

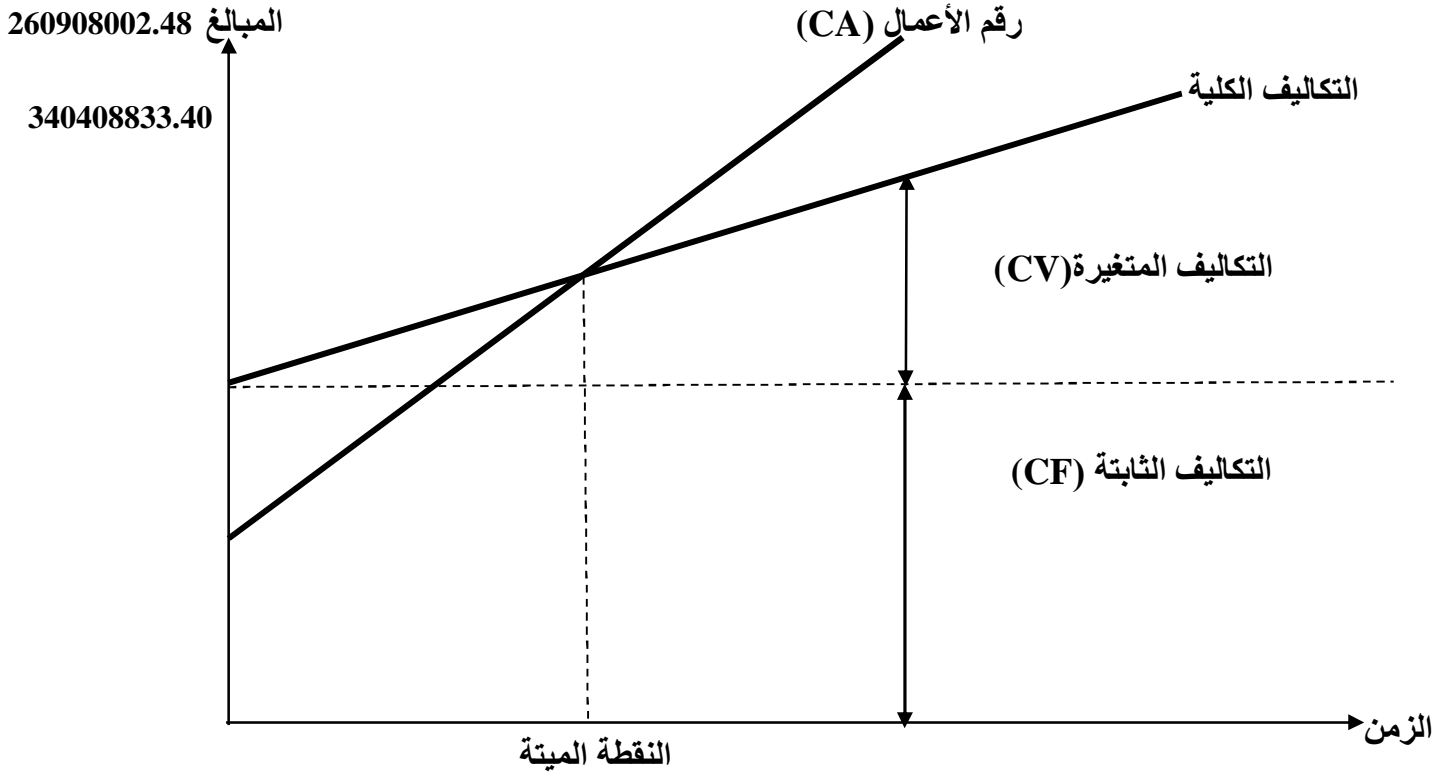
لكي يتيسر لنا تحليل عتبة المردودية قمنا بتمثيل بياني للجدول رقم (3-3) من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (3-3): عتبة المردودية لسنة 2011



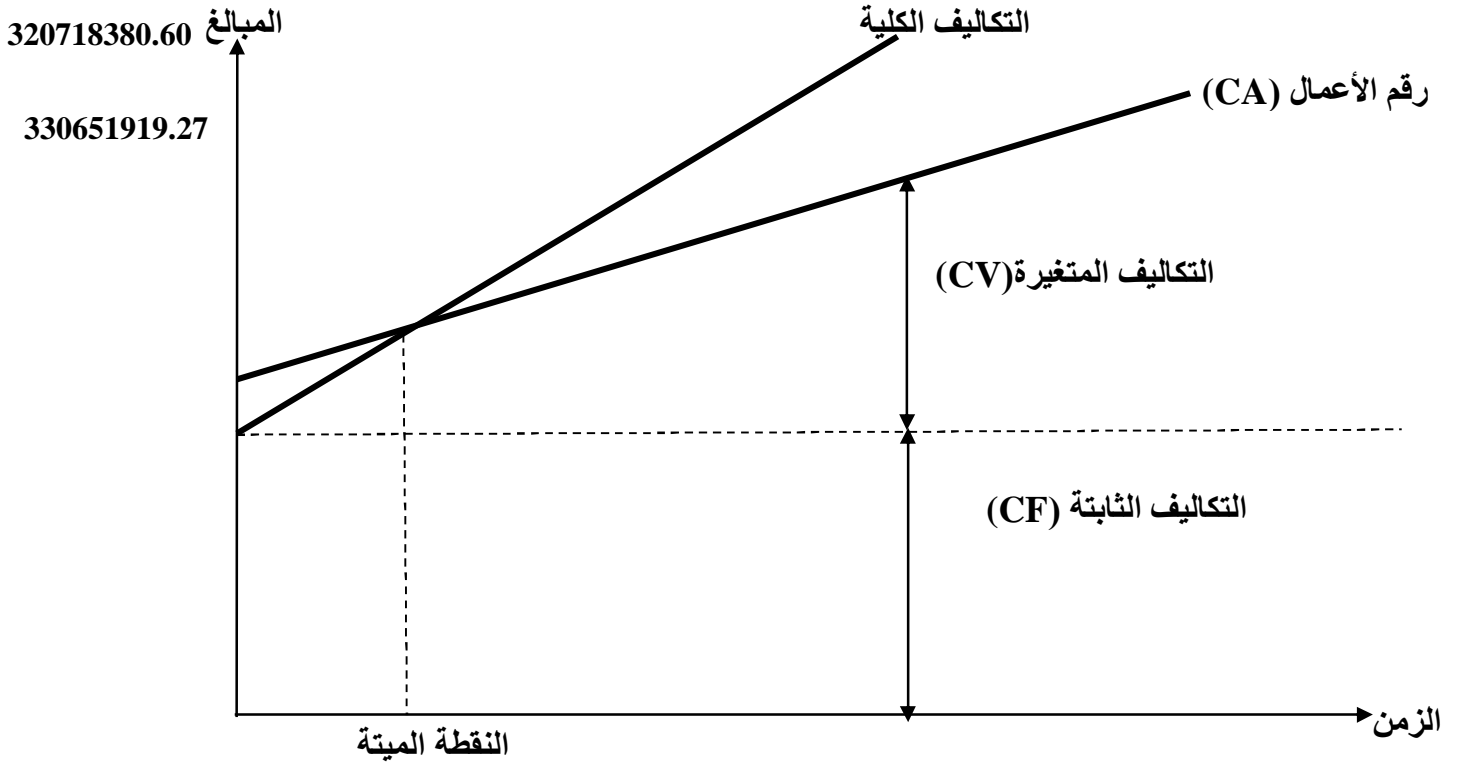
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

الشكل رقم (3-4): عتبة المردودية لسنة 2012



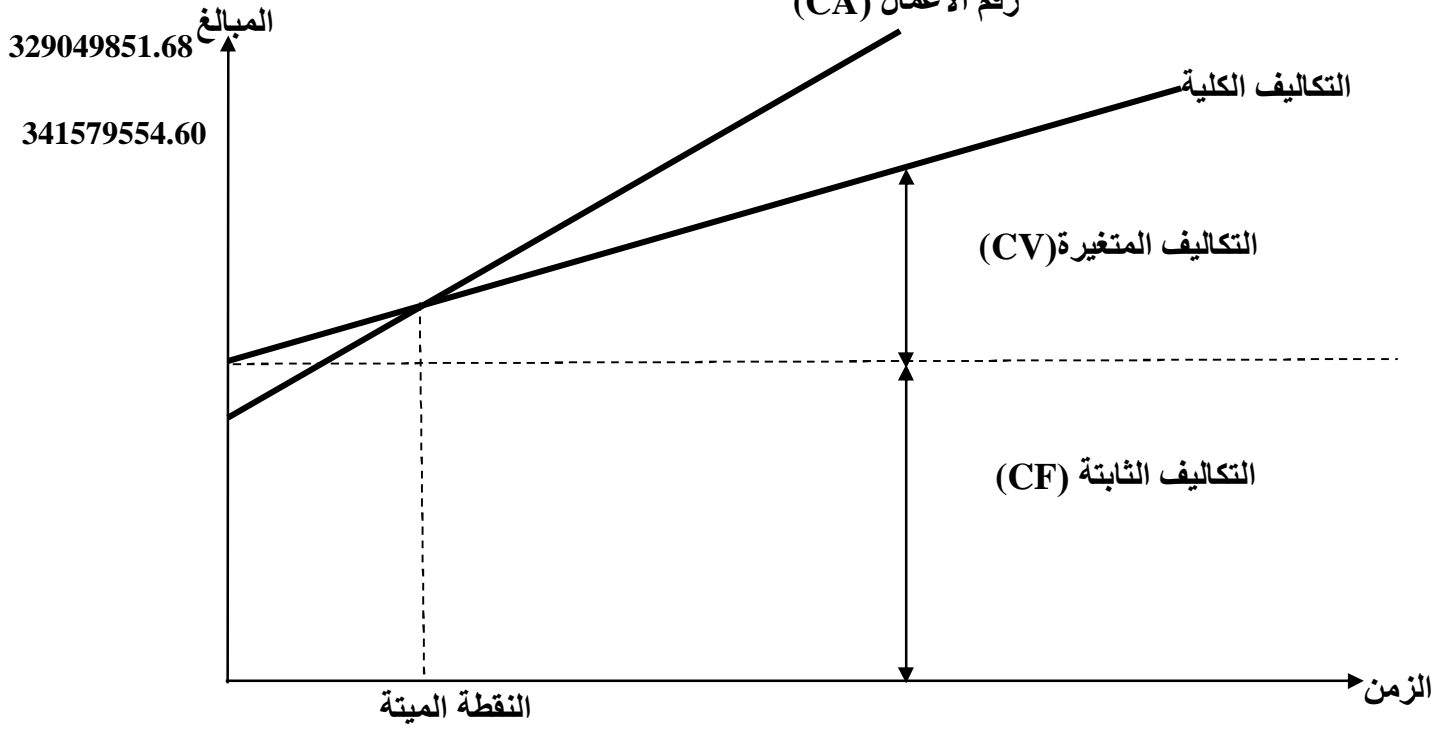
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

الشكل رقم (3-5): عتبة المردودية لسنة 2013

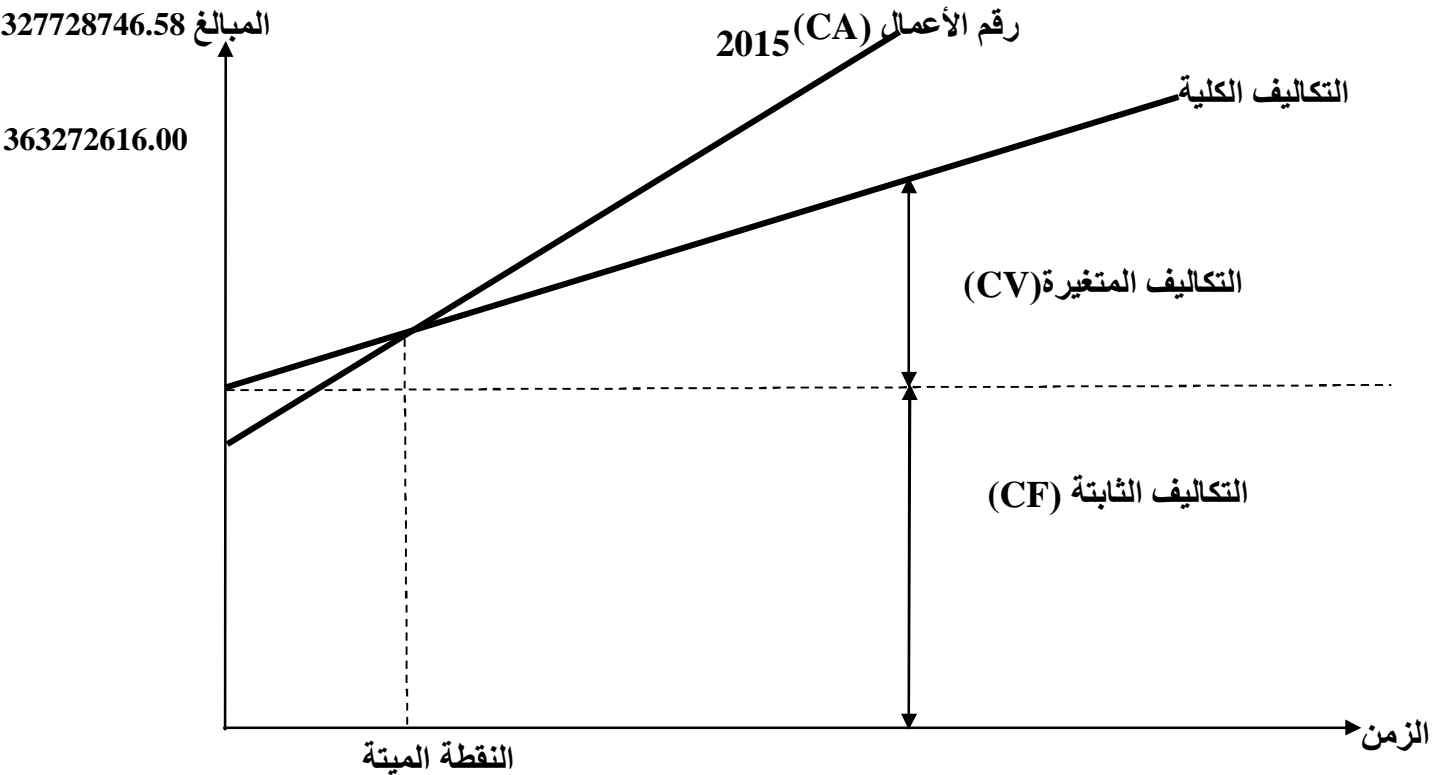


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

الشكل رقم (3-6): عتبة المردودية لسنة 2014
رقم الأعمال (CA)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)
الشكل رقم (3-7): عتبة المردودية لسنة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2011-2015)

من خلال الجدول رقم (3- 13) والأشكال السابقة نلاحظ أن عتبة المردودية خلال الثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة أقل من رقم أعمالها السنوي وهذا مؤشر جيد يدل على قدرتها على تحقيق هامش أو فائض ربحي بسيط من نشاطها الاقتصادي نتيجة لانخفاض حجم التكاليف عن إيرادات الدورة وقدرتها على تغطية كافة هذه التكاليف من رقم أعمالها السنوي. وتحقيق بذلك أرباح سنوية. حيث مثلاً في سنة 2011 المؤسسة حققت رقم أعمال سنوي تجاوز (19077581595.39 - دج) حيث قدر بـ (377892887.80 دج).

وهذا ما يؤكد وجود هامش أمان موجب خلال هذه السنوات ، وهذا ما يعني أن مؤسسة مدبغة الجلود في وضعية مالية جيدة.

أما في السنتين الأخيرتين 2014 و 2015 فنلاحظ أنها تفوق رقم أعمالها السنوي وهذا مؤشر خطير جداً يدل على أن مؤسسة (TAJ) تعاني من خطر اقتصادي (تشغيلي) يتمثل في عدم قدرتها على تحقيق هامش أو فائض ربحي بسيط من نشاطها الاقتصادي نتيجة لارتفاع حجم التكاليف على إيرادات الدورة وعجزها عن تغطية كافة هذه التكاليف من رقم أعمالها السنوي وتحقيق بذلك أرباح سنوية، حيث أنه مثلاً في 2014 لا بد للمؤسسة من تحقيق رقم أعمال سنوي يتجاوز مبلغ 384460821.03 دج، إلا أنه نلاحظ أن رقم الأعمال السنوي لهذه السنة قدر بـ 329049851.68 دج بعيداً تماماً عن منطقة الأرباح وهذا مؤشر بوجود خطر تشغيلي.

وهذا ما يؤكد عدم وجود هامش أمان (سالب) وهذا ما يبين لنا الوضعية الحرجة والمتدهورة التي تمر بها مؤسسة (TAJ).

مما سبق نستنتج أنه لا بد لمؤسسة (TAJ) تغطية مبلغ عتبة المردودية كله أو الوصول برقم أعمالها إلى مستويات أعلى من عتبة المردودية لتحقيق هامش أمان، وذلك للخروج من منطقة الخسارة والدخول في منطقة الأرباح.

1- تحليل أثر الرافعة التشغيلية

نلاحظ أن أثر الرافعة التشغيلية خلال السنوات الثلاثة الأولى موجب وفي ارتفاع مستمر حيث تراوح بين (0.02 و 8.28) لأن مجموع هامش الأمان موجب.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

أما في السنتين الأخيرتين نلاحظ أن أثر الرافعة التشغيلية منخفض جدا، حيث أنه يأخذ قيم سالبة، وهذا يدل على أنه رقم أعمال المؤسسة غير قادر على أن يساهم في إعطاء هامش أمان وبالتالي فهو رقم أعمال غير معتبر، وهو يفسر بأن المؤسسة (TAJ) تعاني من خطر اقتصادي مرتفع.

ثالثا: تحليل نموذج Kida للفشل المالي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-14) أن النتيجة (Z) موجبة خلال السنتين 2011 و 2013 حيث قدرت بـ 0.13 و 0.31 على التوالي. وهذا يعني أن المؤسسة في أمان من الفشل المالي مما يعكس الأداء الإيجابي لها. أما من خلال الثلاث سنوات الباقية (2012، 2014 و 2015) فنلاحظ أن (Z) سالبة وهذا يعني أن المؤسسة في حالة فشل مالي أي أن أداءها غير جيد (سلبي).

مما سبق نستنتج أن احتمال وقوع المؤسسة في الفشل المالي وارد لأن أداءها غير مستقر.

المطلب الثالث: تلخيص النتائج المتوصل إليها

من خلال ما تقدم و كحصولنا للنتائج المتوصل إليها، ندرج الجدول التالي والذي نلخص من خلاله الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم (3-16): جدول ملخص لتقييم الاداء حسب مختلف المؤشرات المعتمدة في الدراسة

تقييم الأداء من خلال	إيجابي	سلبي
نسب السيولة و النشاط		
• نسب السيولة	X	
- نسبة التداول	X	
- نسبة السيولة السريعة	X	
- نسبة السيولة الجاهزة	X	
• نسب النشاط		X
- مدة دوران الزبائن		X
- مدة دوران الموردين		X
- معدل دوران الأصول	X	
- معدل دوران الأصول غير الجارية		X
- معدل دوران الأصول الجارية	X	

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

		نسب الربحية و المردودية
X		• نسب الربحية
X		- هامش صافي الربح
X		- العائد على إجمالي الأصول
X		- العائد على حقوق الملكية
X		• نسب المردودية
X		- معدل المردودية التجارية
X		- معدل المردودية الاقتصادية
X		- معدل المردودية المالية
		نسب الهيكلية المالية
X		• التمويل
	X	- نسبة التمويل الدائم
X		- نسبة التمويل الذاتي
	X	- نسبة الاستقلالية المالية
X		- نسبة القدرة على التسديد
X		• هيكلية الأصول
		- نسبة الأصول الثابتة
	X	- نسبة قيم الاستغلال
X		- نسبة القيم القابلة للتحقيق
X		• هيكلية الخصوم
	X	- نسبة الأموال الخاصة
X		- نسبة الديون طويلة الأجل
X		- نسبة الديون قصيرة الأجل
X		نسبة القدرة على التمويل الذاتي
X		أثر الرافعة المالية
	X	أثر الرافعة التشغيلية
X		الفشل المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل (TAJ)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المؤسسة ذات أداء سلبي حيث لاحظنا بعض نقاط الضعف حيث تظهر النتائج التي تم الوصول إليها أن:

- المؤسسة تتمتع بسيولة مالية إيجابية وهذا يدل على مدى قدرتها على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
 - المؤسسة غير كفؤة في تسيير نشاطها حيث لاحظنا أن مهلة دوران الموردين وهذا يعكس عدم فاعليتها في تسيير أموالها.
 - كما أنه بالرغم من توفر المؤسسة على أصول غير جارية إلا أن مهلة تحصيل الزبائن أكبر من مهلة دوران الموردين وهذا يعكس عدم فاعليتها في تسيير أموالها، كما أنه بالرغم من توفر المؤسسة على أصول غير الجارية إلا أنها غير كفؤة في تسييرها وهذا ما انعكس بالسلب على معدل إجمالي الأصول.
 - المؤسسة غير قادرة على تحقيق ربحية من خلال عملياتها الإستثمارية سواء من استغلالها لأصولها أو من خلال أموال المجمع.
 - أداء المؤسسة الاقتصادي والمالي ضعيف ويظهر ذلك من خلال الضعف في معدلات المردودية الاقتصادية والمالية.
 - المؤسسة لا تحافظ على هيكلها المالي وخصومها.
 - المؤسسة لا تتمتع بقدرة تمويل ذاتي.
 - في حالة اللجوء المفرط للمؤسسة للإستدانة فإن ذلك له أثر سلبي على مردوديتها.
 - المؤسسة يمكن القول أنها تحقق هامش ضمان مناسب.
- وفي الأخير ومن خلال الإعتماد على نموذج kida توصلنا إلى أن المؤسسة في احتمالية الفشل وهذا ما يدل على أن أداءها سلبي.

خلاصة

بعد إجراء الدراسة لمؤسسة مدبغة الجلود بجيجل خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 وبالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج لخمس سنوات متتالية، ومن خلال ما تقدم فيها تم حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة بطريقة ديناميكية خلال الخمس سنوات محل الدراسة بصفة خاصة، والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها والوصول إليها أن المؤسسة تتمتع بأداء سلبي أي أنها في وضعية مالية غير جيدة خلال الفترة المدروسة، بالرغم من أنها في بعض الفترات مثلا 2014 كانت في وضعية مقبولة.

الخاتمة

من أجل فهم المعلومات العامة التي تضمنتها القوائم المالية التي تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة، يتم اللجوء إلى التشخيص المالي باعتباره من أهم الأدوات التي تستخدم في تزويد فئات معينة بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها خلال فترة زمنية معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة والتحقق من مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أو تحتاج إلى تعديل.

وتعتبر النسب المالية والرافعة المالية والتشغيلية وكذلك النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي والتي تعتمد بدورها على النسب المالية من أهم أدوات التشخيص المالي التي تساعد على ترجمة البيانات المنشورة في القوائم المالية إلى معلومات تساعد في تقييم الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة، وأكثرها استعمالاً حيث تعبر عن علاقة رياضية بين قيمتين أو بندين من بنود القوائم المالية، ومن خلال تحليلها يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها للسنوات المتتالية، وكذا مقارنة أدائها في فترات زمنية متعاقبة، وتحديد اتجاهات الأداء لديها وبالتالي فاعلية أكبر في تقييم المؤسسة.

ولإبراز الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات قمنا بهذه الدراسة التي تمكنا من خلالها من الوصول إلى بعض النتائج وتقييم بعض الفرضيات:

1- نتائج الدراسة النظرية: في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

* التشخيص المالي يشكل أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة، لذلك يجب استعمال هذه الأداة بفعالية وبصفة دورية لأنها وسيلة جدّ مهمة تمكّن المؤسسة من مواكبة مجمل التغيرات التي تواكب عملها وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف فيها بما يسمح لها بالبقاء والنمو. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على **يُمكن التشخيص المالي من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومنه اتخاذ القرارات التي تمكّنها من البقاء والنمو.**

* التشخيص المالي لُلبوب تستخدمه المؤسسة وأطراف أخرى لتقييم وتفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة، ويستند إلى مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة والتي يقدمها النظام المحاسبي المالي من خلال القوائم المالية في شكل أرقام مالية. وبالتالي تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على **"تحتوي القوائم المالية معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة"**.

* تخدم النسب المالية المشخص المالي في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية، السيولة، الملاءة والمردودية، وكذا مدى كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التمويلية والإستثمارية، وتتعدد هذه النسب وتتنوع ولا يمكن حصرها جميعا.

2- نتائج الدراسة التطبيقية

* المؤسسة خلال الفترة محل الدراسة تتمتع بنسبة سيولة لا بأس بها مما يمكنها من مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

* المؤسسة غير كفؤة في تسيير نشاطها حيث لاحظنا أن مهلة تحصيل الزبائن أكبر من مهلة دوران الموردين وهذا ما يعكس عدم فاعليتها في تسيير أموالها، كما أنها تملك أصول ثابتة مالية جد معتبرة إلا أننا لمسنا من التحليل أن هناك تسيير غير فعال لهذه الأصول بما لم يساهم في رفع رقم الأعمال والمردودية المحاسبية. وذلك لعدم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى لها بسبب انخفاض التسويق.

* اللجوء المفرط للقروض كان له أثر سلبي على مردودية المؤسسة.

* من حيث أداء المؤسسة الاقتصادي والمالي يظهر ضعف على مستواها وذلك من خلال الضعف بمعدلات المردودية الاقتصادية والمالية. بالإضافة إلى عدم الكفاءة في استثمار أموال المجمع للحصول على عائد أكبر له وهذا بدوره ينعكس أيضا على المردودية المالية وبالتالي نستنتج أن التشخيص المالي وأدواته ساهم لحد كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على "إن استخدام التشخيص المالي في مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل يؤدي إلى زيادة كفاءتها في تسيير أصولها المختلفة".

* قسم المحاسبة والمالية للمؤسسة يهتم بالمعطيات المحاسبية أكثر من التحليل المالي.

* المؤسسة ملك لشخص واحد وهذا يحدّ من مستوى الإستقلالية فيها ويؤثر على أدائها.

التوصيات: من خلال ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية للمؤسسة محل الدراسة:

✓ إنفاق أكبر ما يمكن أن يتاح من السيولة المالية لتمويل الإستثمارات بحيث يحقق للمؤسسة كفاءة في سير سيولتها.

✓ تحصيل ديون الزبائن في فترة قصيرة لمساعدة المؤسسة على مواجهة التزاماتها اتجاه مورديها.

- ✓ البحث عن أسواق بديلة للرفع من حصت المؤسسة السوقية لاستغلال الأصول الثابتة أحسن استغلال واستغلال كامل للطاقة الإنتاجية.
- ✓ التحكم أكثر في هيكل التكاليف وتسييره مع متطلبات البقاء والنمو لتحقيق مردودية.
- ✓ فتح الباب أمام شركاء جدد وبالتالي إعطاء المؤسسة بدائل أكبر لمحاولة الرفع من قيمتها وتحسين أدائها.
- ✓ عدم اللجوء المفرط للإستدانة.
- ✓ إعطاء أهمية أكثر للجانب التحليلي.

أفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ونظرا لاتساع الموضوع فإنه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه في دراسة واحدة، وفي هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة بمتغيري الدراسة كالتالي:

- ❖ مساهمة التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسة من المنظور الوظيفي.
- ❖ دور التشخيص المالي في زيادة كفاءة تسيير الأصول.

قائمة المراجع و المصادر

أولاً: باللغة العربية

❖ الكتب

- (1) أحمد الوهاب يوسف، تمويل وإدارة المؤسسات المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (2) إدريس وائل محمد، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي (منهج معاصر)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- (3) آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2007، 1.
- (4) بدوي محمد عباس وآخرون، المحاسبة، الإدارة ودراسة الجدوى الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- (5) بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- (6) بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
- (7) بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2005.
- (8) تايه النعيمي عدنان، التميمي أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (9) توفيق جميل أحمد، إدارة الأعمال (مدخل وظيفي)، الدار الجامعية، مصر، 1999.
- (10) جاد الرب سيد محمد، إستراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطراف المنهجية والتطبيقات العلمية)، حقوق الطبع النشر محفوظة للمؤلف، مصر، 2009.
- (11) الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS وIFRS، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 132.
- (12) حجازي محمد حافظ، إدارة الموارد البشرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر.
- (13) الحسيني فلاح حسن، إدارة إستراتيجية (مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة)، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- (14) الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمان، إارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- (15) حماد طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة (عرض القوائم المالية)، الدار الجامعية، مصر، ج3،

2003.

- (16) الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
- (17) حنفي عبد الغفار، قرياقص رسمية زكي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- (18) الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- (19) الحيايي وليد ناجي، علوان بدر محمد، المحاسبة المالية (القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي)، ج1، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- (20) خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (21) خنفر مؤيد راضي، المطارنة فلاح غسان، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2009.
- (22) رباح حمودي، المنهل في التسيير المحاسبي والمالي، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- (23) ربابية علي مهدي، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- (24) الركابي كاظم نزار، الإدارة الإستراتيجية (العولمة والمنافسة)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- (25) الرمحي نضال محمود، المحاسبة الإدارية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- (26) الزبيدي حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- (27) زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011.
- (28) السالم مؤيد سعيد وآخرون، إدارة الموارد البشرية -مدخل إستراتيجي-، ط2، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- (29) السالم مؤيد سعيد، صالح عادل حرفوش، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- (30) سلطان محمد سعيد أنور، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007.
- (31) السيد أمين أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء الإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006.

- (32) السيد أمين أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عند الإلتزامات وحقوق الملكية)، الدار الجامعية، مصر، ج2، 2007.
- (33) السيسي صلاح الدين حسن، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2003.
- (34) شاكر منير وآخرون، التحليل المالي (مدخل طباعة القرارات)، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (35) الشراوي مسعد محمود، مبادئ المحاسبة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ج1، 2006.
- (36) الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم جدوى المشاريع)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- (37) شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
- (38) شواورة فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية (إطار نظري محتوى عملي)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، الأردن، 2013.
- (39) الشيخ فهمي مصطفى، التحليل المالي، ط1، بدون دار النشر، 2008.
- (40) صالح خالص صافي، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- (41) طرطار أحمد، منصر عبد العالي، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (الإطار النظري)، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015.
- (42) عباس علي، الإدارة المالية، ط1، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (43) عبد الله عقيل جاسم، تقييم المشروعات (إطار نظري وتطبيقي)، ط2، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- (44) عدون ناصر دادي آخرون، دراسة الحالات في المحاسبة مالية المؤسسة، ط1، دار المحمدية، الجزائر، 2008.
- (45) عدون ناصر دادي، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار المحمدية العامة، الجزائر، ج1، 1988، ص 29.
- (46) عدون ناصر دادي، مامش يوسف، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط1، دار المحمدية، الجزائر، 2008.
- (47) عرباجي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة (أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

- (48) عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، الجزائر، ط2، 2011.
- (49) عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- (50) العلي أسعد حميد، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2012.
- (51) غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008.
- (52) القطامين أحمد عطا الله، التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.
- (53) الكبيسي عبد الستار، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
- (54) كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (55) الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- (56) لسوس مبارك، التسيير المالي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- (57) لشهب زكرياء، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الإستغلال المالي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
- (58) مرسي جمال الدين، الفلح أحمد عبد الله، الإدارة المالية (مدخل لاتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- (59) مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الإشراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007.
- (60) هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، ط6، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006.

❖ المجلات

- (1) دادن عبد الغني، «قراءة في الأداء المالي القيمة في المؤسسات الاقتصادية»، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2006.
- (2) رمو وحيد محمود، الوتار سيف عبد الرزاق محمد، «إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات»، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، جامعة الموصل، العراق، 2010.
- (3) العامري زهرة حسن، الركابي السيد علي خلف، «أهمية النسب المالية في تقويم الاداء-دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية»، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 63.

- (4) غياط شريف، مهري عبد المالك، «تحليل أسباب فشل الأداء المالي للمشروعات الإستثمارية والتنبؤ باستخدام نماذج التحليلي والتنبؤ»، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.
- (5) مزهودة عبد المليك، «الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الأول.

❖ الأطروحات و الرسائل الجامعية

- (1) بلوم السعيد، «أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 / 2007.
- (2) بن خروف جلييلة، «دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 / 2009.
- (3) بن مالك مارة، «المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.
- (4) سويبي هواري، «تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر»، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- (5) شناي عبد الكريم، «تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
- (6) عشي عادل، «الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم-»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، 2002.
- (7) عماري سليم، «دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 / 2014.
- (8) عيساوي نادية، «تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.
- (9) المطيري مشعل جعفر، «تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010 - 2011.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات والندوات**

- (1) بارة مريم آيت، «الآلية القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي»، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (2) بروال نسيمّة، «التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية»، الملتقى الوطني الأول حول: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (3) بلعجز حسين، «التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية»، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (4) بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، «أهمية التشخيص المالية في التنبؤ بالتعثر المالي»، الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012.
- (5) بوشويشة رقية، ماضي بلقاسم، «التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية»، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (6) خمقاني بدر الزمان، «مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة»، الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2015.
- (7) خوجة هشام طراد، حملي حسين، «تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره»، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (8) دحو سليمان، «دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة»، المؤتمر الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012.
- (9) دومي الشريف بقة، سمراء، «دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الجزائرية»، المؤتمر الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (10) رحاحلية بلال، «التشخيص المالي والتشخيص الإستراتيجي في المؤسسة: جزء من الكل»، المؤتمر

- الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (11) زويّة محمد الصالح، ساحل فاتح ، «دور حساب النتائج حسب الطبيعة - وفق النظام المحاسبي المالي- في قياس أداء المؤسسة»، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (12) ساحلبن بلغيث ساحل، دشاش عبد القادر، «انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة»، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13، 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.
- (13) فضيل لحسن، «التشخيص المالي باستخدام المقاربة السيولة»، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (14) قمري زينة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل:
[http:// www.KantaKji.com/media/2056/F264.doc](http://www.KantaKji.com/media/2056/F264.doc) consulté le 18 /12/2017 à 19 :13.
- (15) لعشوري نوال، «التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية»، المؤتمر الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.
- (16) معاوة وفاء، خطاب مراد، «التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية»، المؤتمر الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 23، 22/ ماي 2012.
- (17) ناصري وهيبة، «التشخيص المالي في ظل المحاسبي SCF»، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.

❖ النصوص القانونية والوثائق الرسمية

- (1) القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008م، تجدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، ليوم الأربعاء 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009.
- (2) قانون المحاسبة، برتي للنشر، الجزائر، ط2، 2015.

- 1) Cohen Elie, **Gestion Financière de l'entreprise et développement Financier**, EDICEF, CANADA, 1991.
- 2) Delahaye Jacqueline, Florence Dahaye, **Finance d'entreprise (Manuel et application)**, 3^{ième} édition, Dunod, Paris, 2011.
- 3) Françoise Jean, **« Dynamique de redressement d'entreprise »**, édition d'organisation, Paris, 1984.
- 4) Glais Michel, **« le diagnostic financier de l'entreprise »**, édition Economica, Paris, 1986.
- 5) Griffiths Stéphane, **Gestion financière**, Edition Chihab, Alger, 1996.
- 6) Hamdi Kamel, **« Comment diagnostique et redresser une entreprise »**, édition Rissala, Alger, 1995.
- 7) Marion Alain, **Analyse financière**, 3^{ième} édition, Edition Dunod, France, 2004.
- 8) Meunier-Rocher Béatrice, **Le diagnostic Financier**, 3^{ième} édition, édition d'organisation, Paris, 2004.
- 9) Nacer Eddine Saadi, **analyse Financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et diagnostic en normes française et internationales**, l'harmattan, France, 2009.
- 10) Peyrard Jean, **« Analyse financier »**, édition Vuibert, Paris, 1986.
- 11) Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, 9^{ième} édition, édition Dalloz, France, 2011.
- 12) Romage Pierre, **Analyse et diagnostic Financier**, édition d'organisation, France, 2001.
- 13) Sansri Brahim, **Analyse Financière**, 4^{ième} trimestre, édition CHIHAB, Alger, 1996.
- 14) Sion Michel, Bryno Bachy, **Analyse financière des comptes consolidés- Normes IFRS**, 2ieme édition, édition Dunod, Paris, 2009.

الملخص

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة أمرا ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية لتحقيق الأهداف المحددة. ومن بين أهم الأدوات المستخدمة في تقييم هذا الأداء نجد «التشخيص المالي» الذي يهدف أساسا إلى إجراء وفحص وتدقيق للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك بدراسة تفصيلية للمعطيات والبيانات المالية من أجل فهم مداولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وهو ما يؤدي إلى اكتشاف مواطن القوة والضعف ومنه اقتراح إجراءات مالية بهدف الحفاظ على الإستقرار والتحسين والخروج من الوضعية والتخلص من أسباب الإختلالات، وقد حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور التشخيص المالي في إعطاء صورة حقيقية على أداء مؤسسة مدبغة الجلود بجيجل خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 حيث توصلنا إلى أنه بالرغم من توفرها على السيولة الكافية إلا أنها لم تحقق مردودية كافية نتيجة عدم استغلال أصولها بالشكل المناسب الذي يحقق لها رقم أعمال إضافي و عدم كفاءتها في تسيير رقم الأعمال المحقق بالإضافة إلى أن رأس مال المؤسسة ملك لشخص واحد وهو المجمع وهذا يحد من كفاءة الإدارة.

Résumé

L'évaluation de la performance financière de l'entreprise est considérée une nécessité permettant de contrôler l'activité de l'entreprise ainsi que la prise des décisions correctives afin d'atteindre les objectifs déterminés. Parmi les outils utilisés dans l'évaluation de cette performance, on retrouve « le diagnostic financière » qui vise essentielles à procéder, contrôler et auditer les politiques financières suivies par l'entreprise et ce à partir d'un traitement détaillée des données financières permettant de comprendre la signification de ces données et d'expliquer les causes de leur apparition.

En effet, cela permettra par la suite à déceler les points forts et les points faibles et proposer des procédures financières visant à maintenir la stabilité. Sortir de la situation et de l'améliorer et ignorer les facteurs des déséquilibres.

En effet, on a essayé à partir de cette étude de mettre l'accent sur le rôle du diagnostic financier pour donner une image réelle de la performance de la Tannerie de Jijel pour la période autant de 2011 à 2015. On a constaté que malgré les disponibilités de liquidité au niveau de l'entreprise, cette dernière n'a pas réalisé de rentabilité suffisante à cause de la non exploitation adéquate des actifs permettant de réaliser un chiffre d'affaires supplémentaire. plus que ça, l'entreprise n'est pas qualifier dans la gestion de son chiffre d'affaires réalisé comme son capital est entièrement détenu par une seule personne qui est le « groupe » ce qui réduit l'officieuse de son administration.